

الحكام القبطية

في أحكام البسمة

للإمام الفقيه المحدث أبي الحسنات محمد عبد الحي

ابن محمد عبد الحليم اللكنوي الهندي

ولد ١٢٦٤ هـ وتوفي ١٣٠٤ هـ رحمه الله تعالى

حَقَّقَهُ وَنَوَّحَهُ لِيَمَادِينَهُ
ضَاحِي بَحْرِنَا الدَّارُ الْوَالِدِيَّةُ

مؤسسة الرسالة
دار البشير



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أحكام القنطرة
في أحكام البسطة

اسم الكتاب : إحكام القنطرة في أحكام البسملة

اسم المؤلف : الإمام محمد عبد الحى اللكنوي

اسم المحقق : صلاح محمد سالم أبو الحاج

عدد الصفحات : (٢٤١) صفحة

الطبعة الأولى : عَمَّان ٢٠٠٢

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : (٢٠٠٢/٤/١٠٢٤)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٢/٤/١٠٩٠)

دار البشير

عمارة جوهرة القدس - العبدلي

هاتف : ٠٠٩٦٢٦ - ٤٦٥٩٨٩١

فاكس : ٠٠٩٦٢٦ - ٤٦٥٩٨٩٣

ص.ب ٩٢٧٤٨٧

عَمَّان ١١١٩٠ الأردن

e-mail:info@daralbashir.com

©All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publishers.

جميع الحقوق محفوظة ©. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

الحكام القنطرة في أحكام البسمل

للإمام الفقيه المحدث أبي الحسنات محمد عبد الحّي
أبن محمد عبد الحليم الكنوي الهندي
ولد ١٢٦٤ وتوفي ١٣٠٤ هـ رحمه الله تعالى

حقّقهُ وخرّج إجازته
ضياء محمد سالم النجدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْإِهْتِكَاءُ

إِلَى رُوحِ الْأُسْتَاذِ الْمُحَقِّقِ الْمُجَدِّدِ (السَّيِّدِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ ابْنِ عَزَّة)
الَّذِي كَانَ يَعْتَنِي كُتُبَ الْإِمَامِ الْأَكْبَرِ
وَيَحْرُسُ عَلَى نُشْرَتِهَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى



تقدمة الكتاب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه،
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فهذا تأليفٌ نفيسٌ فريدٌ في بابهِ، لم ينسج على منواله اسمه: «إحكام القنطرة
في أحكام البسملة»، ألفه مجددُ المئة الثالثة عشرة الهجرية، الإمام الفقيه المحدث
المحقق محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلیم اللكنوي الحنفي.

رفع فيه الستار عن أحكام مسائل البسملة المختلفة، محققاً لما وقع الخلاف
فيه بين المذاهب من أحكامها المتعلقة بالطهارة والصلاة، ومفصلاً في ذكر أدلة كل
مذهب وما له وما عليه، ولا سيما في مسألة الجهر والسراً في الصلاة التي يكثر
الجدل فيها حتى كثر التأليف فيها كما سيأتي، ومرجّحاً بعين الإنصاف ما يقتضيه
الدليل بدون اعتساف.

وقد عرف رحمه الله تعالى بالاعتدال، والتحقق العميق، والنظر الدقيق، فنال
القبول عند الخاصة والعامة، وكان مجدداً للمئة الثالثة عشرة الهجرية على ما عرف
به التجديد عند علماء الأمة المحمدية على مدار القرون؛ من أن يبلغ المجدد رأس المئة
وهو مشارٌ إليه بالبنان، قانعٌ للبدع محييٌ للسنة، وغير ذلك من الصفات التي

استكملت الكلام عنها في فصل خاص في رسالتي للماجستير، وهي بعنوان: «المنهج الفقهي للإمام اللُّكْتُوي»^(١)، فلا حاجة للإعادة هنا.

وكذلك استوفيت الكلام عن حياته الخاصة والعلمية ومنهجه الفقهي في مؤلفاته فيها، فأحيل القارئ الكريم عليها؛ ولذلك لا أذكر ترجمة له في بداية هذا الكتاب، ولا في بداية غيره من مؤلفاته العديدة التي حققتها اكتفاء بذلك.

ومسألة البسملة من المسائل التي كثر التأليف فيها، من ذلك:

١. «الأسئلة في البسملة»: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقي، المتوفى في حدود سنة خمسين وثمانمائة. كما في «الكشف: ١: ٩٢».

٢. «المسألة في البسملة» لعلي بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي (١٠١٤هـ) رد فيها على من توهم أن البسملة من أول سورة براءة قول الإمام أبي حنيفة، ويبيّن أن هذا قول باطل مخالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة، ونسبته إلى أبي حنيفة غير صحيحة، لها نسخة مخطوطة في مكتبة القادرية. بغداد. «علي القاري» (ص ١٤٢).

٣. «الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف» للحافظ أبي عمر يوسف عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، وهو مختصر: ذكر فيه اختلاف العلماء في قراءة البسملة في الصلوة، وفي كونها آية من القرآن ومن الفاتحة. «الكشف: ١: ١٨٢».

٤. «إبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم» المشتهرة بـ«رسالة البسملة بين المهرة» للأستاذ الكبير، والفاضل الحبر أبي سعيد محمد بن محمد بن مصطفى الخادمي الحنفي، كان حياً سنة (١١٦٨هـ)، صنفها على ثمانية عشر فن، وأزال عن دقائق معانيها الإشكالات والظنون. طبعت في دار الطباعة العامة، (١٢٦١هـ). «معجم المؤلفين» (٣: ٦٩٣).

(١) وقد طبعت بحمد الله تعالى في دار النفائس، عمان.

٥. «الحجة الواضحة في أن البسملة ليست من الفاتحة» للقاضي أبي العباس أحمد بن إبراهيم السروجي الحنفي (٧١٧/٦هـ). «الكشف: ١: ٦٣١».
 ٦. «كتاب البسملة» لأحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وسيأتي ذكره في هذا الكتاب.
 ٧. «رسالة في البسملة» لجلال الدين رسولا بن أحمد بن يوسف الثوري الحنفي التبراني (ت ٧٩٣هـ). «الكشف: ١: ٨٥١».
 ٨. «كتاب البسملة» لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت ٦٦٥هـ). «الكشف: ٢: ١٤٠٢».
 ٩. «ميزان المعدلة في شأن البسملة» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). «الكشف: ٢: ١٩١٨».
 ١٠. «نهاية المطلوب في استحباب كتابة البسملة بكما لها في كل مكتوب» لعلي بن أحمد الأنصاري القرافي (ت ٩٤٠هـ). «الكشف: ٢: ١٩٩٠».
- وعلمي في هذا الكتاب باختصار، هو تخريج الأحاديث الواردة فيه، وعزو النصوص إلى مصادرها ما استطعت إلى ذلك مع مقابلتها بها، وإثبات الفرق إذا كان ذات بال وفيه فائدة، وتفصيل مقاطعه وجمله، وضبط كثيراً من ألفاظه وعباراته بالشكل، ومراعاة قواعد الإملاء في رسمه، وصنع فهرس تفصيلية له.
- والأصل الذي اعتمدت عليه في إخراج طبعه حجرية، طبعت في سنة (١٣٠٥هـ)، عثرت عليها في مكتبة الأزهر الشريف، أثناء سفري إلى مصر للبحث عن مؤلفاته، فهي عزيزة الوجود غزيرة الجود.
- وأما بخصوص تحقيق نسبة هذا الكتاب للإمام اللكنوي: فإنه نسبة لنفسه في كثير من مؤلفاته، منها: «ظفر الأماني»، (ص ٣٧٠). و«غيث الغمام»، (ص ٢١٨). قال فيه عنه: «ذكرت فيها المذاهب الواقعة في البسملة، مع ترجيح مذهب وجوب التسمية عند اللوضوء، وحققت فيها أن طرق الحديث، وإن كان بعضها ضعيفة لكن ضم بعضها إلى بعض يفيد الثبوت». و«دفع الغواية»، (ص

٤٢). و«مقدمة تحفة الأحياء»، (ص ٣٥) . و«إقامة الحجة»، (ص ٤٥). و«مقدمة عمدة الرعاية»، (ص ٣٠). و«النافع الكبير»، (ص ٦٣). ونسبه إليه الكثير من العلماء، منهم : العلامة الحسيني في «معارف العوارف» (ص ١١٣).

وفي الختام أسأل الله عز وجل أن ينفع به الكلمة والطلبية، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويغفر لي ولوالدي ولشائتي وللمسلمين والمسلمات، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمداً، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

صلاح محمد أبو الحاج

١٢/ربيع الأول/١٤٢٠هـ

احكام القنطرة في احكام البسملة

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد لمن اسمه مفتاح كل كتاب وصلاة على شفيع الامة يوم الحساب وعلى الآل والاصحاب
اما بعد فيقول عبده الراجي عفوه القوي محمد عبد الحكي المكنى بالانصاري تجاوزا لشدة عن
ذنبه بعفوه البارئ تده رالة لطيفة وعجالة نفيسة سبابة باحكام القنطرة في احكام البسملة
ليوافق الاسم المسمى ويطابق اللفظ المعنى فاني قد جمعت فيها المسائل المتفرقة وادردت في شأنها
الفوائد المشتقة قاصدا احكام الاحكام تبارك والكماء مع التقص والا بام ورزيتها على مقدمته وبابين
المقدمة في تبرز من فضائلها وما يتعلق بها اعلم ان البسملة بالفتح مصدر يسئل يسئل اي تسال
بسم الله الرحمن الرحيم وسون باب النحت كحوقلة وحمله وغيرهما قال ابن فارس في نفحة اللغة
باب النحت العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة وهو من الاختصار كجملته من حمى على استنحه
وفي اصلاح المنطق لابن السكيت يقال قد اكثر من البسملة اذا اكثر من قول بسم الله ومن البسملة
اذا اكثر من قول لا اله الا الله ومن الخوقلة والحوقلة اذا اكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله ومن
الجعفة اسي من جعلت فداك ومن السجدة اسي قول سبحان الله شقي وفي التوير لابن ربيعة رجا
تيرفون ابتاع كلمتين من كلمة واحدة والة عليها وان كان لا يمكن اشتقاق كلمة من كلمتين على

وكملت اوحشة لعين الايمان حركت الدرسه بتوبع الانسان وتسفت الاكباد الخايسه
 ولصفت الاحقاد الزواجر فكتحت المصيبة كل المصيبة وارتقت المفضية كل المفضية وتهدت
 الاثار على القيامة وركت الاخبار على الندامة ولكن لما كان الصبر اولى والشكر اوفى جمع الكل
 الى الصبر وفرع الجبل الى الشكر فالى انذار المشتكى واليه المرجع والماوى ومنه سوال اناية المحبة
 واصابة المنية بفضل القديم وفيه العيم فانه يجب السائلين ونسب السالمين وملازمة المرام
 ان هو الاراء اعلام لما فندا من نزه الدار ونصوا عن هذا القرار فبسيرهم هم يتحدون وتطيشه
 اسمهم لقد عدون ومن اسمهم تستفرون آرب الهدي ومن اسمهم تسلكون مطالب التقي كمال تفكر
 في الغواية وتفتطمعون بالعبادة الا ان تقصروا بما قاتم الصالحية وتسلكوا الصداقاتم الجارية فها من
 حسانتها هذه المجموعة للرسائل الثمانية التي تحقق العجيب في التوفيق ورافادة الخير لسواك الغير
 وتروير التفاسير في الجاهلية بالجن والملك وتخرج الغر في روض الدرد وشجرة العالم لوفاء مرجع العالم
 وثانية المقال فيما يتعلق بالعال مع تعليقاتها طفر الافعال وتختص الانبار في احياء استنباط الابرار
 مع تعليقاتها مخبئة الانظار واحكام القنطرة في احكام البسطة المنسوبة اليه وتبذرها المارة المذكورة
 حمده والمذمور مدح مدس سره وشهره فستتروا اعمل لتحصيلها وشتمها الذيل لتتبدلها لتفوزوا
 بالارباب فوزا تخلفها وتحمضوا في المناصب فوضا عينا فبذات الطبعات بامر المولود
 ففهمنا وحسين العظيم آبادي اواسه الله ذوالا يادي بكبرية الهادي في المطيع السبي
 بحسبته ففهمنا لغيره الله عن الغيض الذي اتم به نادر حسين خان سلمه الله ان
 وتلك في جمادى الاولى من السنة الخامسة ابد الف وثلاثمائة
 من الهجرة النبوية على مناجاة الصلوة والتحية فداؤا آخر
 دعونا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
 على خير خلقه محمد وآله واصحابه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لمن أسَّمه مفتاح كل كتاب، وصلاة على شفيع الأمة، وعلى
الآل والأصحاب.

أمَّا بعد:

فيقول عبده الرجائي عفو القوي، محمد عبد الحي اللكنوي
الأنصاري تجاوز الله عن ذنبه بعفوه الساري: هذه رسالة لطيفة، وعجالة
نفيسة، مسماة بـ:

«إحكام القنطرة في أحكام البسملة»

ليوافق الاسم المسمى، ويطابق اللفظ المعنى، فإنني قد جمعتُ فيها
المسائل المتفرقة، وأوردتُ في أثنائها الفوائد المشتتة؛ قاصداً إحكام
الأحكام: بإيراد دلائلها مع النقص والإبرام.
ورتبُّتها على مقدمة وباين:

المقدمة

في نبذ من فضائلها وما يتعلق بها

اعلم أن البسملة بالفتح مصدرٌ بِسْمَلٍ يُسْمَلُ: أي قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وهو من باب النحت: كحوقلة، وحمدلة، وغيرها. قال ابن فارس^(١) في «فقه اللغة»^(٢)، (باب النحت): العرب تُنَحْتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنسٌ من الاختصار: كحيلة: من حيٍّ على. انتهى.

(١) وهو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، قال ابن خلكان: كان إماماً في علوم شتى وخصوصاً اللغة فإنه أتقنها. ومن مؤلفاته: «المجمل»، و«معجم مقاييس اللغة»، و«حلية الفقهاء»، (٣٢٩-٣٩٥ هـ). ينظر: «وفيات» (١: ١١٨-١٢٠). «معجم الأدباء» (٤: ٨٠-٩٨).

(٢) اسمه «الصاحي»: وقد ورد باسم «فقه اللغة» لأنه الاسم الذي شهر به، والتَّصُّ منقولٌ من «مزهر اللغات» للسيوطي، وقد عرفه السيوطي باسم «فقه اللغة». وهذا الكتاب صنَّفه لصاحب بن عباد فسَمَّي به «الصاحي»، وذكر في أول الكتاب: هذا الكتاب الصاحي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامهم، وإنما عنوانه بهذا الاسم لأنَّي لما ألَّفته أودعته في خزانة الصاحب. اهـ. والصاحب: هو إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني الأصبهاني، أبو القاسم، قال ابن خلكان: كان نادرة الدهر وأعجوبة العصر في فضائله ومكارمه وكرمه، وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء؛ لأنه كان يصحب أبا الفضل ابن العميد، فقليل له: صاحب ابن العميد، ثم أطلق عليه هذا اللقب لما تولى الوزارة، وبقي علماً عليه، (٣٢٦-٣٨٥ هـ) ومن مؤلفاته: «المحيط في اللغة»، و«الكشف عن مسارئ شعر المتنبي»، و«الفرق بين الضاد والطاء». ينظر: «وفيات» (١: ٢٢٨-٢٣١)، ومقدمة «المحيط في اللغة» (١: ٨١١).

وفي «إصلاح المنطق» لابن السكيت^(١) يقال: قد أكثر من البسملة: إذا أكثر من قول: بسم الله، ومن الهيلة: إذا أكثر من قول: لا إله إلا الله، ومن الحوقلة والحولقة: إذا أكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومن الجعفة: أي من: جعلت فداك، ومن السبحة: أي قول: سبحان الله. انتهى^(٢).

وفي «التنوير» لابن دحية^(٣): ربما يتفق اجتماع كلمتين من كلمة واحدة دالة عليهما، وإن كان لا يمكن اشتقاق كلمة من كلمتين على قياس التصريف، كقولهم مهلل^(٤): أي قال: لا إله إلا الله، وحمدل: أي قال: الحمد لله، وحولق: أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا تقل حولق بتقدم القاف، فإن الحوقلة: مشية الشيخ الضعيف، والبسملة: قول باسم^(٥) الله، والسبحة: قول سبحان الله، والحسبة: قول

(١) وهو يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، أبو يوسف، والسكيت لقب أبيه إسحاق، ومن مؤلفاته: «كتاب الأضداد»، و«كتاب القلب والإبدال»، و«كتاب الألفاظ»، (ت ١٨٦-٢٤٤هـ). ينظر: «توفيات» (٦: ٣٩٥-٤٠١)، و«العبر» (١: ٤٤٣).

(٢) من «إصلاح المنطق» (ص ٩-١١).

(٣) وهو عمر بن الحسن بن علي الكلي، أبو الخطاب، المعروف بابن دحية، قال ابن خلكان: كان من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء متقناً لعلم الحديث وما يتعلق به عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها. له: «المطرب من أشعار المغرب»، و«التنوير في مولد السراج المنير»، و«آيات البينات»، (٤٤٤-٦٣٣هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (٤: ٨٤-٨٥)، و«الأعلام» (٥: ٢٠١).

(٤) في «مزهرة اللغات» (ج ١/ص ٢٣٣): هلل.

(٥) «باسم» تكتب بالألف، يقول شيخنا الدكتور توفيق حمارش في «الوجيز في علامات الكتابة والترقيم» (ص ٨٩): تحذف همزة الوصل من كلمة اسم في البسملة مثل بسم الله الرحمن الرحيم، ولا تحذف من غيرها مثل: «اقرأ باسم ربك الذي خلق» [العلق: ١]، ونحو: باسمك اللهم.

حَسْبِيَ اللَّهُ، وَالسَّمْعَةُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، وَالطَّلْبَةُ: أَطَالَ اللَّهُ بِقَائِكَ،
وَالدَّمْعَةُ: أَدَامَ اللَّهُ عَزَّكَ. انتهى.

ويفهم من هذا كله أنه لا بُدَّ في النَّحْتِ من اعتبارِ التَّرتيبِ، ومن ثَمَّ
خطأ الشَّهابِ الحَفَاجِيِّ^(١) جماعةً من المحقِّقين في قوله: طَبَّقَ مَنْحَوْتُ مَنْ:
طَالَ بِقَاوُكُ، وَقَالُوا: الْمَنْحَوْتُ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ: طَلَبْتُ^(٢).

وزيادةُ تفصيل النَّحْتِ في «مُزْهِرِ اللُّغَاتِ»^(٣) لِلْسُّيُوطِيِّ^(٤)، فَارْجِعْ إِلَيْهِ.
وَذَكَرَ جَمَعَ أَنَّ الْبِسْمَلَةَ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرًا، لَكِنَّهُ غَلَبَ
اسْتِعْمَالُهُ فِي نَفْسِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَيُطْلَقُونَ الْبِسْمَلَةَ وَيُرِيدُونَ بِهِ
هَذِهِ الْكَلِمَاتِ.

ومنه قولُ الفقهاء في مواضع تُسَنُّ الْبِسْمَلَةُ، ثُمَّ الْمُرَادُ بِهَا فِي أَبْوَابِ
الصَّلَاةِ، وَأَبْوَابِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَنَحْوِهَا: هُوَ الْكَلِمَاتُ الْمَذْكُورَةُ
بِأَجْمَعِهَا.

(١) وهو أحمد بن محمد بن عمر الحَفَاجِيُّ الْمِصْرِيُّ الْحَنْفِيُّ، شهاب الدين، والحَفَاجِيُّ نسبة إلى خَفَاجَةَ،
حي من بني عامر، من مؤلفاته: «عناية القاضي على تفسير البيضاوي»، و«نسيم الرياض شرح شفا
عياض»، قال الإمام اللكنوي عنهما: فيهما فوائد لطيفة ومباحث شريفة، وكلاهما يَدْلان على
جوادة قريحته، وسعة نظره. (٩٧٧-١٠٦٩هـ). ينظر: «إخلاصة الأثر» (١: ٣٣١-٣٤٣).
«التعليقات السنية» (ص ٤١٢-٤١٣). «طرب الأمثال» (ص ٤٢٩-٤٣٠).

(٢) وقع في الأصل: «طَبَّقَ».

(٣) «مُزْهِرُ اللُّغَةِ» (١: ٢٣٢-٢٣٤).

(٤) وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السُّيُوطِيُّ الطُّوْلُوسِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ، جلال الدين، من
مُجَدِّدِي الْمِلَّةِ النَّاسِغَةِ، من مؤلفاته: «الإعلام بحكم عيسى عليه السلام»، و«الإكليل في استنباط
التنزيل»، و«أَمْوُذُجُ اللَّيْلِ فِي خِصَائِصِ الْحَبِيبِ»، (٨٤٩-٩١١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٣: ٦٥-٧٠)، «النُّورُ السَّافِرُ» (ص ٥١).

وفي أبواب الذَّبْح، ونحوها: بِسْمِ اللَّهِ فقط.

ولها فضائل كثيرة:

قد أوردَها السُّيُوطِيُّ في «الدُّرِّ المُنْثُور»^(١)، وغيره.

١. فمن ذلك: ما روى الخطيب^(٢) عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ رَفَعَ قِرْطَاساً مِنَ الْأَرْضِ فِيهَا بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ إِجْلَالاً لَهُ أَنْ يُدَاسَ؛ كُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الصَّادِقِينَ»^(٣).

وروى أبو داود في «مراسيله» عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى كِتَابٍ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ لِفَتَى مَعَهُ: مَا هَذَا، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا، لَا تَضَعُوا بِسْمِ اللَّهِ، إِلَّا فِي مَوْضِعِهِ»^(٤).

٢. ومنها: ما روى أبو نُعَيْم^(٥) في «تاريخ أصبهان»، وابنُ أَشْتَةَ^(٦) في كتاب «المصاحف»، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ كَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

(١) في «الدُّرِّ المُنْثُور في التفسير المأثور» للسُّيُوطِيِّ (١: ١٩-٣٠).

(٢) وهو أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، أبي بكر، من مؤلفاته: «تاريخ بغداد»، و«الكفاية في علم الرواية»، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، (٣٩٢-٤٦٣هـ). ينظر: «طبقات ابن هداية الله» (ص ١٦٤-١٦٦). «النجوم الزاهرة» (٥: ٨٧). «معجم الأدباء» (٤: ١٣).

(٣) في «تاريخ بغداد» (١٢: ٢٤١).

(٤) في «مراسيل أبو داود» (باب في الكتاب ملقى في الطريق) رقم (٤٩٩). وفي «الدُّرِّ المُنْثُور» (١: ٢٩). (٥) وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، أبو نُعَيْم، قال الذهبي: تفرَّد في الدنيا بعلوِّ الإسناد مع الحفظ والاستبحار من الحديث والفنون. له: «حلية الأولياء»، و«تاريخ أصبهان»، «دلائل النبوة»، (٣٣٦-٤٣٠هـ). ينظر: «العبر» (٣: ١٧٠). «المرآة» (٣: ٥٢-٥٣). «النجوم الزاهرة» (٥: ٣٠).

(٦) وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن أَشْتَةَ الأصبهاني، أبو بكر، له: «الحمير»، و«المفيد في شواذ القراءات»، و«المصاحف»، (ت ٣٦٠هـ). ينظر: «الأعلام» (٧: ٩٧). «معجم المؤلفين» (٣: ٤٥٣).

الرَّحِيم، فَحُودُهُ^(١) تَعْظِيمًا لَهُ، غُفِرَ لَهُ^(٢). قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي «الدر المنثور»^(٣): سَنَدُهُ ضَعِيفٌ. انْتَهَى. وَمِنَ الْمُقَرَّرِ أَنَّ الضَّعِيفَ يَكْفِي فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ^(٤).

٣. وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ الدَّيْلَمِيُّ^(٥) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَأ بِسْمِ اللَّهِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ حَسَنَةً، وَمَحَى عَنْهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ سَيِّئَةً»^(٦).

٤. وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ وَالدَّيْلَمِيُّ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَتْ بِسْمِ اللَّهِ، ضَجَّتْ جِبَالُ مَكَّةَ، وَسَمِعَ أَهْلُ مَكَّةَ دَوِيًّا، فَقَالُوا: قَدْ سَحَرَ مُحَمَّدٌ»^(٧).

٥. وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ»، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ الْمَعْلَمَ إِذَا قَالَ لِلصَّبِيِّ، قُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، فَقَالَ^(٨)، كُتِبَ لِلْمَعْلَمِ وَلِلصَّبِيِّ وَالْأَبَوِيهِ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ»^(٩).

(١) فِي «الدَّرُّ الْمُنْثُورُ»: «مَجْهُودَةٌ».

(٢) فِي «الدَّرُّ الْمُنْثُورُ» (١: ٢٧).

(٣) (١: ٢٧).

(٤) لِلْوُقُوفِ عَلَى تَفَاصِيلِ هَذَا الْبَحْثِ يَنْظُرُ: «ظَفَرُ الْأَمَانِيِّ» (ص ١٨٦-١٨٧)، وَ«نَزْهَةُ الْفِكْرِ» (ص ٦-٧)، وَغَيْرُهُمَا.

(٥) وَهُوَ شَيْرُوبِيُّ بْنُ شَهْرَدَارِ بْنِ شَيْرُوبِهِ الْهَمْدَانِيُّ الدَّيْلَمِيُّ، أَبِي شَجَاعٍ، قَالَ ابْنُ مُنْذَةَ: كَانَ شَابًّا حَسَنًا ذَكِيًّا الْقَلْبِ، صَلْبًا فِي السَّنَةِ. لَهُ: «فَرْدُوسُ الْأَخْبَارِ بِمَأْتُورِ الْخُطَابِ الْمَخْرُجِ عَلَى كِتَابِ الشَّهَابِ»، (٤٥٥-٥٠٩ هـ). يَنْظُرُ: «تَذَكُّرَةُ الْخُفَاطِ» (٤: ١٢٥٩)، «الْكَشْفُ» (٢: ١٢٥٤).

(٦) فِي «الدَّرُّ الْمُنْثُورُ» (١: ٢٦)، وَتَمْتَةُ الْحَدِيثِ فِيهِ: «وَرَفَعَ لَهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دَرَجَةً».

(٧) فِي «الدَّرُّ الْمُنْثُورُ» (١: ٢٦).

(٨) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ «فَقَالَ» فِي «الدَّرُّ الْمُنْثُورُ».

(٩) فِي «الدَّرُّ الْمُنْثُورُ» (١: ٢٦).

٦. ومنها: ما رواه وكيع^(١) عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَجِّيهُ اللَّهُ مِنَ الزَّبَانِيَةِ التَّسْعَةِ عَشَرَ فَلْيَقْرَأْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٢).

٧. ومنها: ما رواه عبدُ الرزاق^(٣)، وعبدُ بن حُميد^(٤)، وابنُ جرير^(٥)، وابنُ المنذر^(٦)،

(١) وهو وكيع بن الجراح بن مَلِيح الرُّؤاسي الكوفي، أبو سفيان، قال ابن حنبل: ما رأيت أحداً أوعى منه، ولا أحفظ، وكيع إمام المسلمين. وله: «التفسير»، و«السنن»، و«المعرفة والتاريخ»، (١٢٩-١٩٧هـ). ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٠: ٤٦٢). «التقريب» (ص ٥١١). «الجواهر» (٣: ٥٧٦).

(٢) في «الذُّرُّ المنثور» (١: ٢٦).

(٣) وهو عبد الرزاق بن هَمَّان بن نافع الحِمَيري الصَّنْعاني، أبو بكر، والصَّنْعانيُّ نسبةٌ إلى مدينة صَنْعَاءَ، قال ابن السَّمْعاني: قيل ما رحل الناس إلى أحد بعد رسول الله ﷺ مثل ما رحلوا إليه، له: «المصنف»، (١٢٦-٢١١هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٢١٦). «الأعلام» (٤: ١٢٦).

(٤) وهو عبد بن حميد بن نصر الكِسِّي، أبو محمد، قيل: اسمه عبد الحميد، نسبة إلى كس مدينة قرب سَمَلَقَنْد، ومن مؤلفاته: «مختب مسند عبد بن حميد»، «مسندان كبيران»، و«تفسير القرآن»، (ت ٢٤٩هـ). ينظر: «الثقات» (٨: ٤٠١). «الرسالة المستطرفة» (ص ٥٠). «هديّة العارفين» (ص ٤٣٧).

(٥) وهو محمد بن جرير بن يزيد الطَّبَرِيُّ، أبو جعفر، قال ابن خزيمة: ما أعلم أحداً على وجه الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة. ومن مؤلفاته: «التاريخ»، و«جامع البيان في تفسير القرآن»، و«اختلاف الفقهاء»، (٢٢٤-٣١٠هـ)، ينظر: «الوفيات» (٤: ١٩١-١٩٢). «روض المناظر» (ص ١٦٨-١٦٩).

(٦) وهو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر، قال الأسنوي: أحد الأئمة الأعلام، لم يقلد أحداً في آخر عمره. ومن مؤلفاته: «المبسوط»، و«الافناع»، و«الإجماع»، (٢٤٢-٣١٩هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (٢: ٢٦١-٢٦٢). «طبقات المفسرين» (٢: ٥٠-٥٢). «طبقات الأسنوي» (٢: ١٩٧).

وابنُ أبي حاتم^(١)، عن الزُّهري^(٢) في تفسيرِ قوله تعالى: «وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى»^(٣)، قال: «هي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٤).

٨. ومنها: ما رواه الحافظُ عبدُ القادر الرُّهاوي^(٥) في «أربعينته»؛ بسندٍ حسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَهُوَ أَقْطَعُ»^(٦).

(١) وهو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرُّزَازي، المعروف بابن أبي حاتم، قال أبو يعلَى الخليلي: أخذ علمَ أبيه وأبي زُرعة، وكان بَحراً في العلوم ومعرفة الرجال. (ت ٣٢٧هـ). ينظر: «العبر» (٢: ٢٠٨). «مرآة الجنان» (٢: ٢٨٩).

(٢) وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله الزُّهري القُرشي، أبو بكر، نسبة إلى بني زهرة، وهم بطن من بطون قريش، قال عمر بن عبد العزيز: لم يبق أعلم بسنة ماضية من الزهري، (٥١-١٢٤هـ). ينظر: «طبقات الشيرازي» (ص ٤٧-٤٨). «التقريب» (ص ٤٤٠). «الإمام الزهري وأثره في السنة» (ص ٢٦٠-٢٦١).

(٣) من سورة الفتح، آية (٢٦).

(٤) «تفسير الطبري» (٢٦: ١٠٦)، وذكر ابن جرير في معنى كلمة التَّقْوَى: إِنَّ الْأَكْثَرَ قَالُوا: أَتَبَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وقال آخرون: الإخلاص، وآخرون: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وآخرون: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كُلِّ شَيْءٍ قدير.

(٥) وهو عبد القادر بن عبد الله الفهمي الرُّهاوي الحِزَازي، أبو مُحَمَّد، محدِّث الجزيرة، كان مملوكاً لواحد من أكابر الموصل، دار البلاد وأخذ عن حفاظ الحديث، قيل: له تأليف كثيرة منها «أربعين المتبينة الإسناد والحديث» مجلدان، وهو شيء ما سبقه إليه أحد ولا يرجوه بعده محدِّث لخراب البلاد، وله: «المادح والممدوح»، و«الفرائض والحساب»، (ت ٦١٣هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (٤: ٢٣). «الكشف» (٥: ٥٩٦).

(٦) في «الدر المنثور» (١: ٢٦).

وروى الخطيب في «جامعه» عن أبي جعفر مُعْضَلًا^(١): «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِفْتَاحُ كُلِّ كِتَابٍ»^(٢).

وهذا يفيد أنه مفتاحُ الكتبِ السَّماويةِ بجمعها، وقد صرَّحَ به بعضُ المشايخ كما ذكره العزيري^(٣) في «شرح الجامع الصَّغير»^(٤)، ويعضده ما رواه أبو عبيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: «أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ التَّوْرَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾»^(٥) الآيات .

لكن يخالفه ما رواه الدَّارَقُطْنِي^(٦) من حديث بُريدة: «إنَّ رسولَ الله

(١) المُعْضَلُ بفتح الضاد المعجمة، على صيغة اسم المفعول، يقال: أَعْضَلُهُ فهو مُعْضَلٌ، وَعَضِيلٌ. وإِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ الَّذِي حَدَّثَهُ أَعْضَلَهُ، حَيْثُ ضَيَّقَ الْجَهْلُ، وَشَدَّدَ الْحَالُ، حَيْثُ حَذَفَ مِنَ الرَّوَاةِ أَزِيدٌ مِنْ وَاحِدٍ، بَحِثْ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ تَعْدِيلًا وَجَرَحًا... وَيَشْتَرِطُ فِي الْمُعْضَلِ أَنْ يَكُونَ سَقُوطُ اثْنَيْنِ عَلَى التَّوَالِي، فَلَوْ سَقَطَ وَاحِدٌ مِنْ مَوْضِعٍ، وَآخَرُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ السَّنَدِ، لَمْ يَكُنْ مُعْضَلًا، بَلْ مُنْقَطِعًا. ينظر: «ظفر الأمان» (ص ٣٥٤-٣٥٥).

(٢) في «الجامع لأخلاق السامع والرواي» (١: ٢٦٤)، و«الدر المنثور»، (١: ٢٧).

(٣) وهو علي بن أحمد بن محمد العزيري البولاقى الشافعى، نسبة إلى موضع عزيرية قرب مصر، قال المحيى: كان إماماً فقيهاً محدثاً حافظاً ذكياً قوياً الحفظ. من مؤلفاته: «السراج المنير شرح الجامع الصغير»، «حاشية على شرح التحرير» للقايسى زكريا، و«حاشية على شرح الغاية» لابن قاسم، (ت ١٠٧٠ هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ٢٠١)، «الأعلام» (٥: ٦٤).

(٤) «السراج المنير شرح الجامع الصغير» (٢: ١٣٨).

(٥) من سورة الأنعام، آية (١٥١).

(٦) وهو علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ البَغْدَادِيّ الشَّافِعِيّ، أَبُو الْحَسَنِ، نَسَبُهُ إِلَى دَارِ الْقُطْنِ، مَحَلَّةٌ كَبِيرَةٌ بِبَغْدَادَ. قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيّ: الدَّارَقُطْنِيّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ. لَهُ: «السنن الكبير»، و«المختلف والمؤتلف»، و«الأفراد»، (٣٠٦-٣٨٥ هـ). ينظر: «الكامل في التاريخ» (٧: ١٧٤).

«طبقات الشافعية الكبرى» (٢: ٣١٢). «الأنساب» (٣: ٤٣٧-٤٣٩).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَأَعْلِمَنَّكُمْ آيَةً لَمْ تَنْزَلْ عَلَى نَبِيٍّ
بَعْدَ سُلَيْمَانَ غَيْرِي: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١).

وكذا ما روى الْبَيْهَقِيُّ^(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَغْفَلَ النَّاسُ
آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، لَمْ تَنْزَلْ عَلَى أَحَدٍ سِوَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: بِسْمِ اللَّهِ.. الْح»^(٣).
وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ^(٤) عَنْ بُرَيْدَةَ مَرْفُوعًا: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ، لَمْ تَنْزَلْ
عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ سُلَيْمَانَ: بِسْمِ اللَّهِ.. الْح»^(٥).

وقد اختلف أصحابُ السَّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي أَنَّهَا هَلْ هِيَ مِنْ
خَصَائِصِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَمْ لَا:

(١) فِي «سَنَنِ الدُّارِقُطِيِّ» (١: ٣١٠) رَقْم (٣٩). وَ«سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ الْكَبِيرِ» (١٠: ٦٢) رَقْم (١٩٨٠٨)، وَ«الْمَعْجَمُ
الْأَوْسَطُ» (١: ٣٦٧) رَقْم (٦٢٩).

(٢) وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخُسْرُو جِرْدِي الْبَيْهَقِيُّ، أَبُو بَكْرٍ، نَسَبُهُ إِلَى خُسْرُو جِرْدٍ وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ نَاحِيَةِ
بَيْهَقٍ، قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: مَا مِنْ شَافِعِي إِلَّا لِلشَّافِعِيِّ فِي عُنُقِهِ مِئَةٌ إِلَّا الْبَيْهَقِيُّ، فَإِنْ لَهُ الْمِئَةُ عَلَى الشَّافِعِيِّ
نَفْسُهُ، وَعَلَى كُلِّ شَافِعِيٍّ لَمَّا صَنَفَهُ فِي نَصَرَةِ مَذْهَبِهِ مِنْ تَرْجِيحِ الْأَحَادِيثِ، كـ «السَّنَنِ الْكَبِيرِ»، وَ«السَّنَنِ
الصَّغِيرِ»، وَ«مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْآثَارِ»، وَجَمَعَهُ لِنَصُوصِهِ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ «الْمَبْسُوطِ»، وَتَصْنِيفُهُ فِي مُنَاقَبَتِهِ،
(ت ٤٥٨ هـ). يَنْظُرُ: «الْعَبْرُ» (٣: ٢٤٢). «طَبَقَاتُ الْأَسْنَوِيِّ» (١: ٩٨-٩٩).

(٣) فِي «الْدَّرِ الْمَشْهُورِ» (١: ٢٠) وَنَسَبَهُ إِلَى الْبَيْهَقِيِّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَإِلَى أَبِي عُبَيْدٍ وَابْنِ مَرْدُودٍ.

(٤) وَهُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ اللَّخْمِيِّ الطَّبْرَانِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ، نَسَبُهُ إِلَى طَبْرِيةٍ، مَدِينَةٍ مِنَ الْأُرْدُنِّ، قَالَ
الذَّهَبِيُّ: مُسْنَدُ الْعَصْرِ، وَاسِعَ الْخِفْظِ بَصِيرًا بِالْعِلَلِ وَالرِّجَالِ وَالْأَبْوَابِ. لَهُ: الْمَعَاجِمُ الثَّلَاثَةُ الْمَشْهُورَةُ،
(٢٦٠-٣٦٠ هـ). يَنْظُرُ: «الْعَبْرُ» (٣: ٣١٥-٣١٦). «مَرْأَةُ الْجَنَانِ» (٣: ٣٧٢).

(٥) فِي «الْدَّرِ الْمَشْهُورِ» (١: ١٩).

فمنهم مَنْ عَدَّهَا منها، وتردُّه رواية الخطيب^(١)، ونقل الزُّرقاني^(٢) في «شرح المَوَاهِبِ اللَّدُنِيَّةِ» عن شيخه: إِنَّ كَوْنَهَا قرآنًا يتلى من خصائص نبيِّنا، وأمَّا نفسُها، فليس كذلك؛ لثبوت نُزولها على سليمان، ولعلَّه كان للتبرُّك فقط، وفيه أَنَّ كَوْنَهَا متلوةً أيضًا ليست من الخصائص كما يُعلم من رواية أبي عُبَيْد.

وذهبَ بعضُ المحقِّقين إلى أَنَّها بهذه الألفاظ العربيَّة بهذا الترتيب من الخصائص، وما في سورة^(٣) التَّمَلُّ^(٤)، جاء على جهةِ التَّرجمةِ عمَّا في كتابه، لأنَّه لم يكن عربيًّا، وحسنه الزُّرقاني، وقال: ما روي أَنَّ: «آدمَ لَمَّا أَرَادَ الخُرُوجَ مِنَ الجَنَّةِ، قال: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فقال له: جِبْرِيلُ لَقَدْ تَكَلَّمْتَ بكلمةٍ عظيمةٍ، فإنَّما كان بإلهام من الله تعالى، وَلَمْ تَنْزِلْ عليه». انتهى.

٩. ومنها: ما رواه الدَّارَقُطْنِيُّ بسندٍ ضعيفٍ، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «كَانَ جِبْرِيلُ إِذَا جَاءَنِي بِالوَحْيِ، أَوَّلَ مَا يُلْقِي عَلَيَّ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٥).

(١) مرَّت سابقاً، وهي «بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مفتاح كُلِّ كتاب».

(٢) وهو محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزُّرقاني المِصْرِيُّ الأزهري المَلِكِيُّ، أبو عبد الله، قال الكتاني عنه: «حاشية المحدثين في الديار المصرية، من مؤلفاته: «شرح البيقونية»، و«وصول الأماني» و«شرح الموطأ»، (١٠٥٥-١١٢٢هـ). ينظر: «الكشف» (٢: ١٨٩٧). «غيث الغمام» (ص ٩٩). «المستطرفة» (ص ١٤٣).

(٣) في الأصل «صورة»، وهي بهذا الرسم في كثير من المواضع التي صححت دون الإشارة إلى ذلك.

(٤) آية (٣٠)، «إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ، وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

(٥) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» (١: ٣٠٥).

١٠. ومنها: ما رواه أبو داود، والبيهقي^(١)، والطبراني، والحاكم^(٢) وصححه، والبيهقي في «المعرفة» عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم لا يعرف فصل السورة، حتى تنزل عليه: بِسْمِ اللَّهِ»^(٣).

وروى الحاكم وصححه البيهقي في «سننه»: عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل: بِسْمِ اللَّهِ، فإذا أنزلت علموا أن السورة قد انقضت»^(٤).

وروى نحوه^(٥): أبو عبيد^(٦) عن سعيد بن جبير^(٧) رضي الله عنه.

(١) وهو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار، أبو بكر، والبزار نسبة لمن يخرج الدهن من الزور ويبيعه، قال الدارقطني: ثقة يخطئ ويتكلم على حفظه. من مؤلفاته: «المسند» (ت ٢٩٢ هـ). ينظر: «العيبر» (٢: ٩٢)، «الكشف» (٢: ١٦٨٢).

(٢) وهو محمد بن عبد الله بن محمد الضبي الطهماني النيسابوري، أبو عبد الله، المعروف بالحاكم، وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء، قال ابن خلكان: إمام أهل الحديث في عصره، والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، كان عالماً عارفاً واسع العلم، من مؤلفاته: «المستدرک»، و«معرفة علوم الحديث»، و«تاريخ نيسابور»، (٣٢١-٤٠٥ هـ). ينظر: «وفيات» (٤: ٢٨٠-٢٨١). «طبقات ابن قاضي شهاب» (١: ١٩٧-١٩٨). «المستطرفة» (ص ١٧).

(٣) في «سنن أبي داود» في (كتاب الصلاة) (باب من جهر بها) رقم (٦٦٩)، وفي «الدر المنثور» (١: ٢٠).

(٤) في «مستدرک الحاكم» (١: ٣٥٦)، و«الدر المنثور»، (١: ٢٠).

(٥) أي في «الدر المنثور» (١: ٢٠) نحو لفظ الحديث السابق.

(٦) وهو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخراساني البغدادي اللغوي، أبو عبيد الله، قال الذهبي: كان حافظاً للحديث وعلمه، عارفاً بالفقه والاختلافات، رأساً في اللغة، إماماً في القراءات. من مؤلفاته: «الغريب المصنف»، و«فضائل القرآن»، و«الأمثال»، (١٥٧-٢٢٤ هـ).

ينظر: «وفيات» (٤: ٦٠-٦٣)، «تذكرة الحفاظ» (٢: ٤١٧)، «مرآة الجنان» (٨٣: ٢-٨٤).

(٧) وهو سعيد بن جبير الأسدي الوالي الكوفي، قال أحمد: قتل الحجاج سعيداً وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه، (ت ٩٥ هـ). ينظر: «العيبر» (١: ١١٢). «التقريب» (ص ١٧٤).

والطَّبْرَانِيُّ، والْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَالْبَيْهَقِيُّ، وَالْوَّاحِدِيُّ^(١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

١١. ومنها: ما رواه ابن مَرْدُويَّةَ^(٢)، وَالثَّعْلَبِيُّ^(٣) عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «لَمَّا

نَزَلَتْ بِسْمِ اللَّهِ، هَرَبَ الْعَنْمُ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَسَكَنْتُ الرِّيحَ، وَهَاجَ الْبَحْرُ، وَحَلَفَ اللَّهُ أَنْ لَا يُسَمَّى عَلَى شَيْءٍ إِلَّا بَارَكَ فِيهِ»^(٤).

وَلِلْبِسْمَلَةِ خَوَاصٌّ مَذْكُورَةٌ فِي «الدُّرِّ النَّظِيمِ فِي خَوَاصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ»^(٥)، وَحِكَايَاتٌ كَثِيرَةٌ مَبْسُوطَةٌ فِي «نُزْهِةِ الْمَجَالِسِ»^(٦)، وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْفَضَائِلِ وَالسُّلُوكِ، قَدْ صَفَّحْنَا عَنْ إِيرَادِهَا؛ لِأَنَّهَا يَطُولُ الْكَلَامُ.

(١) وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَاحِدِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: أَحَدُ مَنْ بَرَعَ فِي الْعِلْمِ، وَكَانَ رَأْسًا فِي اللُّغَةِ. مِنْ مَوْفَاتِهِ: «التَّفْسِيرُ»، وَ«الْمَغَازِي»، وَ«شَرْحُ دِيْوَانِ الْمُتَنَسِّيِّ»، وَ«أَسْبَابُ نَزُولِ الْقُرْآنِ»، (ت ٤٦٨ هـ). يَنْظُرُ: «مَرْأَةُ الْجَنَانِ» (٣: ٩٦-٩٧). «الْعَبْرُ» (٣: ٢٦٧).

(٢) وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ مَرْدُويَّةَ الْأَصْبَهَانِيِّ، أَبِي بَكْرٍ، مِنْ مَوْفَاتِهِ: «التَّفْسِيرُ»، وَ«الْمُسْنَدُ»، وَ«التَّارِيخُ»، وَ«الْمُسْتَحْرَجُ»، (٣٢٣-٤١٠ هـ). يَنْظُرُ: «الْعَبْرُ» (٣: ١٠٢)، «الْأَعْلَامُ» (١: ٢٤٦).

(٣) وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الثَّعْلَبِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ، مِنْ مَوْفَاتِهِ: «الْعَرَائِسُ فِي قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ»، وَ«الرِّبْعُ الْمَذْكُورِيُّ»، (ت ٤٢٧ هـ). يَنْظُرُ: «وَفَيَاتُ» (١: ٧٩-٨٠). «طَبَقَاتُ الْمُفْسِرِينَ» (١: ٦٥-٦٦). «الْكَشْفُ» (٢: ١١٣١).

(٤) فِي «الدَّرِّ الْمَشُورِ» (١: ٢٧).

(٥) اسْمُهُ كَامِلًا: «الدُّرُّ النَّظِيمُ فِي خَوَاصِّ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ». طُبِعَ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةَ (١٢٨٢ هـ - ١٣١٥ هـ) لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْيَافِعِيِّ الْيَمَنِيِّ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ، أَبُو السَّعَادَاتِ، عَفِيفُ الدِّينِ، لَهُ: «مَرْأَةُ الْجَنَانِ»، وَ«نَشْرُ الْحَاسِ الْغَالِيَةِ فِي فَضْلِ مَشَايِخِ الصُّوفِيَّةِ»، وَ«أَسْنَى الْمَفَاخِرِ فِي مَنَاقِبِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ»، (٦٩٨-٧٦٨ هـ). يَنْظُرُ: «الدَّرُّ الْكَامِنَةُ» (٢: ٢٤٧-٢٤٩). «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» (٢: ٣٣٠-٣٣٣). «مَقْدَمَةُ مَرْأَةِ الْجَنَانِ» (١: ٥-١٤).

(٦) «نُزْهِةُ الْمَجَالِسِ وَمُنْتَخَبُ النَّفَائِسِ عَنْ أَحْبَارِ الصَّالِحِينَ» (ص ٤٠-٧٦) لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصُّفُورِيِّ الشَّافِعِيِّ، لَهُ: «الْمَحَاسِنُ الْمُجْتَمِعَةُ فِي الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ»، وَ«صَلَاحُ الْأَرْوَاحِ وَالطَّرِيقُ إِلَى دَارِ الْفَلَاحِ»، (ت ٨٩٤ هـ). يَنْظُرُ: «الْكَشْفُ» (٢: ١٩٤٧). «الْهُدْيَةُ» (١: ٥٣٣).

الباب الأول

في ذكر الاختلافات

الواقعة في كون البسملة من القرآن

اعلم أنَّهم اختلفوا في ذلك على أقوال تسعة^(١):

الأول: إنها آية تامة من كل سورة: الفاتحة وغيرها، وهو قول ابن كثير^(٢)، وعاصم^(٣)، والكسائي^(٤)، وغيرهم من قراء مكة والكوفة،

(١) أوصلها الشهاب الخفاجي إلى عشرة أقوال في «حواشيه على تفسير البيضاوي» (١: ٢٦-٢٨).

(٢) وهو عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو سعيد، وهو القراء السبعة، وكان قاض الجماعة بمكة،

(٤٥-١٢٠هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٤١). «الأعلام» (٤: ٢٥٥).

(٣) وهو عاصم بن أبي النجود بهذلة الكوفي، أبو بكر، قال ابن خلكان: كان أحد القراء السبعة

والمشار إليه في القراءات، (ت ١٢٧هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٩). «العين» (١: ١٦٧).

(٤) وهو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء الكوفي الكسائي، أبو الحسن، وسبب التسمية أنه

دخل الكوفة وجاء إلى حمزة الزيات، وهو ملف بكساء، فقال حمزة: من يقرأ؟ فقل له: صاحب

الكساء، فبقي عليه، وقيل: بل أحرم في كساء فنسب إليه، قال ابن خلكان: أحد القراء السبعة،

إمام في اللغة والنحو القراءة. من مؤلفاته: «معاني القرآن»، و«المصادر»، و«القراءات»

(ت ١٨٩هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٢٩٥-٢٩٧)، «الأعلام» (٥: ٩٣).

وإليه ذهب ابن المبارك^(١)، والشافعيّ .

والثاني: إنها ليست بآية أصلاً لا من الفاتحة ولا من سورة أخرى، وهو مختار مالك، وغيره من فقهاء المدينة، والبصرة، والشام، وقرأ المدينة.

والثالث: إنها آية من الفاتحة لا من غيرها، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعيّ .

والرابع: إنها بعض آية منها فقط، وهو رواية عن الشافعيّ .
والخامس: أنها آية فذة ليست من الفاتحة ولا من سورة أخرى، أنزلت؛ لبيان مبادئ السور وخواتيمها، وهو مختار جماعة من متأخري أصحابنا، كما ذكره السرخسي^(٢) في «أصول الفقه» .
واستند لذلك بما رواه المعلي عن محمد، أنه سئل محمد عن البسملة، فقال: ما بين الدفتين كلام الله، وهو قول ابن المبارك، وداود وأتباعه، وهو المنصوص عن أحمد بن حنبل.

(١) وهو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء التميمي المروزي، أبو عبد الرحمن، قال شعبة: ما قدم علينا مثله. من مؤلفاته: «الجهاد»، و«الرقائق»، (١١٨-١٨١هـ). ينظر: «العير» (١: ٢٨٠-٢٨١). «طبقات الشيرازي» (ص ١٠٧-١٠٨). «المستطرفة» (٣٧).

(٢) وهو محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، أبو بكر، شمس الأئمة، قال الكفوي: كان إماماً علامة حجة متكلماً مناظراً أصولياً مجتهداً. من مؤلفاته: «شرح السير الكبير»، و«المبسوط»، و«شرح مختصر الطحاوي»، توفي في حدود (٥٠٠)، ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٣٤). «الجواهر المضية» (٣: ٧٨). «الفوائد» (ص ٢٦١).

وذكر أبو بكر الرازي^(١): «إنه مقتضى قول أبي حنيفة، وهو قول المحققين من أهل العلم، فإن في هذا القول جمعاً بين الأدلة وكتابتها سطرًا مفصلاً يؤيد ذلك^(٢). كذا في «نصب الرأية لأحاديث الهداية»^(٣) للعلامة الزيلعي^(٤).

وفي «تحرير الأصول» لابن الهمام^(٥): «الأحق المطابق للواقع أنها من القرآن؛ لتواترها في المصحف، وهو دليل تواتر كونها قرآناً؛ لأن الإثبات

(١) وهو أحمد بن علي الجصاص الرازي، أبو بكر، إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته. من مؤلفاته: «أحكام القرآن»، و«شرح مختصر الكرخي»، و«شرح مختصر الطحاوي» (٣٠٥-٣٧٠هـ). ينظر: «الجواهر» (١: ٢٢٠-٢٢٤). «طبقات طاشكيري زاده» (ص ٦٦-٦٧). «طبقات المفسرين» (١: ٥٥).

(٢) ينظر: «أحكام القرآن» للرازي (١: ٢٠).

(٣) «نصب الرأية» (١: ٣٢٧).

(٤) وهو عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، جمال الدين. له: «نصب الرأية في تخريج أحاديث الهداية»، قال الإمام اللكنوي: هذا الكتاب هو أحسن تخاريج أحاديث «الهداية»، وتخريجه شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال، وله في مباحث الحديث إنصاف لا يميل إلى الاعتساف، (ت ٧٦٢هـ). ينظر: «حسن المحاضرة» (١: ٢٠٣).

(٥) «غيث الغمام» (ص ١٨)، «الفوائد» (ص ٣٧٨).

(٥) وهو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السكندري السيوسي القاهري الحنفي، كمال الدين، المشهور بابن الهمام، من مؤلفاته: «فتح القدير على الهداية» وصل فيه إلى كتاب الوكالة، و«المسيرة في العقائد»، و«زاد الفقير» مختصر في مسائل الصلاة، قال الإمام اللكنوي: كلها مشتملة على فوائد قلما توجد في غيرها، وقد سلك في أثر تصانيفه، لا سيما «فتح القدير» مسلك الإنصاف متجنباً عن التعصب المذهبي والاعتساف إلا ما شاء الله (٧٩٠-٨٦١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٦: ١٢٧). «الفوائد» (ص ٢٩٦-٢٩٨). «الكشف» (١: ٣٥٨).

في المصاحف مع الأمر بالتَّجْرِيدِ منزومُ القرآنيَّة، وتواتر المنزوم يدلُّ على تواتر اللازم.

وتواتر قراءة رسول الله ﷺ السُّورَ بالبسملة لا يستلزم كونها جزءاً من السُّور لجواز كون الافتتاح بها للتَّبَرُّك، بخلاف التَّركِ فَإِنَّهُ يدلُّ على أَنَّهُ ليس منها. انتهى^(١).

وفي «شرح المواهب اللدنية» للزَّرقاني، قال السُّهيلي^(٢): نزلت البسملة مع كلِّ سورة بعد ﴿اقْرَأْ﴾^(٣)، فهي آية، لا من سورة، وقد ثَبَّتَتْ في المصحف بإجماع الصَّحابة، ولا نلتزم قول الشَّافعي أَنَّها آية من كلِّ سورة، بل إِنَّها آية من القرآن مقترنة مع كلِّ سورة، وهو قول داود، وأبي حنيفة، وهو قولٌ بَيْنٌ لِمَنْ أَنْصَفَ. انتهى كلام السُّهيلي.

وهو اختيار له مخالفٌ للمعتمد من مذهب مالك رحمه الله. انتهى.
وقال العلامة الإِتقاني^(٤) في «شرح المنتخب الحسامي»^(٥) «المسمَّى

(١) من «التحرير» (ص ٢٩٨) بتصرف.

(٢) وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد المالقي الخثعمي السُّهيلي الأندلسي، أبو زيد، له: «الروض الآنف في شرح غريب السير»، و«التعريف والإعلام فيما أهم في القرآن»، و«الإيضاح والتبيين لما أجم من تفسير الكتاب المبين»، (٥٠٨-٥٨١هـ). ينظر: «العبر» (٤: ٢٤٤). «الكشف» (٩١٧).

(٣) من سورة العلق، آية (١).

(٤) وهو أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الإِتقاني الفارابي الحنفي، أبي حنيفة، قوام الدين، قال الكفوي: كان رأساً في الحنفية بارعاً في الفقه واللغة، كثير الإعجاب بنفسه شديد التعصب على من خالفه. له: «غاية البيان ونادرة الأقران شرح الهداية»، و«شرح البزدوي»، (٦٨٥-٧٥٨هـ). ينظر: «النجوم الزاهرة» (١٠: ٣٢٥-٣٢٦). «طبقات الفقهاء» (ص ١٢٦). «الفوائد» (ص ٨٧).

(٥) وهو محمد بن محمد بن عمر الأَخْسيكِّي الحنفي، حسام الدين، قال الكفوي: كان شيخاً فاضلاً إماماً في الفروع والأصول. من مؤلفاته: «المنتخب الحسامي» (ت ٦٤٤هـ). ينظر: «الفوائد» (ص ٣١٠). «الكشف» (٢: ١٨٤٨).

بـ«التبيين»: مذهب أبي حنيفة وأصحابه أَنَّها مُنزَّلة من القرآن لا من أوَّلِ السُّورة، ولا من آخرها، وهو قولُ مالك، والأوزاعي^(١)، وقد روي عن محمد بن الحسن نحوه، ومذهبُ الشَّافعي أَنَّها من رأسِ كلِّ سورة. انتهى. ولا يخفى عليك أنَّ ما ذكره من مذهب مالك، خلافُ المشهور عنه، المختارُ عند أصحابه.

وقال البيضاوي^(٢): لم ينصَّ أبو حنيفة فيه بشيء، فظنَّ أَنَّها ليست من السُّورة عنده. انتهى^(٣).

قال الخفاجي في «حواشيه»: لما كان المصنَّفُ شافعيَّ المذهب، قائلاً بمفهوم المخالفة مع أنَّه مراعيٌّ في عبارات المصنِّفين^(٤)، ومفهومُ قولهِ لم ينصَّ: أي لم يصرِّح، لا أنَّه ليس في كلامه إشارةٌ إليه، فصحَّ تفرُّعُ قوله، فظنَّ عليه، فلا يردُّ عليه أنَّ عدمَ النصِّ على الشَّيء نفيًا وإثباتًا لا يتفرَّعُ

(١) وهو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي، أبو عمر، إمام أهل الشام، وكان يسكن بيروت، ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها، وكانت الفتيا بالأندلس تدور على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام. (٨٨-١٥٧هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ١٢٧). «مرآة الجنان» (١: ٢٥١).

(٢) وهو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشَّيرَازي البيضاوي، أبي سعيد، ناصر الدين، والبيضاوي نسبة إلى مدينة البيضاء بفارس من عمل شيراز. من مؤلفاته: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول»، «الغاية القصوى في دراية الفتوى»، اختصر فيه «الوسيط»، (ت ٦٨٥هـ). ينظر: «طبقات الأسنوي» (١: ١٣٦). «الكشف» (١: ١٨٦).

(٣) من «تفسير البيضاوي» (١: ٢٨).

(٤) أي لَمَّا كان البيضاوي شافعي الفروع، والشافعية يأخذون بمفهوم المخالفة في النصوص الشرعية، والخفاجي حنفي الفروع، والأحناف لا يأخذون بمفهوم المخالفة في الآيات والأحاديث النبوية إلا أنهم يأخذون به عبارات المؤلفين الفقهية.

عليه ظَنُّ عدمِهِ، ولا حاجة إلى ما قيلَ إنَّ أبا حنيفةً من أهلِ الكوفةِ
الذَّاهِبِينَ إلى كونِها من الفاتحة، فسكوُّهُ يشعرُ بمخالفتِهِ لهم.
وقيل: الفاءُ مجرَّدٌ تأخَّرَ الظَّنُّ عن عدمِ النَّصِّ، وسببُ الظنِّ أمرُهُ
بالإسرارِ بها.

وقال الكرخي: لا أعرفُ هذه المسألةَ بعينِها لمتقدِّمي أصحابنا إلَّا
أنَّ أمرَهُم بإخفائها يدلُّ على أنَّها ليست من السُّورةِ عنده.
وقيل: إنَّه لما لم ينصَّ فيها بشيء، ظنَّ أنَّه أبقاها على أصله^(١).
وقيل: ظنَّ؛ في هذه العبارةِ ليس فعلاً مجهولاً، بل مصدرٌ منوَّنٌ
مرفوعٌ على أنَّه خبرٌ مقدَّم، والمرادُ تزييفُ^(٢) نسبته إليه، والردُّ على
الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣) في قوله إنَّه مذهبُ أبي حنيفةٍ تلميحاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ
بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾^(٤).

قلتُ: هو أيضاً من بعضِ الظنِّ، وما في «الكشاف»: إن لم نقل أنَّه
ظفرَ بروايةٍ عنه بناءً على إطلاقِ مذهبِ أبي حنيفةٍ على ما هو المتداولُ
عندهم.

(١) وتمة العبارة من «حواشي الخفاجي» (١: ٢٩): أصلها من العدم حتَّى يظهر الثبوت.

(٢) في الأصل: «تزييف».

(٣) وهو محمود بن عمر بن محمد الخورازمي الزَّمَخْشَرِيُّ الحنفي، أبي القاسم، جاز الله، نسبةً إلى
زَمَخْشَرٍ بلدة من قرى خوارزم. له: «الكشاف»، و«المستقصى في أمثال العرب»، و«شقائق النعمان
في حقائق النعمان»، (٤٦٧-٥٣٨ هـ). ينظر: «الأنساب» (١: ١٦٣). «بغية الوعاة» (٢: ٢٨٠).

«الكامل في التاريخ» (٩: ٨).

(٤) من سورة المحجرات، آية (١٢).

فإن قلت: كيف يصحُّ القولُ بأنَّها ليست من السُّورة، وأنَّ أبا حنيفة لم ينصَّ بشيءٍ مع أنَّ مُحَمَّدَ بنَ القاسم^(١)، والبرهان الكافي، وغيرهما، نقلوا عن أبي حنيفة إيجازها في الصَّلَاة، حتَّى قال الزَّيْلَعِيُّ^(٢): يجبُ سجودُ السَّهْوِ بتركها^(٣)، ونقل عن «المُجْتَبَى»^(٤) وجوبها في كلِّ ركعة. قلتُ: قال الأستاذُ المقدِّسيُّ في كتاب «الرَّمز»، عن «شرح المختار»، عن شيخه السَّمْدِيسِيِّ^(٥): إنَّها ليست بواجبة، فقد حكى المحقِّقون كالإمام

(١) لعلَّه: مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار الأنباري، أبو بكر، قال ابن خَلِّكان: كان علامة وقته في

الآداب، وأكثر النَّاس حفظاً لها، وكان صدوقاً ثقة ديناً خيراً من أهل السُّنة. له: «الكافي» في

النحو، و«غريب الحديث»، و«الإيضاح في الوقف والابتداء»، (٢٧١-٣٢٨هـ). ينظر: «معجم

الأدباء» (١٨: ٣٠٧-٣١٣). «وفيات» (٤: ٣٤١-٣٤٣). «معجم المؤلفين» (٣: ٥٩٧).

(٢) وهو عثمان بنُ علي بن محجن الزَّيْلَعِيُّ الصُّوفِيُّ البَارِعِيُّ، أبو عمرو، فخر الدِّين، نسبة إلى زَيْلَع،

بلدٌ بساحلِ بحرِ الحبشة، قال الكفوي: كان مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض. له: «شرح

الجامع الكبير»، و«بركة الكلام على أحاديث الأحكام»، و«تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق»،

(ت ٧٤٣هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٠٤). «الفوائد» (١٩٤-١٩٥هـ).

(٣) انتهى من «تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق» (١: ١٩٤). بتصرف.

(٤) «المجتبى شرح القدوري» لمختار بن محمود الزَّاهِدِي الغَزْوِينِي الحَنَفِي، أبي رجاء، نجم الدِّين. له:

«المجتبى»، و«القُتَيْبَةُ»، قال الإمام اللُّكْنَوِيُّ: طالعتهما فوجدهما على المسائل الغريبة حاوين،

ولتفصيل الفوائد كافيين، إلَّا أنَّه صرَّح ابنُ وهبان، وغيره: أنَّه معتزلي الاعتقاد، حنفي الفروع،

وتصانيفه غير مُعْتَمَدة ما لم يوجد مُطابقتها لغيرها؛ لكونها جامعة للرطب واليابس. (ت ٦٥٨هـ).

ينظر: «الجواهر المضئية» (٣: ٤٦٠)، «الفوائد» (ص ٣٤٩)، «الكشف» (٢: ١٣٥٧).

(٥) وهو مُحَمَّد بن إبراهيم بن أحمد بن الإمام الحنفي، الشهير بالسَّمْدِيسِيِّ من علماء القرن التاسع، من

تصانيفه: «فتح المذهب للعاجز المقصر في الفروع»، «فيض الغفار في شرح المختار». ينظر: «الكشف»

(٦: ٢١٧).

أبي بكر الرّازي وغيره: إنّ الخلاف إنّما هو في السُّنّة لا في الوجوب. انتهى كلامُ الخفاجي ملخصاً^(١).

وفي «حواشي الكشف» للتفتازاني^(٢) عن قدماء الحنفية: إنّها ليست من القرآن، وأنّ تقييد التواتر في تعريف القرآن بقولهم بلا شبهة احتراز عنها.

ولما لاح للمتأخرين بالنظر إلى الأدلة أنّها من القرآن، قالوا: الصحيح من المذهب أنّها آية واحدة من القرآن، وليست آية ولا بعض آية، فصار محلّ الخلاف بينهم وبين الشافعية أنّها آية واحدة غير متعلّقة بشيء من السُّور، أو مئة وثلاث عشرة آية من ثلاث وعشرة^(٣) ومئة^(٤) سورة: كآلية المتكررة في سورة. انتهى كلامه.

والسادس: أنّه يجوز جعلها آية من السُّور، وجعلها ليست منها، بناءً على أنّها نزلت مرّة، ولم تنزل أخرى.

قال الخفاجي: هذا القول أغرب الأقوال، وكان ابن حجر^(٥)

(١) من «حواشيه على البيضاوي» (١: ٢٩).

(٢) وهو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، نسبة إلى تفتازان من بلاد خراسان. له: «التلويح»، و«تهذيب المنطق»، و«شرح العقائد النسفية»، قال الإمام اللكنوي: كل تصانيفه تنادي على أنّه بحر بلا ساحل، و«حبر بلا مائل» (٧١٢-٧٩٣هـ). ينظر: «الدرر الكامنة» (٤: ٣٥٠). «التعليقات» (ص ١٣٦-١٣٧). «الكشف» (١: ٤٩٥).

(٣) غير موجودة في الأصل.

(٤) لعله: أحمد بن محمد بن علي بن حنّو المكيّ السعديّ المكيّ، أبو العباس، شهاب الدين، قال العيدروسي: كان بحراً في علم الفقه وتحقيقه لا تكدره الدلاء. له: «تحفة المحتاج شرح المنهاج»، و«العمدة الكبرى على العالم بولادة سيّد ولد آدم»، و«الخيرات الحسان في مناقب النعمان»، (٩٠٩-٩٧٤هـ). ينظر: «النور السافر» (ص ٢٥٨-٢٦٣). «التعليقات السنية» (ص ٤١١-٤١٢).

يرتضيه، ويقرُّرُ به في دروسه، وأُطْنَبَ في تحسينه السيوطي. انتهى^(١).
 قلت: لا شك في أن البسملة نزلت مع كثير من السور، منها سورة
 الكوثر وغيرها^(٢)، ولم تنزل مع بعض السور كسورة: «اقرأ» التي بها بدأ
 الوحي، فبناءً عليه القول بأن جعلها جزءاً وعدمه من نتائج كون القرآن
 نازلاً على سبعة أحرف، كما اختاره العلامة ابن النقاش^(٣)، وابن حجر،
 وغيرهما، ليس ببعيد، بل هو أحسن الأقوال، وإليه مال المحدث ولي الله
 الدهلوي^(٤)؛ حيث قال في رسالة «تدوين مذهب التاطق بالصواب» عمر
 ابن الخطاب: «روى مالك والشافعي، عن أنس: كان أبو بكر وعمر
 وعثمان يستفتحون القراءة بـ «الحمد لله رب العالمين»^(٥).
 وروى أبو بكر بن أبي شيبة^(٦)، عن عبد الله بن مغفل، عن أبيه قال:

(١) من «حواشي الحفاجي على تفسير البيضاوي» (١: ٢٧).

(٢) في «الأصل»: وغيره.

(٣) وهو محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي الشافعي، المعروف بابن النقاش، له: «شرح العمدة»،
 و«تخريج أحاديث الرافعي»، و«النظائر والفروق»، و«التفسير». (٧٢٥-٧٦٣هـ). ينظر: «الدرر

الكامنة» (٤: ٧١-٧٤). «لبدر الطالع» (٢: ٢١١-٢١٢).

(٤) وهو أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي، أبو العزيز، الملقب شاه ولي الله، له: «حجة الله
 البالغة»، و«الانتباه إلى أصحاب الوجوه»، و«الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف» قال الإمام
 اللكنوي عنها: ولعمري إنها حقيقة بما سُميت به ومن طالعها بنظر صحيح خرج عن اعتسافه،
 (١١٤-١١٧هـ). ينظر: «مقدمة التعليق المجد» (ص ٤٠). «لأعلام» (١: ١٤٥).

(٥) في «مصنف ابن أبي شيبة» (١: ٣٦١).

(٦) وهو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العنسي، نسبة إلى بني عيسى، قال أبو زرعة: ما رأيت
 أحفظ منه. له: «المسند»، و«المصنف»، (١٥٩-٢٣٥هـ). ينظر: «العيبر» (١: ٤٢١). «مرآة
 الجنان» (٢: ١١٦). «النجوم الزاهرة» (٢: ٢٨٢).

«صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُ ذَلِكَ»^(١).

وروى أبو بكر عن الأسود، قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ ﷺ سَبْعِينَ صَلَاةً، فَلَمْ يَجْهَرْ فِيهَا بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٢).

وروى أبو بكر، عن عبد الله بن أبيزى، إنَّ عُمَرَ ﷺ: «جَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٣). قلتُ: روى عنه^(٤) أهلُ المدينة، والكوفة، والبصرة: تَرَكَ الْجَهْرَ بِالْبِسْمَةِ، وروى عنه أهلُ مَكَّةَ: الْجَهْرَ، فَوْقَ الْفَقْهَاءِ فِي التَّرْجِيحِ، فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى تَرْجِيحِ الْجَهْرِ، وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ فِي دَعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ أَنََّّهُ جَهَرَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لِيَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ سَنَّهُ.

وَالْأَوْجُهُ عِنْدِي أَنَّ عُمَرَ ﷺ كَانَ تَعْلَمُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قِصَّتِهِ مَعَ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ ﷺ^(٥) إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا كَافٍ

(١) في «مصنف ابن أبي شيبة» (١: ٣٥٩-٣٦٠).

(٢) في «مصنف ابن أبي شيبة» (١: ٣٦١).

(٣) في «مصنف ابن أبي شيبة» (١: ٣٦٢).

(٤) أي عن عمر بن الخطاب ﷺ.

(٥) رواها البخاري في (كتاب الخصومات) (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض)، رقم (٢٢٤١) وغيره عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه قال: «سمعتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ يقول: سمعتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ جَزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأُهَا وَكَذَتْ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْقَضَ، ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ لِي: أَرْسَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْرَأْ، فَقَرَأَ، قَالَ: هَكَذَا أُتِرْتُ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَقْرَأْ فَقَرَأْتُ، فَقَالَ هَكَذَا أُتِرْتُ إِنَّ الْقُرْآنَ أُتِرَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَءُوا مِنْهُ مَا تَيْسَّرُ».

وشاف، وكان يرى أن الابتداء بالبسملة على أنها من الفاتحة حرف صحيح، وتركها على أنها إنما تُسنُّ البداية بها في كتابة القرآن، والتلاوة خارج الصلاة حرف صحيح أيضاً، والابتداء بها على أنها ليست من الفاتحة حرف صحيح أيضاً، فعمل بهذه الأحرف في الأوقات، انتهى كلامه وتم مرأته.

والسابع: أنها بعض آية من السور كلها.

والثامن: أنها آية من الفاتحة، وجزء آية من السورة.

والتاسع: عكسه.

وهذه الأقوال كلها إنما هي فيما سوى البسملة المتلوة في سورة التمل، فإنها آية منها اتفاقاً، وفي غير أول سورة براءة، فإنها ليست منها اتفاقاً.

ونقل الزمخشري^(١) عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: من ترك البسملة فكأنه ترك مئة وأربع عشرة آية^(٢).

وأورد عليه: أن الظاهر ثلاث عشرة؛ لأنها ليست من سورة براءة اتفاقاً.

وأجيب عنه: بأن الفاتحة نزلت مرتين، ففيها البسملتان، وفيه أنه تكون الفاتحة إذا أربع عشرة آية، ولم يقل به أحد.

وقيل: مراد ابن عباس رضي الله عنه، أنه إذا تركها في جميع السور يكون المتروك هذه العدة.

(١) في «الكشاف» (١: ١١).

(٢) قال ابن حجر في «الكافي الشافي» (١: ١١): موقوف، ليس بمعروف عنه...

وقيل: المراد تركها في أثناءِ سورةِ التَّمَلُّ أيضاً، وهي وإن كانت بعضُ آية، لكنَّ تركها يتضمَّنُ تركَ آية؛ لكونها عبارةً عن المجموع، وهذا أحسن. كذا في «كشف الكشَّاف».

هذا هو ضبطُ المذاهبِ الواقعةِ فيها على سبيلِ الاختصار.
ونتوجَّهُ الآنَ إلى أدلَّةِ القائلين بكونها آية، والدَّاهِبين إلى خلافه مع ما لها وما عليها.

ف نقول: إنَّ القائلين بكونها جزء من السُّور، استدلُّوا بوجوه

كثيرة:

١. منها: ما أورده الإمامُ فخرُ الدِّين الرَّازي^(١) في «تفسيره»، وتبعه مَنْ تبعه بقوله: قراءةُ بسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ واجبةٌ في أوَّلِ الفاتحة، وإذا كان كذلك وجبَ أن تكون آيةً منها.

بيانُ الأوَّل: قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾^(٢)، ولا يجوزُ أن تكون الباءُ صلةً زائدة؛ لأنَّ الأصلَ أن يكونَ بكلِّ حرفٍ فائدة، وإذا كان هذا الحرفُ مفيداً، كان التقدير: اقرأ مُفْتَتِحاً باسمِ رَبِّكَ، وظاهرُ الأمرِ للوجوب، ولم يثبت هذا الوجوبُ في غيرِ الصَّلَاة، فتعيَّنَ أن يكون في الصَّلَاة. انتهى.

(١) وهو محمد بن عمر بن الحسن التَّيْجِي البكري القُرْشِيُّ الرَّازي، أبو عبد الله، فخر الدين، من ذرية أبي بكر الصديق، له: «تفسير مفاتيح الغيب»، و«المحصل في علم الأصول»، و«معالم أصول الدين»، (٥٤٤-٦٠٦ هـ). ينظر: «طبقات المفسرين» (٢: ٢١٣-٢١٧). «مرآة الجنان» (٤: ١١-٧).

«النجوم الزاهرة» (٦: ١٩٧-١٩٨).

(٢) من سورة العلق، آية (١).

قلت: لا يخفى عليك ما فيه من الضعف، فإنَّ وجوبَ البسْملةِ في الصَّلَاةِ ممنوعٌ عند^(١) الخصم، كما مرَّ.
 وقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لا يوجبُ إلا مطلقَ الذِّكْرِ لا خصوصَ هذه الألفاظ.

ولو سلَّم وجوبُها فقوله: وإذا كان كذلك... آه؛ ممنوعٌ لجوازِ أن تكون واجبةٌ مع عدمِ كونها من القرآن، نعم لو ثبتَ أنَّ كلَّ ما وجبَ في الصَّلَاةِ من قبيلِ الأقوال، فهو من القرآن، لثمَّ الكلام، وإذا ليس فليس.
 ولو سلَّم أنَّ وجوبها في الصَّلَاةِ يستلزمُ كونها من القرآن، لكنَّا لا نسلَّم كونها جزءاً من الفاتحة، فيجوزُ أن تكون من القرآن من غير الجزئية كما ذهبَ إليه محققو أصحابنا.

وكونها أوَّلَ الفاتحةِ لا يستلزمُ أن تكون جزءاً منها، كما لا يخفى.
 ٢. ومنها: ما أورده الإمامُ أيضاً، وتبعه البيضاوي وغيره من أن التَّسميةَ مكتوبةٌ بخطِّ القرآن، وكلُّ ما ليس بقرآنٍ فإنه ليس بمكتوبٍ بخطِّه؛ ولهذا لم يكتب أمين فيه، وقد مُنعوا من كتابة^(٢) أسامي السُّور، والعلاماتِ الدَّالةِ على الأعشار والأخماس، ولم يمنعوا عنها، فعُلمَ أنَّها من القرآن.
 وأنت تعلمُ ما فيه، فإنَّ مَنْ ذهبَ إلى أنَّها ليست من القرآن، يقول: إنَّما كتبتُ بخطِّ القرآنِ للإذنِ من الشَّارع، ولم يوجد ذلك في أمين، على أنَّ هذا الوجه أيضاً قاصرٌ عن إثباتِ مذهبِ الشَّافعيةِ كالوجهِ الأوَّل؛ لأنَّه أيضاً لا يوجبُ إلا كونها من القرآن لا كونها جزءاً من سورة.

(١) في الأصل: «عبد».

(٢) في الأصل: «كتاب».

٣. ومنها: ما ذكر أيضاً، من أن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله، والتسمية موجودة فيها، فوجب أن تكون من القرآن. قلت: دعوى الإجماع عجيبة مع وجود الاختلاف فيها، ولو كان الإجماع لعرفه مالك.

٤. ومنها: ما ذكره أيضاً من أن قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ أَوْ أَجْذَمُ»^(١).

وأعظم الأعمال بعد الإيمان الصلاة، فقراءة الفاتحة بدون قراءتها يوجب كون هذه الصلاة براء، ولفظ الأبتَر يدلُّ على غاية النقصان، فلزم أن تكون الصلاة الخالية عن البسملة في غاية النقصان، وكلُّ مَنْ أقرَّ به قال بفساد الصلاة، وذلك يدلُّ على أنها من الفاتحة.

قلت: لو صحَّ هذا التقرير لَلَزِمَ كون البسملة جزء لكلِّ أمرٍ ذي بال، وبطلانُه ظاهر، ولا دلالة للأبتَر على ما ذكره، فإنه يجيء بمعنى: منقطع الخير، وهو المراد هاهنا، وهو لا يستلزم الجزئية.

٥. منها: ما أورده أيضاً من أنه روي: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لِأَبِي بَنْ كَعْبٍ رضي الله عنه: مَا أَعْظَمُ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَصَدَّقَهُ فِي قَوْلِهِ».

(١) عراه الإمام الكُتُبِيُّ في «السَّعَابَةِ شرح الوقاية» (١: ١٩١) بهذا اللفظ إلى الحافظ الرهاوي في «أربعينته» كما ذكره النووي في أوَّل «شرح صحيح مسلم» ا.هـ. وبغير هذا اللفظ رواه أحمد في باقي مسند المكثرين، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَهُوَ أَبْتَرُ أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ».

فهذا الكلام يدل على أنها آية تامة، ومعلوم أنها ليست آية تامة في سورة النمل، فلا بُدَّ أن تكون تامة في غير هذا الموضع، وكلُّ من قال بذلك قال: إنها^(١) آية تامة من الفاتحة.

قلت: المقدمة الأخيرة باطلة^(٢)، كما لا يخفى.

٦. ومنها: ما ذكره أيضاً من أن سائر الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام، كانوا عند الشروع في أعمال الخير يذكرون: بسم الله، فوجب أن يجب على رسولنا، وإذا ثبت في حق الرسول ثبت وجوبه في حقنا أيضاً، وإذا كان كذلك ثبت أنه آية من الفاتحة. قلت: المقدمة الأخيرة فيه^(٣) أيضاً باطلة.

٧. ومنها: أنه تعالى متقدّم بالوجود، والقديم الخالق يجب أن يكون ذكره أيضاً سابقاً، وهذا لا يحصل إلا إذا كانت قراءة: بسم الله سابقة على سائر الأذكار، وإذا ثبت هذا، ثبت أن القول بوجوب هذا التقدّم حسن في العقول وجب أن يكون معتبراً في الشرع، لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»^(٤).

(١) في الأصل: «أنه».

(٢) وهي أنها ليست آية تامة في سورة النمل.

(٣) وهي: وإذا ثبت في حق الرسول ثبت وجوبه في حقنا.

(٤) رواه أحمد في مُسْنَدِ الْمُكْتَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ، رقم (٣٤١٨)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: إنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَاتَّبَعْتُهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وَزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يَقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ».

وإذا ثبتَ وجوبُ القراءة، ثبتَ أيضاً أنَّها من الفاتحة، إذ لا قائل بالفرق.

قلتُ: المقدِّمةُ الأخيرةُ فيه باطلة، فإنَّ وجوبَ قراءتها أولاً لا يستلزمُ كونها جزءاً من الفاتحة.

وقوله: إذ لا قائلَ بالفرق، باطل؛ فإنَّ أصحابنا قالوا بعدم^(١) جزئيتها، مع قولهم بوجوبها؛ لثبوتِ المواظبةِ النبويَّةِ عليها، وإسنادُ «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ» إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ غير صحيح، فإنَّ هذا القولَ لم يوجد مرفوعاً، بل هو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه، رواه أبو نُعَيْمٍ، وأحمد، وغيرهما، كما حَقَّقَهُ السَّخَاوِيُّ^(٢)(٣)، وغيرُهُ من المحدثين^(٤).

٨. ومنها: أَنَّهُ رَوَى الثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ بَرِيدَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِآيَةٍ لَمْ تَنْزِلْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ غَيْرِي، فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ: بِأَيِّ شَيْءٍ تَفْتَحُ الْقُرْآنَ

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْعَدَم».

(٢) فِي «الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ» (ص ٩٥٩).

(٣) وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّخَاوِيِّ الْقَاهِرِيُّ الشَّافِعِيُّ، شَمْسُ الدِّينِ، نَسَبُهُ إِلَى سَخَا بَلَدَةٍ غَرْبِيَّةٍ الْفُسْطَاطِ، قَالَ الْإِمَامُ اللَّكْنَوِيُّ: قَدْ طَالَعْتُ مِنْ تَصَانِيفِهِ: «فَتْحُ الْمَغِيبَاتِ»، وَ«الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ»، وَ«رَتِيحُ الْأَكْبَادِ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ»، وَكُلُّهَا نَفِيسَةٌ جَدًّا مُشْتَمَلَةٌ عَلَى فَوَائِدٍ مَطْرَبَةٍ. (٨٣١-٩٠٢ هـ). يَنْظُرُ: «الضَّوْءُ اللَّامِعُ» (٨: ٢-٣٢)، «النُّورُ السَّافِرُ» (ص ١٨-٢٣). «التَّعْلِيقَاتُ السَّنِيَّةُ» (ص ٦٩).

(٤) يَنْظُرُ: «الْإِتْقَانُ» (٢: ٦٢٣)، وَ«التَّمْيِيزُ» (ص ١٤٦)، وَ«تَذَكُّرُ الْمَوْضُوعَاتِ» (ص ٩١)، وَ«كَشْفُ الْخَفَاءِ» (٢: ٢٦٤)، وَ«الشَّدْرَةُ» (٢: ٨٢٤)، وَغَيْرُهَا.

إذا افْتَتَحَت الصَّلَاة، قلتُ: بِسْمِ اللَّهِ، قالَ: هِيَ هِيَ»^(١)، ورواهُ أبو حاتم^(٢)، والطَّبْرَانِيُّ، والدَّارَقُطْنِيُّ، والبَيْهَقِيُّ أيضاً. وروى الثَّعْلَبِيُّ^(٣)، وابنُ المُنْذِرِ، والطَّبْرَانِيُّ، والحاكِمُ وصَحَّحَهُ، وابنُ جرير^(٤)، وابنُ مَرْدُودِيَةَ عن ابنِ عَبَّاسٍ ؓ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ

(١) في «المعجم الأوسط» (١: ٣٦٧). و«سنن البيهقي الكبير» (١٠: ٦٢). و«سنن الدارقطني» (١: ٣١٠).

(٢) وهو محمد بن إدريس بن المُنْذِرِ الحَنْظَلِيُّ الرَّازِيُّ، أبو حاتم، قال الذهبي: حافظ المشرق من أوعية العلم، وكان جارياً في مضمار البخاري وأبي زرعة، (ت ٢٧٧هـ). ينظر: «العيبر» (٢: ٥٨). «التقريب» (ص ٤٠٣).

(٣) في «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» (١: ٢١).

(٤) قال ابن جرير في «تفسيره» (١٤: ٥١): «اختلف أهل التأويل في معنى السَّبع الذي أتى الله نبيه ﷺ: ١. فقال بعضهم: عني بالسَّبع: السَّبع السُّور من أوَّل القرآن اللواتي يعرَفْنَ بالطول. وقائلوا هذه المقالة مختلفون في الثاني، فكان بعضهم يقول: الثاني هذه السَّبع، وإِنَّمَا سُمِّيَ بذلك لأنَّه ثلثي فيهن الأمثال والخير والغير...»

٢. وقال آخرون: عني بذلك: سبع آيات، وقالوا: هُنَّ آيات فاتحة الكتاب، لأنَّه سَبْعُ آيات. وهم أيضاً مختلفون في معنى الثاني.

٣. فقال بعضهم: إِنَّمَا سَمِّيَ مثالي، لأنَّه يُثْنِي في كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ

٤. وقال آخرون: عني بالسَّبع الثاني، معاني القرآن ...

٥. وقال آخرون من الذين قالوا: عني بالسَّبع الثاني فاتحة الكتاب: الثاني هو القرآن العظيم...

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول مَنْ قال: عني بالسَّبع الثاني السَّبع اللواتي هُنَّ آيات أم الكتاب، لصحة الخبر بذلك عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَّ الْقُرْآنَ السَّبع الثاني الَّتِي أُعْطِيَتْهَا»...

وَأَتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي^(١)، قال: هي فاتحة الكتاب، قيل: فأين السابعة، قال: بسم الله^(٢).

وأخرج ابن الضريس عن سعيد بن جبير رضي الله عنه مثله^(٣).

وروى سعيد بن منصور في «سننه»، وابن خزيمة^(٤) في «كتاب البسمللة»، والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: استرق الشيطان من الناس أعظم آية في القرآن: بسم الله الرحمن الرحيم^(٥).

وروى ابن مردويه، والبيهقي في «شعب الإيمان»، وأبو عبيد عنه نحوه.

وروى الثعلبي عن علي رضي الله عنه: أنه كان إذا افتتح الصلاة، كان يقرأ: بسم الله، وكان يقول: من تركها فقد نقص.

وروى أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه: إذا قرأتم أم القرآن، فلا تدعوا بسم الله، فإنها إحدى آياتها.

وروى أبو عبيد، وابن سعد^(٦) في «الطبقات»، وابن أبي شيبة، وأحمد

(١) من سورة الحجر، آية (٨٧).

(٢) في «مستدرک الحاكم» (١: ٧٣٧)، و«سنن البيهقي الكبير» (٢: ٤٥)، وينظر: «مصنف عبد

الرزاق» (٢: ٩٤).

(٣) في «سنن البيهقي الكبير» (٢: ٤٧).

(٤) وهو محمد بن خزيمة بن المغيرة السلمی النيسابوري الشافعي، أبو بكر، قال الدارقطني: كان إماماً معدوم النظر. (ت ٣١١هـ). ينظر: «العبير» (٢: ١٤٩-١٥٠). «النجوم الزاهرة» (٣: ٢٠٩).

(٥) في «سنن البيهقي الكبير» (٢: ٥٠).

(٦) وهو محمد بن سعد بن منيع الهاشمي الزهرري القرشي البصري، أبو عبد الله، كاتب الواقدي. له:

«طبقات الصحابة»، و«الطبقات الكبرى»، (١٦٨-٢٣٠هـ). ينظر: «الميزان» (٦: ١٦٣).

«التقريب» (ص ٤١٤).

وأبو داود، وابن خزيمة، وابن الأنباري في «كتاب المصاحف»،
والدَّارَقُطْنِي، والحاكم وصحَّحه، والبيهقي، والخطيب، وابن عبد البر،
كلاهما في «كتاب البسمة» عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها: «إِنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ... الخ، قَطَعَهَا آيَةُ آيَةٍ، وَعَدَّهَا عَدَّ الْإِعْرَابِ، وَعَدَّ بِسْمِ
اللَّهِ آيَةً مِنْهَا»^(١).

وروى الثَّعْلَبِيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «كنتُ مع رسول الله صَلَّى
الله عليه وعلى آلِهِ وَسَلَّمَ في المسجدِ إذْ دَخَلَ رَجُلٌ، فَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَتَعَوَّدَ،
ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَجُلُ، قَطَعْتَ عَلَى نَفْسِكَ
الصَّلَاةَ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ مِنَ الْحَمْدِ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ تَرَكَ آيَةً، وَمَنْ
تَرَكَ آيَةً فَقَدْ فَسَدَتْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ».

وروى أيضاً عن طلحة رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ تَرَكَ بِسْمِ اللَّهِ فَقَدْ تَرَكَ آيَةً
مِنْ كِتَابِ اللَّهِ».

وروى البَغَوِيُّ^(٢) في «معالم التنزيل»^(٣) بسنده، عن أنسٍ قال: «بَيْنَا

(١) في «سنن أبي داود» في (كتاب الحروف...) رقم (٣٤٨٧). وأحمد في (باقي مسند الأنصار)، رقم
(٢٥٣٧١). وفي «سنن الدَّارَقُطْنِي» (١: ٣١٣)، قال: إسناده صحيح، وكلهم ثقات.

(٢) وهو حسين بن مسعود القراء البَغَوِيُّ الشَّافِعِيُّ، أبو محمد، محيي السُّنَّةِ، قال الأسنوي: كان ديناً
ورعاً قانعاً باليسير، يأكل الخبز وحده، فَعَزَلَ — أي ليم — في ذلك وصار يأكله بالزيت، وكان
لا يلقي درسه إلا على طهارة. له: «المصاييح»، «التهذيب»، (ت ٥١٦هـ). ينظر: «وفيات» (٢):

١٣٦-١٣٧). «طبقات الأسنوي» (١: ١٠١). «الكشف» (٢: ١٧٢٦).

(٣) «معالم التنزيل في علم التفسير» (٤: ٥٣٣).

رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلّم ذات يومٍ بين أظهرنا إذ أغفى
إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسّماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال:
أنزلت عليّ أنفاً سورة، فقرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ
الْكَوْثَرَ... الخ»^(١).

فهذه الأحاديثُ وأمثالها صريحةٌ في كونها جزءاً من السُّور، وكذا
أحاديث الجهرِ بها في الصَّلَاة، كما سيأتي ذكرها^(٢).
وأجاب العيني^(٣)، والطحاوي^(٤)، وابنُ الهمام^(٥)، وغيرهم من

(١) في «صحيح مسلم» في (كتاب الصَّلَاة) (باب حَجَّة مَنْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ آيَةً مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ)،
رقم (٦٠٧)، و«سنن التَّسَائِي» في (كتاب الافتتاح)، (قراءة بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، رقم
(٨٩٤)، وغيرهما.

(٢) (ص ١٢٨).

(٣) وهو محمود بن أحمد بن موسى العيني الحلبي الأصل القاهري الحنفي، أبو محمد، بدر الدين،
وكان أبوه قاضياً بعين تاب، فنسب إليه، قال السيوطي: كان إماماً عالماً علامة عارفاً بالعربية
والتصريف حافظاً للغة سريع الكتابة. له: «البنية في شرح الهداية»، و«الرمز الحقائق شرح كنز
الدقائق»، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري»، (٧٦٢-٨٥٥هـ). ينظر: «الضوء
اللامع» (١٠: ١٣١-١٣٥). «كُتُب أعلام الأخيار» (ق ٣٥١/ب-ق ٣٥٢/أ). «الفوائد
البهية» (ص ٣٤٠).

(٤) في «البنية في شرح الهداية» (٢: ١٤٢-١٤٨).

(٥) وهو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي الطحاوي المصري، أبو جعفر، نسبةٌ إلى
طَحَا: وهي قرية بصعيد مصر، قال أبو إسحاق: انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر. له: «شرح
معاني الآثار»، و«مختصر الطحاوي»، (٢٢٩-٣٢١هـ). ينظر: «وفيات» (١: ٧١-٧٢).
«روض المناظر» (ص ١٧١). «التعليقات السننية» (ص ٥٩).

(٦) في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٠).

(٧) في «فتح القدير» (١: ٢٩١).

أصحابنا عن روايات الثعلبي: بأنها بأجمعها ليست بذلك، فإن الثعلبي حاطب الليل، يذكر العث والسمن، فلا اعتبار بما رواه.

وعن حديث أم سلمة: بأن في إسناده عمر بن مروان البلخي، عن ابن جريج، قال يحيى بن معين: هو ليس بشيء.

وعن حديث أنس رضي الله عنه: بأن قراءة البسملة مع السورة لا تدل على أنها جزء منها.

وعن باقي الأحاديث بأن^(١) تعارضها ما روي عن أجلة الصحابة، فلا اعتبار للضعيف في مقابلة القوي.

وأما أحاديث الجهر بما فستقف على ما فيها.

واحتج من لم يجعلها جزءاً من السور بوجوه:

١. منها: ما رواه مالك في «الموطأ»، وسفيان بن عيينة^(٢) في «تفسيره»، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» وابن أبي شبة، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن جرير، وابن الأنباري، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي في «سننه»، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خداج، قال أبو السائب: فقلت: أبا هريرة إنني أكون أحياناً وراء الإمام، فغمز أبو هريرة ذراعي، وقال: اقرأ يا فارسي بها في نفسك، فإني سمعت رسول الله

(١) في الأصل: بأنها.

(٢) وهو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي المكي. أبو محمد، قال ابن سعد: كان إماماً عالماً ثبته حجة زاهداً ورعاً مجتمعا على صحة حديثه وروايته، حج سبعين حجة، (١٠٧-١٩٨هـ).

ينظر: «وفيات الأعيان» (٢: ٣٩١-٣٩٣). «التقريب» (ص ١٨٤).

يقول: قال الله عزَّ وجلَّ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ فَنِصْفُهَا لِي، وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، يَقُولُ الْعَبْدُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، يَقُولُ اللَّهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»، يَقُولُ اللَّهُ: أَتْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: «مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ»، يَقُولُ اللَّهُ: مَحَدَّنِي عَبْدِي، وَيَقُولُ الْعَبْدُ: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»، يَقُولُ: هَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، أَوْهَا لِي وَآخِرَهَا لِعَبْدِي، وَلَهُ مَا سَأَلَ، يَقُولُ الْعَبْدُ: «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، هَذَا لِعَبْدِي، وَلَهُ مَا سَأَلَ»^(١).

قال ابن عبد البر^(٢): هذا الحديث قد رفع الإشكال في سقوطِ بسم الله من الفاتحة، وهو نص لا يحتمل التأويل، ولا أعلم حديثاً أبين منه في سقوطها. انتهى.

(١) رواه البخاري في (كتاب الأذان) (باب القراءة في الظهر)، رقم (٧١٤)، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». ومسلم في (كتاب الصلاة) (باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...)، رقم (٥٩٩، ٥٩٨). والترمذي في (كتاب تفسير القرآن) (باب ومن سورة فاتحة الكتاب) رقم (٢٨٧٧)، والنسائي في (كتاب الافتتاح) (ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب)، رقم (٨٩٩، ٩٠٠). وابن ماجه في (كتاب الأدب) (باب ثواب القرآن) رقم (٣٧٧٤). وأحمد في (باقى مسند المكثرين)، رقم (٧٥٠٢، ٧١٩٩، ٦٩٩٠)، ومالك في (كتاب النداء للصلاة) (باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة) رقم (١٧٤)، والذارقطني في «سننه» (١: ٣١٢).

(٢) وهو يوسف بن عبد البر بن محمد النمرى القرطبي المالكي، قال الباجي: لم يكن بالأندلس مثله في الحديث، من مؤلفاته: «الاستذكار»، و«التمهيد»، و«الاستيعاب في أحوال الأصحاب»، (٣٦٨-٤٦٣هـ). ينظر: «وفيات» (٧: ٦٦-٧١). «الكشف» (١: ٨١). «مقدمة التعليق» (ص ٢٢).

ووجه التمسك به أنه ابتداء القسمة بالحمد لله دون البسملة، فلو كانت منها لا تبدأ بها.

وأيضاً فقد جعل التّصف «إِيَّاكَ نَعْبُدُ»، فتكون ثلاث آيات لله في الثّناء عليه، وثلاث آيات للعبد، وآية بينهما، وفي جعل التّسمية منها إبطال هذه القسمة.

وأيضاً أنه قال: يقول العبد: «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»... الخ. ثم قال: هؤلاء لعدي، هكذا ذكره أبو داود، والنسائي، بإسنادٍ صحيح^(١).

وهو جمع، فيقتضي ثلاث آيات، وعلى قول الشافعي يكون اثنين، وهو خلاف التصريح بالتّصف.

فإن قلت: لم لا يراد قسمة المعنى، لا الآي؟ قلت: هذا باطل، فإن الله متفرد بالحمد، والثناء، والاستعانة. والعبد يتفرد بالخضوع، والتذلل، ولا يجوز أن يراد ذلك، بقوله: قسمت الصلاة، مثاله: إذا كان ثوبٌ لزيد، وثوبٌ لعمر، ولا يجوز أن يقول: قسمت الثوب بينهما.

فإن قالت الشافعية: في إسناده مثل العلاء بن عبد الرحمن، وتكلم فيه ابن معين فقال: ليس حديثه بحجة، وقال ابن عدي: ليس بالقوي. قلنا: هذا جهل، وفرط تعصب، يتركون الحديث الصحيح لكونه غير موافق لمذهبهم، وقد رواه عن العلاء الأئمة الثقات كمالك،

(١) في «البيان» (٢: ٢٣٣): بإسنادين صحيحين.

وسفيان^(١)، وابن جريج^(٢)، وعبد العزيز^(٣)، والوليد بن كثير، ومحمد ابن إسحاق^(٤)، وغيرهم، وهو^(٥) ثقة صدوق.

فإن قالوا: سلمنا ما قلتم، ولكن جاء في بعض الروايات عن أبي هريرة ذكر التسمية، كما رواه الدارقطني والبيهقي بسند ضعيف عنه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قُسمت الصلاة بيني وبين عبدي، يقول الله: يذكركني عبدي، وإذا قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، يقول الله: حمدني عبدي...»^(٦) الحديث.

قلنا: في إسناده عبد الله بن زياد بن سمعان، وهو متروك، وضعفه أحمد، وكذبه مالك، وقال ابن حبان: كان يروي ما لم يسمع، فمع ضعف إسناده هذا الحديث، كيف يعلل به ما رواه أصحاب الصحاح والسُنن؟! كذا ذكره العيني في «البنية»^(٧).

(١) وهو ابن عيينة كما في «البنية» (٢: ٢٤٤).

(٢) وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي المكي، قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، (ت ١٥٠هـ). ينظر: «طبقات الشيرازي» (ص ٥٨)، «التقريب» (ص ٣٠٤).

(٣) هو الدراوردي. كما في «البنية» (٢: ٢٤٤)، وهو أبو محمد الجهني المدني، قال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتبه فيخطئ (ت ١٨٧هـ). ينظر: «التقريب» (ص ٢٩٩).

(٤) وهو محمد بن إسحاق بن يسار الملقب المدني، قال الذهبي: كان بجرأ من مجور العلم، ذكياً حافظاً طلاباً للعلم أخباراً نساباً علامة، قال شعبة: هو أمير المؤمنين في الحديث، (ت ١٥٠هـ). ينظر: «العيون» (١: ٢١٦). «التقريب» (٤٠٣).

(٥) أي العلاء بن عبد الرحمن، كما في «البنية» (٢: ٢٢٤). وهو أبو محمد المدني المخزومي (ت ١٥١هـ). ينظر: «تذويب الكمال» (٣١: ٧٣-٧٥).

(٦) رواه الدارقطني في «سننه» (١: ٣١٢)، رقم (٣٥). في (باب وجوب قراءة بسم الله...).

(٧) «البنية شرح الهداية» (٢: ٢١٢-٢٢٤).

ومن حججهم أيضاً: إنه لو كانت البسملَةُ من الفاتحة للزم التَّكرارُ في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ لوجودهما فيها، إلا أن هذه الحجة ضعيفة، فإن التَّكرارَ لأجل التَّأكيد كثيرٌ في القرآن، فالتَّكرارُ ليس نصّاً على ما ذكره.

٢. ومنها: ما رواه الترمذيُّ وحسنه، وأحمدُ في «مسنده»، وابنُ حبانَ في «صحيحه»، والحاكمُ في «مستدركه» وصحَّحه^(١)، وأبو داود، وابنُ ماجه، والنسائيُّ، وغيرهم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: إنَّ سورةً من القرآن ثلاثون آيةً شفعتُ لرجلٍ، حتَّى غُفِرَ له، وهي ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾^(٣)^(٤).

وفي إسناده عباسُ الجُشَمِيُّ^(٥) عبد الله، قال في «التَّهذيب»: ذكره ابنُ حبانَ في «الثقات»، وأخرجوا له حديثاً واحداً في فضلِ ﴿تَبَارَكَ﴾. انتهى^(٦).

(١) في الأصل: «صحيحه».

(٢) في الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

(٣) من سورة تبارك، آية (١).

(٤) رواه الترمذي في (كتاب فضائل القرآن) (باب ما جاء في فضل سورة الملك) رقم (٢٨١٦). وقال: هذا حديثٌ حسن. وأبو داود في (كتاب الصلاة) (باب في عدد الآي) رقم (١١٩٢). وابن ماجه في (كتاب الأدب) (باب ثواب القرآن) رقم (٣٧٧٦). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (٧٦٣٤، ٧٩٢٧). والدارمي في «سننه» في (كتاب فضائل القرآن) (باب في فضل سورة تَنْزِيلُ السُّجْدَةِ، وتبارك) رقم (٣٢٧٩).

(٥) وقع في الأصل: «ابن» والتصويب من «التَّهذيب».

(٦) من «تَّهذيب الكمال» (١٤: ٢١٤-٢١٥).

وجه الاحتجاج به أن هذه السورة ثلاثون آية بدون البسملة بلا خلاف، فعلم أنها ليست منها.

وأيضاً افتتاحه بقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ يدل عليه، كما لا يخفى. كذا قال الرزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»^(١).

وقال الجزري^(٢) في «مفتاح الحصن الحصين»: استدلل بهذا الحديث من لا يرى البسملة آية؛ لأنَّ ﴿تَبَارَكَ﴾ ثلاثون آيةً غيرها، ولا دليل فيه؛ لاحتمال أن تكون آية في أول السورة بذاتها لا منها، وهو أحد أقوال الشافعي. انتهى.

قلت: هذا الاحتمال هو الذي ذهب إليه المحققون من أصحابنا، وغيرهم، كما ذكرنا.

والاستدلال بهذا الحديث ليس لإبطاله، بل لإبطال المشهور من مذهب الشافعي، أنها جزء من كل سورة.

٣. ومنها: ما رواه ابن أبي شيبة، وأحمد، وأبو داود، والنسائي، والترمذي وحسنه، وابن أبي داود في «المصاحف»، وابن المنذر، والنحاس^(٣) في «ناسخه»

(١) «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» (١: ٤١٠-٤١١).

(٢) وهو محمد بن محمد بن محمد العمري الدمشقي الشيرازي الجزري الشافعي، أبو الخير، شمس الدين، نسبة إلى جزيرة ابن عمر، من مؤلفاته: «الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين»، و«النشر في القراءات العشر»، و«طية النشر في القراءات العشر»، (٧٥١-٨٣٣هـ). ينظر: «الأنس الجليل» (٢: ١٠٩-١١٠). «الشقائق النعمانية» (ص ٢٥-٣٠). «التعليقات» (١٤٠-١٤١).

(٣) وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر، المعروف بالنحاس، من مؤلفاته: «معاني القرآن»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«الكافي في النحو»، و«تفسير القرآن»، (ت ٣٣٨هـ). ينظر: «العم» (٢: ٢٤٦). «مرآة الجنان» (٢: ٣٢٧).

وابنُ حِبَّانَ، وأبو الشَّيْخِ^(١)، والحاكِمُ وصَحَّحَهُ، وابنُ مَرْدُويَةَ، والبيهَقِيُّ في «الدَّلَالِ» عن ابنِ عَبَّاسٍ ؓ قال: قُلْتُ لِعُمَّانَ بنِ عَفَّانٍ ؓ: مَا حَمَلَكُم عَلَى أَنْ عَمَدْتُمُ^(٢) إِلَى الْأَنْفَالِ وَهِيَ الْمَنَاقِبُ^(٣)، وَإِلَى سُورَةِ بَرَاءَةِ^(٤) وَهِيَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ^(٥)، فَقَرَأْتُمْ بَيْنَهُمَا وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ مِنَ السُّورِ ذَوَاتِ الْعَدَدِ، فَكَانَ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ دَعَا بَعْضَ مَنْ يَكْتُبُ، فَيَقُولُ: ضَعُوا هَذِهِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا، وَكَانَتْ سُورَةُ الْأَنْفَالِ مِنْ أَوَائِلِ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةً مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ، وَكُنْتُ قَصَّتُهَا شَيْئًا بِقَصَّتِهَا، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا مِنْهَا، وَقُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَرَأْتُ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ، وَوَضَعْتُهَا فِي السَّبْعِ الطَّوَالِ^(٦).

(١) وهو عبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري، الأصبهاني، أبو محمد، ويعرف بأبي الشَّيْخِ، قال الخطيب:

كان حافظاً ثباتاً متقناً. له: «التفسير»، و«كتاب السنة»، و«العظمة الله ومخلوقاته»، (٢٧٤-٣٦٩). ينظر:

«العبر» (٣٥١-٣٥٢). «النجوم الزاهرة» (٤: ١٣٧).

(٢) في الأصل: «عدم». وفي السُّنَنِ كما هي مثبته.

(٣) السُّورِ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِلَى التَّوْبَةِ.

(٤) في الأصل (غير موجودة). وفي السُّنَنِ موجودة.

(٥) السُّورَةُ الَّتِي آيَاتُهَا تَقَارِبُ الْمَنَافِقِينَ.

(٦) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي (كِتَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ) (بَابِ مَنْ سُوْرَةِ التَّوْبَةِ) رَقْمُ (٣٠١١)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

صَحِيحٌ. وَأَبُو دَاوُدَ فِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ) (بَابِ مَنْ جَهَرَ بِهَا)، رَقْمُ (٦٦٨). وَأَحْمَدُ فِي (مُسْنَدِ الْمُبَشِّرِينَ

بِالْجَنَّةِ) رَقْمُ (٣٧٢، ٤٦٨). وَفِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» لِلنَّحَّاسِ (٤٧٧). وَ«صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ» (١: ٢٣٠)،

و«المُسْتَدْرَكُ» (٢: ٢٤١)، وَ«سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ الْكَبِيرِ» (٢: ٤٢)، وَ«مُسْنَدُ الْبَزَارِ» (٢: ٨)، وَغَيْرُهُمْ.

قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بعد رواية هذا الحديث: فهذا عثمان يُخبر أن بسم الله لم يكن عنده من السور، وأنه إنما كان يكتبها في فصل السور، وهي غيرهن. انتهى^(١).

٤. ومنها: إنه قد روى البخاري، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وغيرهم، قصة بدء الوحي^(٢)، ونزول ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾^(٣)، وهو أول ما نزل من القرآن على الأصح، وليس فيه ذكر البسملة، فلو كانت جزءاً منها لنزلت معها.

وأما رواية ابن جرير الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أول ما أنزل جبريل على رسول الله ﷺ، قال: يا محمد استعذ، فقال: أستعذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قال له: قل بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثم قال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾...» الحديث. فضعيفة في إسناده ضَعَفَ وانقطع. كما في «المواهب اللدنية».

وبعد اللتيا والقي، نقول: أورد على أصحابنا أن ما ذكرتهم من الأحاديث، وإن دلت على أنها ليست جزءاً منها، لكن ما ذكرناه من الأحاديث صريحة في أنها جزء، غاية ما في الباب أن تكون هي ضعيفة،

(١) من «شرح معاني الآثار» في باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (١: ٢٠٢). تحقيق: محمد زهري. دار الكتب العلمية. ط ٢. ١٩٨٧ م.

(٢) رواه البخاري في (باب بدء الوحي) رقم (٣)، ومسلم في (كتاب الإيمان) (باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) رقم (٢٣١، ٢٣٣). والترمذي في (كتاب المناقب) في (باب في آيات إثبات نبوة النبي ﷺ ...) رقم (٣٥٦٥). وأحمد في (باقي مسند الأنصار) رقم (٢٤٧٦٧).

(٣) من سورة العلق، آية (١).

وهو لا يضرّ، فإنّ بعضها مُتعاضدٌ ببعضها، فهي مُحصّلة للظنّ القويّ بلا ريب، والمطلوب هاهنا الظنّ لا القطع.

وفقه المقام ما ذكره الشّهاب في «حواشيّ تفسيره البيضاوي»^(١): من أنّ الاختلاف بين الحنفية والشافعية في هذا المقام مبنيّ على الخلافِ الأصوليّ، وهو أنّه هل يكفي فيما نحن فيه الظنّ، أم لا؟ فاختارت الشافعية أنّ التواتر القطعيّ إنّما يشترط فيما يثبت قرآناً على سبيل القطع، فأما ما يثبت قرآناً على سبيل الحكم، فيكفي فيه الظنّ، كما فيما نحن فيه، ومعنى كونه على سبيل الحكم، أنّ له حكم القرآن من الكتابة بين الدفتين، ووجوب القراءة، كما حقّقه الغزالي^(٢)^(٣) وغيره من محقّقي الشافعية.

وذهبت الحنفية إلى أنّ كلّ ما يُسمّى قرآناً، لا بُدّ فيه من القطع، والتواتر في نفسه ومحلّه، كما في سورة النمل، وما بين السّور ليس كذلك.

وإليه مال القاضي أبو بكر الباقلاني^(٤)، وشعّ على الشافعية تشنيعاً

(١) «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١: ٣٠).

(٢) وهو محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي، أبو حامد، زين الدين، مجدد المئة الخامسة الهجرية، له: «إحياء علوم الدين»، و«كيمياء السعادة»، و«بداية الهداية»، (٤٥٠-٥٥٠هـ). ينظر: «طبقات الأسنوي» (٢: ١١١-١١٣). «طبقات ابن هداية الله» (ص ١٩٢-١٩٥).

(٣) في «المستصفى» (ص ٨٢-٨٣).

(٤) وهو محمد بن الطيب بن محمد البصري البغدادي، أبو بكر، المعروف بالباقلاني، له: «مناقب الأئمة ونقض المطاعن عن سلف الأئمة»، و«إعجاز القرآن»، و«الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، و«أسرار الباطنية»، (٣٣٨-٤٠٣هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (٣: ٦). و«النجوم الزاهرة» (٤: ٤٠٣).

بليغاً، فحيث انتفى ذلك انتفت القرآنيّة ولو حُكماً، ولذا عَرَفُوا القرآن: بأنّه المنقولُ بين دَفَّتِي المصاحفِ تواتراً.

واختاره ابنُ الحاجب^(١) وغيره من أئمةِ المالكيّة. والشافعيّة أيضاً مختلفون فيه، فاحفظ هذا الفقه، فإنّه فقه جليل، وفي كتبِ الأصولِ له زيادةٌ تفصيل.

قلتُ: هذا الفقهُ إنّما هو بحسبِ مذهبِ قدماءِ أصحابنا، وأما المتأخرون منهم، فلما لاح لهم قوّةُ دلائلِ كونِ البسملةِ آيةً من القرآن، ولم يظفروا بدليلٍ قويٍّ يدلُّ على جزئيتها من الفاتحة أو سورةٍ أخرى، بل ظفروا بدليلٍ قويٍّ يدلُّ على خلافه كما بسطنا سابقاً، اختاروا أنّها جزءٌ من القرآن لا من السُورة، فافهم.

فروع:

يتفرّعُ على هذا الاختلاف، الاختلافُ في تعيينِ آياتِ سورةِ الفاتحةِ بين الحنفيّةِ والشافعيّةِ بعدما اتَّفَقُوا على أنّها سَبْعُ آياتٍ، لما أخرجَهُ أحمد، وابنُ جرير، وابنُ المنذر، وابنُ أبي حاتم، وابنُ^(٢) مَرْدُويّة عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ^(٣) هِيَ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَهِيَ السَّبْعُ الثَّانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ»^(٤).

(١) وهو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدّوّني الكردي المصري المالكي الأصولي النحوي، أبي عمرو، جمال الدين، المعروف بابن الحاجب، له: «مختصر منتهى السّؤل»، و«الكافية»، و«الشافعية»، (٥٧٠-٦٤٦هـ). ينظر: «وفيات» (٣: ٢٤٨-٢٥٠). «مرآة الجنان» (٣: ١١٤). «الكشف» ٢: ١٣٧٠.

(٢) في الأصل: ابن أبي.

(٣) وقع في الأصل: «القرآن» والمثبت من «المسند».

(٤) رواه أحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (٩٤١٢، ٩٤١١).

فذهبت الحنفية إلى أن البسملة خارجة عنها، و«صراط الذين أنعمت عليهم» آية، ويؤيده ما رواه البخاري، وأحمد، والدارمي^(١)، وأبو داود، والنسائي، وابن جرير، وابن حبان، وابن مردويه، والبيهقي، عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: «كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ، فلم أجبه، فقال: ألم يقل الله: «استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم»^(٢)، ثم قال: ألا أعلمنك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد، فأخذ بيده، فلما أراد أن يخرج، قلت: يا رسول الله إنك قلت: كذا وكذا، قال: «الحمد لله رب العالمين»^(٣)، هي السبع المثاني^(٤) والقرآن العظيم الذي أوتيته»^(٥).

وداهبت الشافعية إلى أن البسملة آية منها دون «أنعمت عليهم».

* * *

(١) وهو عثمان بن سعيد الدارمي السجزي، أبو سعيد، نسبة إلى دارم بن مالك بن حنظلة بطن كبير من عجم، قال يعقوب الهروي: ما رأينا أجمع منه، صاحب «المسند» والتصانيف. (ت ٢٨٠هـ—). «العبر» (٢: ٦٤). «الكشف» (٢: ١٠٠٨).

(٢) من سورة الأنفال، آية (٢٤).

(٣) وقع في الأصل: «العظيم» والتصويب من «السنن».

(٤) رواه البخاري في (كتاب تفسير القرآن) (باب ما جاء في فاتحة الكتاب) رقم (٤١١٤). وأبو داود في (كتاب الصلاة) (باب فاتحة الكتاب) رقم (١٢٤٦). والنسائي في (كتاب الافتتاح) رقم (٩٠٤). وأحمد في (مسند المكيين) رقم (١٥١٧١). والدارمي في (كتاب الصلاة) (باب أم القرآن هي السبع المثاني) رقم (١٤٥٤).

الباب الثاني

في نبد من الأحكام المتعلقة بها

مسألة

يستحبُّ أن يقول: بسم الله، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ
وَالْخَبَائِثِ، عند دُخول الخلاء، وكثيرٌ من الفقهاء وإن لم يصرِّحوا بالبسملة
في هذا المقام، بل اكتفوا بالاستعاذة لورود أكثر الأحاديث في الاكتفاء
بها، إلا أن بعض محقِّقهم من المتأخِّرين، قد صرِّحوا بندها؛ لورود بعض
الأحاديث بذلك.

قال الشُّرُّبُلَالِيُّ^(١) في «مراقي الفلاح»: يقدِّمُ تسمية الله على
الاستعاذة، لقوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «سِتْرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجِنِّ، وَعَوْرَاتِ

(١) وهو حسن بن عَمَّار بن علي الشُّرُّبُلَالِيُّ المصْرِيُّ الوَفَائِيُّ الحَنْفِيُّ، أبو الإخلاص، قال الحلي: كان
من أعيان الفقهاء وفضلاء عصره، وهو أحسن المتأخِّرين ملكة في الفقه وأعرفهم بنصوصه
وقواعده وأنداهم قلماً في التحرير والتصنيف، وكان المعوَّل عليه في الفتاوى في عصره من مؤلفاته:
«حاشية على الدرر والغرر»، و«شرح الوقاية»، و«شرح منظومة ابن وهبان»، (٩٩٤-١٠٦٩هـ).
ينظر: «خلاصة الأثر» (٢: ٣٨-٣٩). «طرب الأمانيل» (ص ٤٦٦-٤٦٩).

بني آدم، إذا دخل أحدُهم الخلاء، أن يقول: بِسْمِ اللَّهِ^(١)؛ ولقوله عليه السَّلام: «إِنَّ هَذِهِ الْحُشُوشَ^(٢) مُحْتَضَرَةٌ^(٣)، فإذا أتَى^(٤) أحدُكُمُ الْخَالَءَ^(٥)، فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ^(٦)». انتهى^(٧).

وقال السيّد أحمد الطَّحطاوي^(٧) في «حواشيه» عليه: ما ذكره من الحديثين لا يفيدُ التَّقديم، فالأولى ما قاله ابنُ حَجَرٍ: السُّنَّةُ مِنْهُمَا تَقْدِيمُ التَّسْمِيَةِ عَلَى التَّعَوُّذِ، عَكْسُ الْمَعْهُودِ فِي التَّلَاوَةِ، ولحديث^(٨) الْيَعْمَرِيِّ: «إِذَا دَخَلْتُمُ الْخَالَءَ، فَقُولُوا بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»، وإسناده

(١) رواه الترمذي في (كتاب الجمعة) (باب ما ذكر من التسمية عند دخول الخلاء) رقم (٥٥١).

وابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء) رقم (٥٥١).

(٢) الحشوش : جمع الحش بالفتح والضم : بستان النخيل في الأصل ثُمَّ استعمل في موضع قضاء الحاجة . ينظر: «المغرب» (ص ١١٦).

(٣) احتضارها رصد بني آدم، والقضاء يصير مأواهم بخروج الخارج . ينظر: «المراقي» (ص ٩٤).

(٤) غير موجوده في الأصل، ومثبتة من «سنن أبي داود».

(٥) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة) (باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء) رقم (٥). وابن ماجه

في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء)، رقم (٢٩٢). وأحمد في

(مسند الكوفيين) رقم (١٨٥٢٦، ١٨٥٢٥، ١٨٤٨٣) .

(٦) من «مراقي الفلاح» (ص ٩٤).

(٧) وهو أحمد بن محمد بن إسماعيل الطَّحطاوي الحنفي، ويقال: الطَّحطاوي، ولد بطهطا، بالقرب من

أسيوط بمصر، وتعلم بالأزهر، ثم تقلد مشيخة الحنفية، وفي «تاريخ الجبري»: أن أباه رومي تركي

حضر إلى مصر متقلدا القضاء بطهطا. له: «حاشية على الدر المختار»، و«حاشية على مراقي

الفلاح»، و«كشف الرين عن بيان المسح على الجوربين»، (ت ١٢٣١هـ). ينظر: «الأعلام» (١):

٢٣٢-٢٣٣). «معجم المؤلفين» (١: ٢٧١).

(٨) في الأصل: الحديث، والمثبت من «حاشية الطحطاوي».

على شرط مسلم، وقال بعض الفضلاء: بالاكْتفاء على أحدهما يحصل أصلُ السُّنة، والجمعُ بينهما أفضل. انتهى كلامه^(١).

وفي «أكام المرجان في أحكام الجان» للقاضي بدر الدين الشُّبلي^(٢) من أصحابنا: روى ابنُ السنِّي^(٣) من حديث أنسٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «هذه الحشوشُ مُحْتَضَرَةٌ، فإذا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الخلاءَ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ»^(٤).

ومَّا يدلُّ على اطلاعِ الجنِّ على عَوْرَاتِ النَّاسِ عندِ إتيانِ الخلاءِ ما رواه التِّرْمِذِيُّ، من حديث عليٍّ رضي الله عنه مرفوعاً: «سَرُّ ما بَيْنَ أَعْيُنِ الْجِنِّ وعَوْرَاتِ أُمَّتِي»^(٥)، إذا دَخَلَ أَحَدُهُمُ الخلاءَ، أن يقولَ بِسْمِ اللَّهِ^(٦). قال التِّرْمِذِيُّ: حديثٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إلا من هذا الوجهِ وإِسْنَادُهُ ليس بذاك القوي.

(١) أي الطحطاوي في «حاشيته على مراقبي الفلاح» (ص ٥١).

(٢) وهو محمد بن عبد الله الشُّبلي الدُّمشقي الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين، والشُّبلي لأنَّ أباه كان قِيَمَ الشُّبْلِيَّةِ في دمشق، قال ابن خبيب: كان الشُّبلي يثبت في أحكامه، ويحقق ما يديه على السنة أفعلامه، ويرابط في السواحل، ويلبس السلاح ويقاتل، وكان ذا محاضرة مفيدة ومنظوم ومنثور. له: «محاسن الوسائل إلى معرفة الأوائل»، و«رسالة في آداب الحمام»، (٧١٢-٧٦٩). ينظر: «الدر الكامنة» (٣: ٤٨٧-٤٨٨). «تاج التراجم» (ص ٢٦٣-٢٦٤). «التعليقات» (ص ٣٧).

(٣) وهو أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري، أبو بكر، ويعرف بابن السنِّي، له: «عمل اليوم والليلة»، و«مختصر سنن النسائي»، و«الإيجاز في الحديث»، و«كتاب الفتاوى»، (ت ٣٦٤هـ). ينظر: «العبر» (٢: ٣٣٢-٣٣٣). «معجم المؤلفين» (١: ٢٥٠-٢٥١).

(٤) أخرجه ابنُ السنِّي في «عمل اليوم والليلة» (٢)، كما في «أحكام المرجان».

(٥) في الترمذي: «بني آدم».

(٦) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

وفي «الصَّحِيحِينَ» من حديث أنس رضي الله عنه: «كان رسول الله إذا دخل الخلاء، قال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١).
ورواه سعيد بن منصور^(٢) في «سننه»، فقال: «كان يقول: بسم الله، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». انتهى.
وفي «الدر المنثور» في تفسير قوله تعالى: «فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي»^(٣) الآية، أخرج ابن أبي الدنيا^(٤)، والبيهقي، عن الأصمغ، قال: كان علي رضي الله عنه إذا دخل الخلاء قال: بسم الله الحافظ عن المؤذي، وإذا خرج مسح يده على بطنه، وقال: يا لها من نعمة لو يعلم العباد شكرها. انتهى^(٥).

وفي «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري»^(٦): قد روى اليعمرى

(١) رواه البخاري في (كتاب الوضوء) (باب ما يقول عند الخلاء) رقم (١٣٩). ومسلم في (كتاب

الحيض) في (باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء) رقم (٥٦٣).

(٢) وهو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي، أبو عثمان، قال ابن حجر: كان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به، (ت ٢٢٧هـ). ينظر: «العبر» (١: ٣٩٩). «التقريب» (ص ١٨١).

(٣) من سورة البقرة، آية (١٥٢).

(٤) وهو عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي البغدادي، أبو بكر، المعروف بابن أبي الدنيا، قال الذهبي: كان صدوقاً أديباً أخبارياً كثير العلم. له: «مكارم الأخلاق»، و«الرقعة والبكاء»، «قصص

الأمل»، (٢٠٨-٢٨١هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (١: ١٩٣-١٩٤). «الأعلام» (٤: ٢٦٠).

(٥) من «الدر المنثور» (١: ٣٦٩).

(٦) لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني الأصل المصري الشافعي، أبي بكر، شهاب الدين، له:

«المواهب اللدنية بالمنح المحمدية»، و«العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية»، و«الكتف في وقف حمزة

وهشام على الهمز»، (٨٥١-٩٢٣هـ). ينظر: «النور السافر» (ص ١٠٦-١٠٧). «شرح المواهب

اللدنية» (١: ٣-٤). «طرب الأمانيل» (ص ٤٣٢).

من طريق عبد العزيز بن المختار، بإسناد على شرط مسلم مرفوعاً: «إذا دخلتم الخلاء فقولوا: بسم الله، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١)، وفيه زيادة «الْبِسْمَلَةِ». قال الحافظ ابن حجر: لم أرها في غير هذه الرواية. انتهى^(٢).

مسألة

ينبغي أن يُسَمَّلَ عند ابتداء الوضوء، واختلفوا فيه اختلافاً كثيراً:
 ١. فمنهم مَنْ مَنَعَهُ، وقال: لا يُسَمِّي قبل الوضوء، أخذاً ممَّا رواه أبو داود، وابن جِبَّان، والحاكم في «مستدرکه» وصحَّحه على شرط الشيخين، وغيرهم، عن مُهَاجِر بن قُنْفُذ^(٣) رضي الله عنه: أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ، إِلَّا إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ»^(٤).
 وروى أبو داود وغيره عن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِكَّةٍ مِنْ سِكَكِ الْمَدِينَةِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ أَوْ

(١) سبق تخريجه (٥٦).

(٢) من «إرشاد الساري» (١: ٢٣٣).

(٣) وهو ابن عُمَيْر بن جُدْعَانَ التَّيْمِيِّ، صحابي أسلم يوم الفتح، وولاه عثمان على شرطته، مات بالبصرة. ينظر: «التقريب» (ص ٤٨٠).

(٤) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة) (باب أيرد السلام وهو يبول) رقم (١٦). والنسائي في (كتاب الطهارة) (رد السلام بعد الوضوء) رقم (٣٨). وابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب الرجل يُسَلِّمُ عليه وهو يبول) رقم (٣٤٤). وأحمد في (مسند الكوفيين) رقم (١٨٢٥٩)، والدارمي في (كتاب الاستئذان) (باب إذا سلَّم على الرجل وهو يبول) رقم (٢٥٢٧).

(٥) غير موجودة في «الأصل»، ومثبتة من «السنن».

بَوْل، إِذْ سَلَّمَ رَجُلٌ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، فَمَسَحَ
وَجْهَهُ مَسْحًا، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً، ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، وَقَالَ: إِنَّهُ
لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهَارَةٍ»^(١).

فَإِنَّ هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ وَأُمثَالَهُمَا تَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ ذِكْرِ اللَّهِ حَالَةَ
الْحَدَثِ، وَالتَّسْمِيَةِ أَيْضًا ذِكْرًا مِنَ الْأَذْكَارِ، فَوَجَبَ أَنْ تُكْرَهَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ
الْوُضُوءِ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْاِسْتِدْلَالَ ضَعِيفٌ، لَوْجُوهُ:

أَحَدُهَا: إِنَّ الرَّوَايَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ ضَعِيفَتَانِ.

أَمَّا الْأُولَى: فَلَمَّا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ^(٢) فِي «الْإِمَامِ»^(٣): مِنْ أَنْ سَعِيدُ
ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ الَّذِي يَرْوِيهِ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ الْحُسَيْنِ، عَنْ
الْمُهَاجِرِ: ضَعِيفٌ، كَانَ اخْتِلَاطًا فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَلَا عِبْرَةَ لَتَصْحِيحِ الْحَاكِمِ،
فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَصَحِّحُ مَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي (كِتَابِ الطَّهَارَةِ) (بَابِ التَّيْمِيمِ فِي الْحَضَرِ) رَقْمُ (٢٧٩).

(٢) وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبٍ الْقَشِيرِيُّ الْمَنْفُلُوطِيُّ الْأَصْلُ الْمَصْرِيُّ الْمَالِكِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَمِيرُ الْفَتْحِ، تَقِي
الْمَعْرُوفُ بِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ الشَّافِعِيِّ، وَسَبَبُ تَسْمِيَّتِهِ أَنْ جَدَّ أَبِيهِ كَانَ عَلَيْهِ طِيلِسَانٌ شَدِيدُ الْبَيَاضِ فِي
يَوْمِ عِيدٍ، فَقِيلَ: كَأَنَّهُ دَقِيقُ الْعِيدِ، فَلَقِبَ بِهِ، لَهُ: «الْإِمَامُ»، «الْإِمَامُ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ»، وَ«شَرْحُ
عَلَى مَخْتَصَرِ أَبِي شَجَاعٍ»، (٦٢٥-٧٠٢ هـ). يَنْظُرُ: «طَبَقَاتُ الْأَسْنَوِيِّ» (٢: ١٠٢-١٠٦). «الدَّرَرُ
الْكَاغِتَةُ» (٤: ٩١-٩٦). «النُّجُومُ الرَّاهِرَةُ» (٨: ٢٠٦-٢٠٧).

(٣) وَهُوَ شَرْحُ «الْإِمَامِ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» الَّذِي جُمِعَ فِيهِ مَتُونُ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ بِمَجْرَدَةِ
عَنِ الْأَسَانِيدِ ثُمَّ شَرَحَهُ وَبَرَعَ فِيهِ وَسَمَّاهُ «الْإِمَامُ»، قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يُوَلَّفْ فِي هَذَا النُّوعِ أَعْظَمَ مِنْهُ لَمَّا فِيهِ
مِنْ الْاِسْتِنْبَاطَاتِ وَالْفَوَائِدِ. يَنْظُرُ: «الْكَشْفُ» (١: ١٥٨).

وأما الثانية: فلما قال النَّوَوِيُّ^(١) في «الخلاصة»: من أن في سنده محمد بن ثابت العبدى، وهو ضعيف جداً، ضَعَفَهُ ابنُ معين، والبُخَارِيُّ، والنَّسَائِيُّ، كذا ذكره العَيْنِيُّ في «البنية شرح الهداية»^(٢).

وثانيها: ما ذكره العَيْنِيُّ^(٣) أيضاً من أن التَّسْمِيَةَ من لوازم إكمال الوضوء، فكان ذكرها من تمامه، والذَّكْرُ لها قبل وضوءه مضطراً إليه؛ لإقامة السُّنَّةِ المَكْمَلَةِ للفرض، فخصت من عموم الذَّكْر، كيف لا، وقد وردت أحاديث كثيرة تدلُّ على التَّغْيِيبِ فيها عند ابتداء الوضوء.

وثالثها: أنَّهم جَوَّزُوا قراءة القرآن للمحدث، وحكى النَّوَوِيُّ في «شرح صحيح مسلم»^(٤): الإجماع عليه.

وروى أبو داود، وابنُ ماجه، وغيرهما، عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»^(٥).

(١) وهو يحيى بن شرف بن حسن الحزامي الحوراني النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ، أبو زكريا، محيي الدين، وهو محرر المذهب الشافعي ومذهبه وملقحه ومرتبته. له: «المجموع»، «منهاج الطالبين»، «رياض الصالحين»، (٦٣١-٦٧٦هـ). ينظر: «طبقات ابن قاضي شعبة» (٣: ٩-١٣). «طبقات الأسنوي» (٢: ٢٦٦-٢٦٧). «روض المناظر» (ص ٢٦٧) (ت ٦٧٥).

(٢) «البنية» (١: ١٤١).

(٣) في «البنية» (١: ١٣٣).

(٤) «شرح صحيح مسلم» (٤: ٢٩٠). وقال النووي: اعلم أنَّه يكره الذكر في حالة الجلوس على البول والغائط وفي حالة الجماع. وفي (٤: ٢٨٧) قال عن هذه الكراهة إنها: كراهة تنزيه لا تحريم، فلا إثم على فاعله، وكذلك يكره الكلام على قضاء الحاجة بأي نوع كان من أنواع الكلام، ويستثنى من هذا كله موضع الضرورة.

(٥) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة) (باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر) رقم (١٧). وابنُ ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء) رقم (٢٩٨). وذكره البخاري معلقاً في (كتاب الحيض) (باب تقضي الحائض ...) فقال: وكان النَّبِيُّ ﷺ يذكر الله على كلِّ أَحْيَانِهِ. ومسلم في (كتاب الحيض) في (باب ذكر الله ...) رقم (٥٥٨).

فما بالك بالتسمية عند ابتداء الوضوء مع ورود السنة بها، كما ستقف عليه.

٢. ومنهم: مَنْ قال: هي فرض، وهو مذهبُ أربابِ الظَّاهر، وإسحاق ابن راهويه، وحَكِي المُنْذِرِي^(١) عنه إِنَّهُ قال: لو تركها عامداً يجب عليه إعادة الوضوء، واستدلوا على ذلك بظواهر الأحاديث الَّتِي رويت في هذا الباب، وهي وإن كانت ضعيفةً لكنَّ بعضها يعضدُ بعضها، وباجتماعهما يحصلُ نوعٌ من الحسن، كما هو مُقَرَّرٌ في الأصول.

فروى أبو داود، وأحمد، وابنُ ماجه، والطَّبْرَانِيّ، من حديث يعقوب ابن سَلَمَةَ، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا صلاةَ لِمَنْ لا وضوءَ له، ولا وضوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الله عليه»^(٢).

ورواه الحاكمُ في «مستدركه»^(٣)، فقال فيه: عن يعقوب بن أبي سَلَمَةَ، عن أبيه... الخ. ثم قال: حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرجْجاه، وقد احتجَّ مُسلمٌ بـيعقوب ابن أبي سَلَمَةَ المَاجِشُون، واسم أبي سَلَمَةَ: دينار. انتهى.

(١) في كتاب «الترغيب والترهيب» (١: ١٦٤).

(٢) رواه أبو داود (١: ٢٥) في (باب التسمية على الوضوء) رقم (١٠١، ١٠١). وابنُ ماجه في

(كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في التسمية على الوضوء) رقم (٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤).

وأحمد في (مسند المكثرين) رقم (٩٠٥٠)، وفي «المعجم الأوسط» (٢: ٧١)، و«المعجم الكبير» (٦:

١٢١)، و«مسند أبي يعلى» (١١: ٢٩٣)، و«مسند الطيالسي» (ص ٣٣)، و«شرح معاني الآثار» (١:

٢٦).

(٣) «المستدرک علی الصحیحین» (١: ٢٤٥، ٢٤٦، ٥٢٠، ٤: ٦٦).

وتعقبه الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد في «الإمام» بقوله: نُقِلَ عن الحاكم أَنَّهُ أخرج هذا الحديث في «المستدرک» وصَحَّحَهُ باحتجاج مسلم بـيعقوب، وهذا إن صحَّ عنه فهو انتقالٌ ذهنيٌّ من يعقوب بن سَلَمَةَ إلى يعقوب بن أبي سَلَمَةَ، ويعقوب بن أبي سَلَمَةَ الماجشون احتجَّ به مُسلم، ويعقوب بن سَلَمَةَ اللَّيْثِيُّ هذا لم يحتجَّ به مُسلم، وقد أخرج له ابن ماجه^(١)، والدارقُطُنيُّ^(٢) من رواية ابن أبي فديك، فلم يقلوا إلا ابن سَلَمَةَ. انتهى كلامه.

قال العلامة الزَّيْلَعِيُّ في «تخريج أحاديث الهداية»: هذا الكلام من تقي الدين مُشعَّرٌ بأنَّه لم يرَ «المستدرک»، وقد صرَّحَ هو في (بابِ مواقيت الصَّلَاة) أَنَّهُ رآه، فقال بعدما نقل كلاماً طويلاً: هكذا رأيتُه في نسخةٍ عتيقةٍ من «المستدرک»، وقال في (كتاب الزَّكَاة) بعد أن نقلَ منه حديثاً، هكذا وجدته في أصلٍ من «المستدرک». انتهى^(٣).

وأنت تعلمُ أن هذا القولَ من الزَّيْلَعِيِّ ليس بشيء، لجواز أن تكون نسخة «المستدرک» عند التقيِّ ناقصةً، فرأى بعضَ ما فيها ولم يرَ باقيها كما لا يخفى.

(١) في «سننه» في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في التسمية على الوضوء)، رقم (٣٩٣).

(٣٩٤).

(٢) في «سننه» (١: ٧٢، ٧٣).

(٣) من «نصب الراية» (١: ٤١-٤٢).

وتعقبَ الحاكمَ الحافظُ عبدُ العظيمِ المُنذِرِيُّ^(١) أيضاً، فقال في كتاب «التَّرهيب والتَّرهيب»: ليس كما قال الحاكم، فإنَّهم رَوَوْهُ عن يعقوبَ بن سَلَمَةَ، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وقد قال البخاري وغيره: لا يعرف لسَلَمَةَ سَمَاعٌ من أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، ولا ليعقوبَ سَمَاعٌ من أبيه، وسَلَمَةُ أيضاً لا يُعرفُ. مَنْ رَوَى عنه إلا يعقوب، فأين شروطُ الصَّحَّة. انتهى^(٢).

وروى الدَّارَقُطْنِيُّ، والبيهَقِيُّ من طريق أبيوب النخَّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً: «(ما^(٣)) تَوْضُأً مَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَمَا صَلَّى مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ»^(٤).

قال البيهَقِيُّ: فيه انقطاع، فإنَّ أُيُوبَ كان يقول: لم أسمع من يحيى إلا حديثاً واحداً، وهو حديث: «التقى آدم وموسى»^(٥)، ذكرَ ذلك يحيى ابن مَعِين فيما رواه عنه بن أبي مریم^(٦). انتهى.

(١) وهو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المُنذِرِيُّ، أبو محمد، زكي الدين، قال الأسنوي: كان إماماً بارعاً في الفقه والعربية، والقراءات السبع، عديم النظير في زمنه في علم الحديث عالماً بفنونه كلها، منحرراً متنبئاً فيما يقوله ويرويه. له: «مختصر سنن أبي داود»، و«مختصر صحيح مسلم»، و«شرح التنبيه»، (٥٨١-٦٥٦هـ). ينظر: «طبقات الأسنوي» (٢: ٩٩). «الكشف» (١: ٤٠٠).

(٢) من «التَّرهيب والتَّرهيب» (١: ١٩٣).

(٣) غير موجودة في «الأصل» ومثبتة من «السنن».

(٤) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» (١: ٧١)، و«السنن الكبرى» (١: ٤٤).

(٥) وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «التقى آدم وموسى فقال: موسى لآدم أنت الذي أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة، قال له آدم: أنت الذي اصطفاك الله برسائله واصطفاك لنفسه وأنزل عليك التوراة، قال: نعم، قال: فوجدتما كتب علي قبل أن يخلقني، قال: نعم، فحج آدم موسى» في «صحيح البخاري» (٤: ١٧٦٤).

(٦) ينظر: «تخليص الحبير» (١: ٧٣).

وروى الترمذي واللفظ له، وابن ماجه، والبيهقي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» عن أبي ثفال — بكسر التاء المثناة، واسمه ثمامة — عن رباح بن عبد الرحمن، أنه سمع جدته بنت سعيد بن زيد، تحدث أنها سمعت أباها يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»^(١).

قال الترمذي: قال أحمد: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد، قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيء في هذا الباب حديث ابن عبد الرحمن. انتهى.

ورواه الحاكم وصححه، وأعله ابن القطان^(٢) في كتاب «الوهم والإيهام»، وقال: فيه ثلاثة مجاهيل: أبو ثفال، ورباح، وجدته لا تُعرف بغير هذا، ولا يعرف لها اسم. انتهى^(٣).

وذكره ابن أبي حاتم في كتاب «العلل»^(٤)، وقال: هذا الحديث ليس عندنا بذاك، أبو ثفال: مجهول، ورباح: مجهول، كذا ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»^(٥).

(١) رواه الترمذي في (كتاب الطهارة) (باب ما جاء في التسمية عند الوضوء). وابن ماجه في (كتاب

الطهارة) في (باب ما جاء في التسمية على الوضوء) رقم (٣٩٢).

(٢) وهو علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الجيمري الفاسي، أبو الحسن، المشهور بابن القطان

الفاسي. له: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، و«النظر في أحكام النظر»، «نظم

الجمان»، (٥٦٢-٦٢٨هـ). ينظر: «الرسالة المستطرفة» (ص ١٣٣). «الأعلام» (٨: ١٥٢).

(٣) من «البناء» (١: ١٣٤-١٣٦) باختصار.

(٤) «علل ابن أبي حاتم» (١: ٥٢).

(٥) «نصب الراية» (١: ٤٢-٤٣).

وفي «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر^(١): ثَمَامَةُ بْنُ وائِلٍ بْنِ حَصِينِ أَبُو ثِفَالٍ، رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَبَاحٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَيَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ، وَغَيْرُهُمْ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ.

وَأَخْرَجَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهٍ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي التَّسْمِيَةِ عَلَى الْوُضُوءِ.

قُلْتُ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «عِلَلِهِ الْكَبِيرِ»، وَفِي «الْجَامِعِ»: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ أَحْسَنَ عِنْدِي مِنْ هَذَا. وَقَالَ الْبَزَّارُ: ثَمَامَةُ بْنُ حَصِينٍ، مَشْهُورٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي «الْثَّقَاتِ»^(٢) فِي الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ. وَوَقَعَ فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»: ثَمَامَةُ بْنُ حَصِينٍ، وَقَرَأْتُ فِي أَشْعَارِ بَنِي مُرَّةٍ وَأَنْسَابِهِمْ، أَبُو ثِفَالٍ اسْمُهُ: وَائِلُ بْنُ هَاشِمِ بْنِ حَصِينٍ. انْتَهَى كَلَامُهُ^(٣).

وفيه أيضاً^(٤): فِي (فَصْلِ الرَّاءِ): رَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ابْنِ حَوِيطِبِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى أَبُو بَكْرٍ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ جَدِّتِهِ عَنْ أَبِيهَا،

(١) وهو أحمد بن علي بن محمد الكِنَانِي الْعَسْقَلَانِي الْمِصْرِيُّ الْقَاهِرِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ، شَهَابُ الدِّينِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ حَجَرٍ، وَهُوَ لَقِبٌ لِأَحَدِ آبَائِهِ، لَهُ: «فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَ«هَدْيُ السَّارِي مُقَدِّمَةُ فَتْحِ الْبَارِي»، وَ«الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ»، (٧٧٣-٨٥٢هـ). يَنْظُرُ: «الضُّوءُ الْلَامِعُ» (٢: ٣٦-٤٠). «الْبَدْرُ الطَّالِعُ» (١: ٨٧-٩٢). «التَّعْلِيقَاتُ» (ص ٣٦).

(٢) «الْثَّقَاتُ» (٨: ١٥٧).

(٣) أَيِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٢: ٢٧). وَيَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٤: ٤١٠).

(٤) أَيِ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٢: ٢٧). وَيَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٩: ٤٦).

وهو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعن أبي هريرة، وعنه إبراهيم بن سعد، وأبو ثعلبة المري، وغيرهما، له في الترمذي وابن ماجه حديث واحد في التسمية على الوضوء.

قلت: في حديثه عن أبي هريرة عندي نظير، والظاهر أنه مقطوع، وذكره ابن حبان في اتباع التابعين.

وروى ابن ماجه من حديث كثير بن زيد، عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»^(١).

ورواه الحاكم أيضاً وصححه، وأسند إلى الأثرم، أنه قال: سألت أحمد بن حنبل عن التسمية في الوضوء، فقال: أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد، ولا أعلم فيها حديثاً ثابتاً، وأرجو أن يجزيه الوضوء؛ لأنه ليس فيه حديث أحكم. انتهى^(٢).

وقال الترمذي في «علله الكبير» قال محمد بن إسماعيل: وريح^(٣) بن عبد الرحمن: منكر الحديث. انتهى.

وفي «البنية»: قال أحمد: كثير: ليس به بأس، وعن ابن معين^(٤):

(١) رواه ابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في التسمية على الوضوء) رقم (٣٩١).

ومن طريق كثير بن زيد: رواه أحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٠٩٤٣، ١٠٩٤٤).

والدارمي في (كتاب الطهارة) (باب التسمية في الوضوء) رقم (٦٨٨).

(٢) ينظر: «البنية» (١: ١٣٥).

(٣) وقع في الأصل: «ذبيح»، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٣).

(٤) وهو يحيى بن معين بن عوف القطاني، أبو زكريا، قال المزي: إمام أهل الحديث في زمانه والمشار

إليه من بين أقرانه، (ت ٢٣٣ هـ). ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١: ٥٤٣). «التقريب» (ص ٥٢٧).

ليس بالقوي، وعن أبي زرعة^(١): صدوق فيه لين، وعن أبي حاتم: صالح الحديث ليس بالقوي. انتهى^(٢).

وروى ابن ماجه أيضاً من حديث عبد المهيمن بن سَهْل بن سعد السَّاعِدِيِّ، عن أبيه، عن جدّه، مرفوعاً: «لا صلاة لِمَنْ لا وضوءَ له، ولا وضوءَ لِمَنْ لم يذكُر اسمَ الله عليه، ولا صلاة لِمَنْ لا يُصَلِّي على رَسولِ الله ﷺ»^(٣).

قال العيني في «البنية»: أخرجه الطبراني أيضاً، وعبد المهيمن ضعيف لكن تابعه أخوه، وهو مختلف فيه. انتهى^(٤).

وفي «تهذيب التهذيب» عبد المهيمن بن عباس: روى عن أبيه، عن جدّه، وأبي حازم بن دينار، وامرأة لم تسم، وعنه^(٥): ابنه عباس، وعبد الله بن نافع، وابن أبي فديك، ويعقوب بن محمد الزهري، قال البخاري: هو مُنكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة.

قلت^(٦): وقال ابن حبان: لما فحش الوهم في روايته بطل الاحتجاج

(١) وهو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد المخزومي الرازي، أبو زرعة، قال أبو حاتم: لم يخلف بعده

مثله فقهاً وعلماً وصيانةً وصدقاً. له: «مسند»، (٢٠٠-٢٦٤هـ). ينظر: «العمير» (٢: ٢٩).

«التقريب» (ص ٣١٣).

(٢) من «البنية» (١: ١٣٥-١٣٦).

(٣) رواه ابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في التسمية على الوضوء) رقم (٣٩٤).

وزيادة التفصيل في تخريجه في (ص).

(٤) من «البنية» (١: ١٣٦).

(٥) أي روى عنه.

(٦) القائل ابن حجر العسقلاني.

به، وقال عليُّ بن الجنيد: ضعيفُ الحديث، وقال النَّسائيُّ في موضعٍ آخر: متروكُ الحديث، وقال أبو حاتم: منكرُ الحديث، وقال السَّاجي: عنده نسخةٌ عن أبيه عن جدِّه فيها مناكير، وعن ابن معين: أبيُّ وعبدُ المهيمنِ أخوان، وأبيُّ أقومُهما، وقال الدَّارقطني: ليس بالقوي، وقال أبو نُعيم: روى عن آبائه أحاديثاً منكراً، وذكره البخاريُّ فيمن ماتَ بين الثَّمانين والتَّسعين. انتهى^(١).

وفيه^(٢): أبيُّ بنُ العبَّاسِ بن سهلٍ أخو عبد المهيمن، روى عن أبيه وأبي بكر بن محمَّد، وعنه: زيدُ بن الحبابِ وعتيق^(٣)، قال أبو بشر: ليس بالقوي.

قلتُ: وقال ابن مَعين: ضعيف، وقال أحمد: منكرُ الحديث، وقال النَّسائيُّ: ليس بالقوي، وقال البخاريُّ: ليس بالقوي، وإنَّما روى له البخاريُّ في موضعٍ واحدٍ في ذكر خيلِ رسولِ الله. انتهى. وروى الطَّبْرانيُّ في «الأوسط» عن أبي سَبْرَةَ^(٤)، قال: «صعد رسولُ الله ذاتَ يوم المنبرَ، فحمدَ الله وأثنى عليه، وقال: أَيُّهَا النَّاسُ لَا صَلَاةَ إِلَّا

(١) من «تذيب التهذيب» (٣: ٤٩٣-٤٩٤).

(٢) أي «تذيب التهذيب» (١: ١٨١).

(٣) هو ابن يعقوب الزبيدي.

(٤) يقال: اسمه عبد الله بن عباس النخعي، روى عن عمر بن الخطَّاب، يقال: مرسل، وفروة بن

مسيلك، ومحمَّد بن كعب القرظي، وروى عنه: الأعمش وغيره، قال ابن معين: لا أعرفه، وذكره

ابن حبان في «الثقات». ينظر: «تذيب التهذيب» (٦: ٣٤٥).

بوضوء، ولا وضوءَ لِمَنْ ^(١) لا يذكر اسم الله عليه، ولا يؤمن بالله من لم يؤمن بي، ولا يؤمن بي من لا يعرف حقَّ الأنصار ^(٢).

قال العيني: ورواه الدُّولابي ^(٣) أيضاً في «الكنى وألقاب الصحابة». وروى أبو موسى في كتاب «المعرفة»، نحوه عن أم سبرة، وقال الذهبي: أم سبرة لها حديث لا يصح. انتهى كلامه ^(٤).

ومما يستدلُّ على فرضية التسمية به: ما روى ابنُ خزيمة، والنسائي في (باب التسمية عند الوضوء)، والدارقطني من حديث معمر، عن ثابت وقادة عن أنس رضي الله عنه، قال: «طَلَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَضُوءاً، فَلَمْ يَجِدْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مَاءٌ؟» ^(٥) فَوَضَعَ ^(٦) يَدَهُ فِي الْمَاءِ، وَقَالَ: تَوَضَّؤُوا بِسْمِ اللَّهِ، قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ، قَالَ ^(٧) ثَابِتٌ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: كَمْ تَرَاهُمْ؟ قَالَ: نَحْوًا مِنْ سَبْعِينَ ^(٨).

(١) ساقطة من الأصل، وأثبتها من «المعجم».

(٢) في «المعجم الأوسط» (٢: ٧١) رقم (١١١٩).

(٣) وهو محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الوراق الرازي الدُّولابي، أبو بشر، قال أبو سعيد بن يونس: كان من أهل الصنعة، وكان يضعف. له: «الكنى والأسماء»، و«الذرية الطاهرة»، (٢٢٤-٣١٠هـ). ينظر: «العبر» (٢: ١٤٥-١٤٦هـ) «معجم المؤلفين» (٣: ٦١).

(٤) أي العيني من «البناء» (١: ١٣٦).

(٥) في الأصل: «لما».

(٦) في الأصل: «رفع».

(٧) ساقطة من الأصل، وأثبتها من «سنن النسائي».

(٨) رواه النسائي في (كتاب الطهارة) رقم (٧٨). وفي «صحيح ابن خزيمة» (١: ٧٤). و«صحيح ابن حبان» (١٤: ٦٨٢) رقم (٦٥٤٤). و«سنن البيهقي الكبير» (١: ٨١) رقم (٨٤). و«سنن الدارقطني» (١: ٧١) رقم (١). و«المنتخب من مسند عبد بن حميد» (ص ٣٣٦) رقم (١١١٥).

قال الزَّيْلَعِيُّ: رواه البَيْهَقِيُّ^(١) أيضاً، وقال: هذا أصحُّ ما في التَّسمية، وأصل الحديث عن أنسٍ متَّفَقٌ عليه، وإنَّما المقصودُ بروايةٍ معمرٍ هذه اللفظة التي ذُكِرَ فيها التَّسمية. انتهى^(٢).

وروى البَزَّازُ في «مسنده» عن عائشة، قالت: «كان رسولُ الله إذا بدأ^(٣) الوضوءَ سَمَّى».

وروى الدَّارَقُطْنِيُّ عنها: «كان إذا مَسَّ طهوراً، ذَكَرَ اسمَ الله عليه»^(٤).

فهذا كُلُّهُ يدلُّ على أنَّ التَّسمية فرض.

وأجاب أصحابنا عن هذه الأحاديث ، إجمالاً عن جميعها: بأنَّ كلاً منها ضعيفٌ لا تقوم به حُجَّةٌ، فكيف تثبتُ به الفرضية التي هي من مدلولات القطعيَّات.

وتفصيلاً: أمَّا عن حديث أنسٍ رضي الله عنه، فبأنَّه ليس فيه ما يدلُّ على وجوب التَّسمية، فإنَّ قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «تَوَضَّؤُوا بِاسْمِ اللهِ»^(٥) لا يدلُّ على أنَّه فرضٌ في الوضوء؛ ولهذا قال الزَّيْلَعِيُّ: الحديثُ ليس فيه دلالةٌ فتأمَّله. انتهى^(٦).

(١) في «سننه الكبير» (١: ٤٣) رقم (١٩١).

(٢) من «نصب الراية» (١: ٤٧).

(٣) في الأصل: «ابداً».

(٤) في «سنن الدارقطني» (١: ٧٢)، ولفظه: عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا مَسَّ طهوره، يُسَمِّي الله»، وقال أبو بدر: كان يقوم إلى الوضوء، فيسمِّي الله، ثم يُفرغ الماء على يديه.

(٥) سبق تفريجه الصفحة السابقة.

(٦) من «نصب الراية» (١: ٤٧).

وأما عن حديث عائشة رضي الله عنها فبأنه ليس فيه ما يدلُّ على المدَّعى إلا لفظة: «كان»^(١)، وهو لا يدلُّ على الدَّوام والاستمرار، ما لم تنضمَّ به قرينة خارجية، كما حقَّقه التَّوويُّ في «شرح صحيح مسلم»^(٢)، فهو لا يدلُّ على الوجوب أيضاً، فضلاً عن الفرضية، ولو سلَّمنا إن كان يدلُّ على الدَّوام كما صرَّح به كثيرٌ من مُحقِّقي المذهب منهم: العيني، والزَّيلعي، فثبوت الافتراض غير صحيح.

وأما عن الأحاديث السابقة، فبأنه يحتمل أن يكون معنى: «لا وضوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسمَ الله عليه»^(٣)، ونحوه، أنه لا وضوءَ متكاملًا في الثَّواب، وهذا كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ مَنْ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ»^(٤)، فلم يُردُّ بذلك أنه خارج من حدِّ المسكنة، حتَّى تحرم عليه الصدقة، بل أراد به أنه ليس بالمسكين الكامل. وكقوله «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ مَنْ بَيْتُ شَبْعَانَ وَجَارُهُ جَائِعٌ»^(٥)، فلم يُردُّ به أنه خارج عن حدِّ الإيمان، إنما أراد به أنه خارج عن حدِّ الإيمان الكامل، فثبت من ذلك أن

(١) سبق تخريجه الصفحة السابقة.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٦: ٢١).

(٣) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

(٤) رواه البخاري في (كتاب الزكاة) (باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا﴾) رقم (١٣٨٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالثَّمَرَةُ وَالثَّمَرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطِنُ بِهِ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ»، ومسلم في (كتاب الزكاة) (باب المسكين الذي لا يجد غنى ولا يفتن له فيتصدق عليه) رقم (١٧٢٢).

(٥) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٧).

الوضوءَ بلا تسمية، يخرجُ به المتوضئُ من الحدث، كذا ذكره الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(١).

ثم قال: وأما وجهُ ذلك من حيث النظر، فإننا رأينا أشياء لا ندخلُ فيها إلا بكلام، منها: العقودُ التي يعقدها النَّاسُ من البياعات والمناكحات وما أشبه ذلك، وكالصَّلاة والحجَّ يُدخلُ فيها بالتكبير والتلبية، ثم رجعنا إلى التَّسمية في الوضوء هل يشبهُ شيئاً من ذلك، فرأينا غيرَ مذكورٍ فيها إيجاب شيء، كما كان في النكاح والبيوع فخرجتُ بذلك منها.

ولم تكن رُكناً من أركانِ الوضوء، كما كان التكبيرُ رُكناً من الصَّلاة، فإن قيل: قد رأينا الذبيحة لا بُدَّ من التَّسمية عندها، ومن تركَ ذلك متعمداً لم تُؤكل ذبيحته، فالتَّسميةُ أيضاً كذلك.

قلنا: لقد تنازع النَّاسُ في ذلك، فقال بعضهم: يؤكل، وقال بعضهم، لا يؤكل، فمن قال: يؤكل، فقد كُفينا البيان بقوله، وأما من قال: لا يؤكل، فإنه يقول: إن تركها ناسياً يؤكل، وسواء عنده كان الذَّابح مسلماً أو كافراً بعد أن كان كُتائباً، فجعلتُ التَّسميةُ منها في قول من أوجبها لبيان الملة، فإذا سُمي الذَّابحُ صارت ذبيحته من ذبائح الملة المأكولة ذبيحتها.

والتَّسميةُ على الوضوء ليست للملة، إنما هي مجعولة للذكر، فقسنا ذلك على سبب من أسباب الصَّلاة، فرأينا من أسباب الصَّلاة ستر العورة والوضوء، فكان من ستر عورته لا يضرُّه عدمُ التَّسمية، فكذلك الوضوء

(١) «شرح معاني الآثار» (١: ٢٧).

أيضاً، وهذا هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. انتهى كلامه ملخصاً^(١).

واستدل أصحابنا على عدم فرضية التسمية:

بما رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع، في حديث المسيء صلاته، قال له رسول الله ﷺ: «إِذَا قُمْتَ فَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ»^(٢)، وفي لفظ لهم: «لَا تَتِمَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ»^(٣)... الحديث.

فلم يذكر التسمية فيه، ولو كانت ركناً من أركان الوضوء لذكرها فيه.

وأصرح منه ما رواه الدارقطني، والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً: «مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ طَهُوراً لِحُجْرَتِهِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، كَانَ طَهُوراً لِأَعْضَائِهِ»^(٤).

(١) أي الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٧-٢٨).

(٢) سيأتي تخريج (ص ٩١).

(٣) رواه النسائي في (كتاب التطبيق) (باب الرخصة في ترك الذكر في السجود) رقم (١١٢٤). وأبو داود في (كتاب الصلاة) في (باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود) رقم (٧٣٠)، وابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب ما جاء في الوضوء على ما أمر الله تعالى) رقم (٤٥٣). والدارمي في (كتاب الصلاة) في (باب في الذي لا يتم الركوع والسجود) رقم (١٢٩٥).

(٤) رواه الدارقطني في «سننه» (١: ٧٤) رقم (١٣)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه رقم (١٢). والبيهقي في «السنن الكبير» (١: ٤٤).

ورويَا أيضاً^(١): عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «إِذَا طَهَّرَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُطَهِّرُ جَسَدَهُ كُلَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، لَمْ يُطَهِّرْ مِنْهُ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ طَهْوَرِهِ، فَلْيَشْهَدْ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ثُمَّ لِيَصِلْ عَلَيَّ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ».

لا يقال: هاتان الروايتان ضعيفتان.

أما الأولى: فلائنه رواه الدارقطني: عن أحمد بن محمد بن زياد، عن محمد بن غالب، عن هشام، عن عبد الله بن حكيم، عن عاصم بن محمد، عن ابن عمر رضي الله عنه.

وقال البيهقي: هذا ضعيف، وأبو بكر الزاهد يغير ثقة عند أهل العلم بالحديث. انتهى.

قال العيني: قلت: أراد بأبي بكر عبد الله بن حكيم، وذكره المزي بفتح الحاء، وقال يحيى بن معين: عبد الله بن حكيم أبو بكر: ليس بشيء، وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات. انتهى^(٢).

وأما الثانية؛ فلائنه رواه الدارقطني عن عثمان بن أحمد، عن إسحاق ابن إبراهيم بن سلمة، عن يحيى بن هاشم، عن الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(١) أي البيهقي في «السنن الكبير» (١: ٤٤)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه (١: ٤٥). والدارقطني في «سننه» (١):

(٢) من «البناءة» (ج ١/ص ١٣٧).

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا ضَعِيفٌ، لَا أَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ غَيْرَ يَحْيَى بْنِ هَاشِمٍ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ. انْتَهَى.

فَمَعَ ضَعْفُهُمَا كَيْفَ يَثْبُتُ مِنْهُمَا الْمَطْلُوبُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: عَدَمُ كَوْنِ التَّسْمِيَةِ فَرْضًا فِي الْوَضْعِ هُوَ الْأَصْلُ، لَا يَحْتَاجُ لِإثْبَاتِهِ إِلَى دَلِيلٍ، فَضْلًا عَنْ دَلِيلٍ قَوِيٍّ، وَإِنَّمَا احْتَجْنَا إِلَيْهِ؛ لِحَصُولِ^(١) الْأَطْمِئْنَانِ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، وَلَوْ كَانَا ضَعِيفَيْنِ، كَيْفَ لَا، وَقَدْ تَأَيَّدَ ذَلِكَ بِحَدِيثِ الْمَسِيءِ صَلَاتِهِ.

وَأَمَّا كَوْنُهَا فَرْضًا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَصْمِ، فَهُوَ مُحْتَاجُ الْبَيِّنَةِ^(٢) إِلَى دَلِيلٍ قَوِيٍّ صَرِيحٍ، وَلَمْ يَوْجَدْ إِلَى الْآنَ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ. فَافْهَمْ.

وَبَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا، نَقُولُ: الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَقَامِ عِنْدَنَا مِنْ وَجْهِ:

فِي الْأَوَّلِ ۞

إِنَّ أَصْحَابَنَا بَعْدَمَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ لَيْسَتْ بِفَرْضٍ عِنْدَ الْوَضْعِ حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا أَجْزَاءُ، اخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْوَضْعِ، أَمَّا كَوْنُهَا سُنَّةً؛ فَلِرُودِ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ بِمَقْتَضَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ، وَلَوْلَاهُ لَكَانَتْ وَاجِبَةً، وَأَمَّا كَوْنُهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْوَضْعِ فَلِدَّلَاةُ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْمَذْكُورِ سَابِقًا

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْحَصُولُ».

(٢) هَلْ هِيَ بِمِزَّةٍ وَصَلَتْ؟ أَوْ قَطَعَ؟ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ»، وَحَكَى الْوُجْهَيْنِ وَاخْتَارَ الْوَصْلَ، كَمَا حَكَاهُمَا الْأَزْهَرِيُّ فِي «التَّصْرِيحِ»، وَاخْتَارَ الْقَطْعَ. يَنْظُرُ: «بَدْعُ التَّفَاسِيرِ» (ص ١٦٩).

عليه، وهذا هو مختار كثير من أصحابنا، والمنصوص في عبارات فقهاءنا، منهم:

١. القُدُورِيُّ^(١) نصّ على السُّنَّةِ في «مختصره»^(٢)، و«شرح مختصر الكرخي»^(٣)، و«الطحاوي».

٢. والعَيْنِيُّ صرّح به في «شرح الهداية»^(٤)، و«منحة السلوك شرح تحفة الملوك».

٣. وصاحب^(٥) «التحفة»^(٦).

٤. وصاحب^(٧) «الهداية» في «مختارات التّوازل».

(١) وهو أحمد بن محمد بن أحمد البَغْدَادِيُّ القُدُورِيُّ، أبو الحسين، والقُدُورِيُّ، قال السَّمْعَانِيُّ: انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بالعراق، وعزّز عندهم قدره وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، مديماً لتلاوة القرآن. له: «شرح مختصر الكرخي»، و«التحريد»، (٣٦٢-٤٢٨هـ). ينظر: «النجوم الزاهرة» (٥: ٢٤)، «مرآة الجنان» (٣: ٤٧)، «الفوائد» (ص ٥٧-٥٨).

(٢) «مختصر القُدُورِيِّ» (ص ٢).

(٣) وهو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلّهم، أبو الحسن الكرخي، نسبة إلى كَرْخ قرية بنواحي العراق، قال الكفوي: انتهت إليه رئاسة الحنفية. له: «المختصر» و«شرح الجامع الكبير» و«شرح الجامع الصغير»، (٢٦٠-٣٤٠هـ). ينظر: «تاج» (ص ٢٠٠)، «الفوائد» (ص ١٨٣).

(٤) أي «لبناية شرح الهداية» (١: ١٣٣).

(٥) وهو محمد بن أبي بكر بن حسن، وقيل: عبد المحسن الرّازي، زين الدين، من مؤلفاته: «تحفة الملوك»، و«مختار الصحاح»، (٦٦٦هـ). ينظر: «الجواهر» (٣: ٩٧). «تاج التراجم» (ص ٢٥٢).

(٦) «تحفة الملوك» (ص ٢٦).

(٧) وهو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المَرْغِينَانِي، أبو الحسن، برهان الدين، قال الكفوي: كان إماماً فقيهاً حافظاً مفسراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون. له: «التجنيس»، و«مختارات التوازل»، و«كفاية المنتهى»، «مختار الفتاوى»، (٥٩٣هـ). ينظر: «الجواهر المضيفة» (٢: ٦٢٧-٦٢٩). «تاج» (ص ٢٠٦-٢٠٧). «مقدمة الهداية» (٣: ٤-٢).

٥. وصاحب^(١) «الكافي» في «الكافي»، وفي «المستصفى شرح الفقه النافع»، و«الكنز»^(٢).
٦. وصاحب^(٣) «الظهرية»، وقال: السُّنَّة هو الصَّحيح.
٧. وصاحب^(٤) «الوقاية»^(٥) وشرَّاحها^(٦).
٨. وصدرُ الشريعة^(٧) في «مختصر الوقاية»^(٨)، وقرَّره عليه شرَّاحه:.....

(١) وهو عبد الله بن أحمد بن محمد النَّسَبِيّ، أبو البركات، حافظ الدين. قال الإمام اللكنوي: وكل تصانيفه نافعةٌ معتبرةٌ عند الفقهاء مطروحةٌ لأنظار العلماء. له: «الكافي شرح الوافي»، و«الوافي»، و«الكنز»، و«تفسير المدارك»، (ت ٧٠١ هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (٢: ٢٩٤)، «الفوائد» (ص ١٠٢)، «تاج» (ص ١٧٤).

(٢) «كنز الدقائق» (ص ٣).

(٣) وهو محمد بن أحمد بن عمر المحتسب البخاري الحنفي، ظهير الدين. له: «الفتاوي الظهيرية»، و«الفوائد الظهيرية»، قال الإمام اللكنوي: طالعت «الفتاوي الظهيرية» فوجدته كتاباً متضمناً للفوائد الكثيرة، (ت ٦١٩). ينظر: «الفوائد» (ص ٢٥٧)، «الكشف» (٢: ١٢٢٦).

(٤) وهو محمود بن أحمد بن عبيد الله المحبوبي البخاري، برهان الشريعة، تاج الشريعة، قال الكفوي: عالم فاضل، نحرير كامل، بحر زاخر، حبر فاخر، صاحب التصانيف الجليلة. له: «الوقاية»، و«الواقعات»، و«شرح الهداية»، و«الفتاوى» توفي بمحدود (٧٠٠ هـ). ينظر: «الفوائد» (ص ٣٣٨-٣٣٩)، «دفع الغواية» (١: ٢-٦).

(٥) «وقاية الرواية في مسائل الهداية» (ق ٢/ب).

(٦) مثل صدر الشريعة (١: ٦٣)، وابن ملك (ق ٤/ب).

(٧) وهو عبيد الله بن مسعود بن محمود المحبوبي البخاري الحنفي، قال طاشكيري: كان بحراً زاخراً لا يدرك له قرار، وطوداً شامخاً لا يرتقي إلى قنته ولا يصار، ولقد كان آية كبرى في الفضل والتدقيق، وعروة وثقى في الاتقان والتحقيق. له: «التوضيح في حل غوامض التنقيح»، و«شرح الوقاية»، و«النقاية»، «المقدمات الأربع»، (ت ٧٤٧ هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٠٣)، «مفتاح السعادة» (٢: ١٦٢، ١٧٠-١٧١).

(٨) المسمى «النقاية» (ص ٤).

القَهْطَسْتَانِي^(١)^(٢)، والبرجَنْدِي^(٣)، وإلياس زاده^(٤)، وغيرهم^(٥).
 ١٠. وصاحب^(٦) «تنوير الأبصار»^(٧)، وقرَّره عليه شارحه^(٨) في «الدر المختار»^(٩).

(١) وهو مُحَمَّدُ الْخَرَّاسَانِي الْقَهْطَسْتَانِي، شمس الدِّين، المفتي ببخارا. له: «جامع الرموز في شرح النقاية»، قال الإمام اللكنوي: من الكتب الغير معتبرة لعدم الاعتماد على مؤلفه. (ت: نحو: ٩٥٣هـ—).
 ينظر: «غيث الغمام» (ص ٣٠): «دفع الغواية» (ص ٣٧). «تذكرة الراشد» (ص ٥٦).

(٢) في «جامع الرموز شرح النقاية» (١: ١٧).

(٣) وهو عبد العلي بن محمد بن البرجندي الحنفي، قال الإمام اللكنوي: فاضل جامع للعلوم له يد طولى في العلوم الرياضية. له: «شرح رسالة الطوسي» في الاسطرلاب، وحواش على «شرح ملخص الجفميين»، و«شرح الرسالة العضدية»، (ت ٩٣٢هـ). ينظر: «التعليقات السنية» (ص ٣٥).
 «دفع الغواية» (ص ٣٨). «الكشف» (١: ٤١، ٢: ١٨٢٦، ١٩٧١).

(٤) وهو محمود بن إلياس زاده الرومي، له «شرح النقاية» أتمَّ شَرَّحه (٨٥١هـ). ينظر: «الكشف» (٢: ١٩٧١)، «دفع الغواية» (١: ٣٧).

(٥) كَالشُّمَّيِّي في «كمال الدراية في شرح النقاية» (ق ٥)، وأبي المكارم في «شرح النقاية» (ق ٤/ب).
 (٦) وهو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الثُّمَرْتَاشِيِّ الْغَزِّي، شمس الدِّين، قال محب الدين: كان إماماً كبيراً حسن السمات قوي الحافظة كثير الاطلاع، ولم يبق من يساويه في الرتبة، وألف التأليف العجيبة المتقنة. له: «تنوير الأبصار»، وشرحه «منح الغفار»، و«الوصول إلى قواعد الأصول»، و«إعانة الحقير شرح زاد الفقير»، (ت ١٠٠٤هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ١٨-٢٠). «طرب الأمثل» (٥٦٢-٥٦٣)، «دفع الغواية» (ص ١١).

(٧) «تنوير الأبصار وجامع البحار» (ص ٣).

(٨) وهو محمد بن علي بن محمد الحِصْنِي الحِصْنَكَنِي الحَنَفِي، علاء الدين، قال المحي: مفتي الحنفية بدمشق، وصاحب التصانيف الفائقة في الفقه وغيره. له: «الدر المختار شرح تنوير الأبصار»، و«حزائن الأسرار شرح تنوير الأبصار»، و«الدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر»، (ت ١٠٨٨هـ—).
 ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٦٣-٦٥). «طرب الأمثل» (ص ٥٦٤-٥٦٦).

(٩) «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» (١: ٧٤).

١١. والشُّرْتُبَلَالِيُّ^(١) نصَّ عليه في «نور الإيضاح»^(٢) وشرحه «مراقي الفلاح»^(٣).

١٢. وملاً خسرو^(٤) نصَّ عليه في «الغرر»^(٥) وشرحه «الدَّرر»^(٦)، وغيرهم.

واعترض عليهم بأنَّ حديث: «لا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٧)، بظاهره يفيد الافتراض.

وأجابوا عنه: بأنَّه محمولٌ على نفي الكمال، كيف لا، والافتراضُ لا يثبتُ بأخبارِ الآحاد، ولو أثبتناه لزمَ الزيادةُ على الكتابِ بخبرِ الآحاد، فإنَّ المذكورَ في الكتابِ ليس إلاَّ الغسلَ والمسحَ، والزيادةُ على الكتابِ بخبرِ الآحاد لا يجوز، كما هو مُحَقَّقٌ في كتبِ الأصول.

(١) هو الحسن بن عَمَّار، أبو الإخلاص، (ت ١٠٦٩هـ) سبقت ترجمته.

(٢) «نور الإيضاح» (ص ٤٧).

(٣) «مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح» (ص ١٠٤).

(٤) وهو محمد بن فرامُوز بن علي، محبي الدين، المعروف بملاً خسرو، وسبب التسمية: أن أبوه زوج بنتاً له من أمير يسمى خسرو، وابنه محمد هذا كان في حجر خسرو، وبعد وفاة أبيه اشتهر بأخي زوجة خسرو، ثم غلب عليه اسم خسرو. له: «غرر الأحكام»، وشرحه «درر الحُكام»، و«حواشي التلويح»، و«مرآة الأصول شرح مرآة الوصول» (ت ٨٨٥هـ)، ينظر: «الضوء اللامع» (٨: ٢٧٩)، «الفرائد» (ص ٣٠٢-٣٠٣).

(٥) «غرر الأحكام» (١: ١٠).

(٦) «درر الحُكام شرح غرر الأحكام» (١: ١٠).

(٧) سبق تفريجه (ص ٦٢، ٦٥).

ثم اعترض عليهم بأن الحديث المذكور بعدما أولئموه إلى نفي الكمال، صار نظير حديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(١)، وحديث: «صلِّ فإنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»^(٢)، وقد أثبتَّهما وجوب قراءة الفاتحة والتعديل، فلم لا تثبتون وجوب التسمية بهذا الحديث؟
وأجابوا عنه من وجوه كلها ضعيفة:

١. منها: ما في بعض شروح «الهداية» من أنَّ لا يُسَلَّمُ أنَّه نظيرُهما، بل خبرُ الفاتحة والتعديل أشهرُ من خبرِ التسمية.
ورده صاحبُ «غاية البيان»: بأنَّه إذا كان خبرُ الفاتحة مشهوراً، تعيَّنَ كونها فرضاً؛ لجوازِ الزيادةِ على الكتابِ بالخبرِ المشهور، وهو خلافُ المذهب.
٢. ومنها: أنَّ خبرَ الفاتحة تأييدٌ بمواظبةِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم على قراءةِ الكتابِ من غيرِ ترك، ولا كذلك التسمية حيث لم تثبتَ عليها المواظبة.
ورده العينيُّ^(٣) بأنَّه منقوضٌ بالتكبيراتِ المتخللةِ في أثناءِ الصَّلاة.
٣. ومنها: ما ذكره النَّسَفِيُّ في «المستصفى»: من أنَّ خبرَ الفاتحة وردَ في الصَّلاة، وهي عبادةٌ قصديَّة، وخبرُ التسمية في الوضوء، وهو ليس بعبادةٍ مقصودة، فانحطَّت رتبته عن الأولى فأفادَ السُّنَّة.

(١) بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، أخرجه البخاري في (كتاب الأذان) رقم (٧٤١).

ومسلم في (كتاب الصَّلاة) رقم (٥٩٥)، و(٥٩٨). وغيرهما.

(٢) سيأتي تخريجه (ص ٩١).

(٣) في «البنية» (١: ١٣٩).

وفيه: إنَّ الانحطاطَ يمكن، بأن يقال: واجبُ الوضوءِ أقلُّ رتبةً وأدنى إثماً عند التَّرك من واجب الصَّلَاة.

٤. ومنها: ما اختاره العيني^(١) وقال: هو الجوابُ القاطعُ من أنَّ خبر^(٢) الفاتحة مُتَّفَقٌ على^(٣) صحَّته، وخبرُ التَّسمية ليس كذلك، حتَّى روي عن أحمد أنَّه قال: لا أعلم فيها حديثاً أقوى. ولأنَّه صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم علَّم الأعرابيَّ الوضوء ولم يذكر التَّسمية، وهو جاهلٌ بأحكام الوضوء، فلو كانت شرطاً لبيَّته^(٤).

ثم قال العينيُّ: فإن قلت: روي في حديث عائشة رضي الله عنها أنَّه عليه السَّلام «يسمِّي»^(٥) كما ذكرنا عن «البرَّار».

قلت: ضَعَّفَهُ بعضهم، قال ابنُ عدي^(٦): بلغني عن أحمد أنَّه نظرَ في «جامع إسحاق بن راهويه»^(٧)، فإذا أوَّلُ حديثٍ أخرجه هذا الحديث،

(١) في «البنية» (١: ١٣٩).

(٢) في الأصل: «خير».

(٣) في الأصل يوجد «ما».

(٤) عبارة «البنية» هي: شرطاً لصحته لاستوى فيها العمل والنسيان كتحريم الصَّلَاة.

(٥) سبق تخريجه (ص ٨١)، وهو «كان رسول الله ﷺ إذا بدأ سَمَّى».

(٦) وقع في الأصل: «علِّي» والتصويب من «البنية» (١: ١٤٠)، وهو عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، أبو أحمد، ويعرف بابن القطان. من مؤلفاته: «الكامل في ضعفاء الرجال»، (ت ٣٦٥هـ). ينظر: «العيبر» (٢: ٣٣٧). «مرآة الجنان» (٢: ٣٨١).

(٧) وهو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي، أبو يعقوب، وقال أبو زرعة: ما روي أحفظ من إسحاق. له: «المسند»، و«التفسير»، (١٦١-٢٣٨هـ). «وفيات» (١: ١٩٩-٢٠١هـ). «العيبر» (١: ٤٢٦).

فأنكره جداً، وقال: أولُ حديثٍ يكونُ في «الجامع» عن حارثة، وكان في إسناده حارثة بن محمد، وهو ضعيف.
وروي عن أحمد أنه قال: هذا يزعم أنه اختارَ أصحَّ شيءٍ في إسناده، وهذا ضعيف في حديثه لين.

ولئن سلّمنا ذلك، لكن لا نُسلمُ أنه عليه الصَّلَاة والسَّلَام سَمِيَ باعتبار الوجوب، بل باعتبار أنها مُستحبةٌ في ابتداء جميع الأفعال، كما في حديث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ، فَهُوَ أَتَرٌ»^(١)، وقد حمل بعضهم قوله عليه السَّلَام: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَا يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٢)، على أنه الذي يتوضأ ويغتسل ولا ينوي وضوءاً للصلاة ولا غسلاً للحنابة.

كما رواه أبو داود^(٣): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ السَّرْحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنِ الدَّرَّاءِ وَرَدِيٍّ، قَالَ: ذَكَرَ رِبْعَةُ^(٤) أَنْ تَفْسِيرَ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» إِنَّهُ الَّذِي يَتَوَضَّأُ وَيَغْتَسِلُ، وَلَا يَنْوِي^(٥).

وذلك لأنَّ النَّسِيَانَ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ، فَوَجِبَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الذِّكْرِ الَّذِي يَضَادُّ النَّسِيَانَ، وَذَكَرُ الْقَلْبِ إِنَّمَا هُوَ النَّيَّةُ، هَذَا تَوْجِيهِ كَلَامِ

(١) سبق تخريجه (ص ٣٨).

(٢) سبق تخريجه (ص ٦٢-٦٥).

(٣) في (كتاب الطهارة) في (باب في التسمية على الوضوء) رقم (٩٣).

(٤) وهو ربيعة بن فروخ أبي عبد الرحمن التَّيْبِيُّ الْمَدَنِيُّ، أَبُو عَثْمَانَ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمَشْهُورُ بِرَبِيعَةَ الرَّأْيِ، قَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْفَظَ لِسَنَةً مِنْ رَبِيعَةَ، (ت ١٣٦ هـ). ينظر:

«العبر» (١: ١٨٣). «الميزان» (٣: ٩٨).

(٥) انتهى كلام ربيعة في النَّسَائِيِّ.

ربيعة بن أبي عبد الرحمن المدني، شيخ مالك والأوزاعي والليثي^(١).
قلت: الذكر الذي يُضاد^(٢) النسيان بضم الدال، والذكر بالكسر
يكون باللسان، والمراد بالمدكور في الحديث هو الذكر باللسان، فكيف
يتم كلام ربيعة وفيه تعسف بعيد لا تدل قرينة من القرائن اللفظية والحالية
عليه، فلا حاجة إلى هذا التكلف إذا حملناه على نفي الفضيلة والكمال.
انتهى كلامه^(٣).

ولا يخفى عليك أن هذا الجواب لا يقطع مادة الإشكال أيضاً، فإن
حديث: «لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه»^(٤)، وإن لم يكن مثل
حديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٥) في الصحة لكنه ليس بساقط
أيضاً، فإن كثرة الطرق وإن كان كل منها ضعيفاً قد رقاها إلى الحسن على
ما هو مقرر في أصول الحديث، فما المانع من ثبوت الوجوب به. فافهم.
٥. ومنها: أنه قد تقرر في مداركهم واشتهر بين كلماتهم أن لا واجب
في الوضوء، وأدعى بعضهم فيه الإجماع، فلو قلنا بوجوب التسمية لزم
بطلانه.

(١) وهو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، مولاهم الأصمعي الأصل المصري، أبو الحارث، قال
الشافعي: الليث بن سعد أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به، (٩٤-١٧٥هـ). ينظر:

«وفيات» (٤: ١٢٧-١٢٨). «النجوم الزاهرة» (٢: ١٧٥).

(٢) وقع في الأصل: «يضاد» والتصويب من «البنية» (ج ١/ص ١٤٠).

(٣) في الأصل: «كلا». أي العيني في «البنية» (١: ١٤٠).

(٤) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

(٥) سبق تخريجه (ص ٨١).

وَرُدَّ عَلَى مَا فِي «شرح المنار»^(١) لابن ملك^(٢)، وشرحه لأستاذ أساتذة الهندِ المُسمَّى بالصَّبْحِ الصَّادِقِ، و«حاشية»^(٣) نورِ الأنوار»^(٤) لأبي وأستاذي نورِ الله مرقدهُ وغيرها من كتبِ الأصول.

أَمَّا أَوَّلًا: فَبِأَنَّ هَذِهِ الْمَقْدَمَةَ ظَنِّيَّةٌ، فَلَا يَجُوزُ بِهَا إِبْطَالُ مَا نَطَقَ بِهِ الْحَدِيثُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ اشْتِهَارَ هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى وَاجِبًا فِي الْوُضُوءِ، وَلِهَذَا لَمَّا مَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي «فتح القدير»^(٥) إِلَى وَجُوبِ التَّسْمِيَةِ، رَدَّهَا بِأَحْسَنِ رَدٍّ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَأَنَّ غَايَةَ مَا اسْتَدَلُّوا لِإثْبَاتِهَا أَنَّ الْوُضُوءَ تَبَعٌ لِلصَّلَاةِ، وَأَفْعَالُ الصَّلَاةِ مِنْهَا أَرْكَانٌ، وَمِنْهَا وَاجِبَاتٌ، وَمِنْهَا سُنَنٌ، فَلَوْ قُلْنَا بِتَقْسِيمِ

(١) «شرح المنار» (ص ١٦).

(٢) وهو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكِرْمَانِي، المعروف بابن مَلَك، وفرشتا: الملك، قال الكفوي: كان أحد المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العلوم، وأحد المميزين في عوِيصَاتِ الْعِلْمِ، وَلَهُ الْقَبُولُ التَّامُّ عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ. لَهُ: «شرح الوقاية»، و«شرح المجموع»، و«مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار»، (ت ٨٠١ هـ). يَنْظُرُ: «الضوء اللامع» (٤: ٣٢٩). «الفوائد» (ص ١٨١). «دفع الغواية» (ص ٦).

(٣) وهو عبد الحليم بن أمين الله بن محمد أكبر الأنصاري اللكنوي الحنفي، لَهُ: «قمر الأعمار على نور المنار»، و«القول الأسلم لحل شرح السلم»، و«كشف المكتوم في حاشية بحر العلوم»، و«نور الإيمان في آثار حبيب الرحمن»، (١٢٣٩-١٢٨٥ هـ). يَنْظُرُ: «نزهة الخواطر» (٧: ٢٥٣-٢٥٥)، وَخَصَّهُ الْإِمَامُ النَّكْتَوِيُّ بِتَأْلِيفِ خَاصٍّ فِي تَرْجُمَتِهِ وَسَمَّاهُ «حسرة العالم بوفاة مرجع العالم».

(٤) «قمر الأعمار على نور الأنوار» (١: ٢٢).

(٥) «فتح القدير» (١: ٢١).

أفعالِ الوضوءِ أيضاً إليها، لَزِمَ مساواةُ الفرعِ الأصلِ، وهو سَخِيفٌ جَدًّا، لأنَّ الواجبَ كالفرضِ في حقِّ العملِ، ولَمَّا ثَبَتَ الفرضُ في الوضوءِ، فَمَا المانعُ من ثبوتِ الواجبِ فيه، على أَنَّهُ لَا تَلَزِمُ المساواةُ بوجودِ الفرقِ من وجهٍ آخر، وهو أَنَّ الوضوءَ لَا يَلْزَمُ بالتَّذَرِ والشَّرْعِ، والصَّلَاةُ تَلْزَمُ. والقولُ بأنَّ الواجبَ من خصائصِ العباداتِ المقصودة، والوضوءُ غيرُ مقصود، كما ذكرَهُ صاحبُ^(١) «نور الأنوار»^(٢) ضَعِيفٌ أَيْضاً؛ لكونِهِ دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لَمَا ذَهَبَ ابنُ الهمام^(٣) إلى وجوبِ التَّسْمِيَةِ.

٦. ومنها: ما ذكرَهُ ابنُ مَلِكٍ في «شرح المنار» وحسنَهُ، وتَبَعَهُ^(٤) مَنْ جاء بعده من أَنَّ الأدْلَةَ السَّمْعِيَّةَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

قطعيُّ الثبوتِ والدَّلالةِ: كالتَّصْوَصِ المفسرة والمُحْكَمَةِ.

وقطعيُّ الثبوتِ، ظَنِّيُّ الدَّلالةِ: كآلَايَاتِ المَأْوَلَةِ.

وظَنِّيُّ الثبوتِ، قطعيُّ الدَّلالةِ: كأخبارِ الآحادِ الَّتِي مفهوماتُها

قطعيَّةٌ.

(١) وهو أحمد بن أبي سعيد بن عبيد الله المكي الصاحلي اللكنوي الصديقي الميهوي الحنفي، المعروف بملا جيون، وكان ذا حافظة قوية يقرأ عبارات الكتاب صفحة صفحة، وورقة ورقة فيستوعبها، وكان يحفظ القصيدة الطويلة لمجرد سماعها. له: «إشراف الأبصار في تخريج أحاديث نور الأنوار»، و«التفسيرات الأحمديّة في بيان الآيات الشرعيّة»، (١٠٤٧ - ١١٣٠ هـ). ينظر: «أصول الفقه تاريخه ورجاله» (ص ٥١١).

(٢) «نور الأنوار شرح المنار» (١: ٢٣).

(٣) في «فتح القدير» (١: ٢١).

(٤) ينظر: «كشف الأسرار شرح اليزدوي» (١: ٨٤).

وظنّي الثبوت، ظنّي الدلالة: كالتّي مفهوماتها ظنيّة.

فبالأولى يثبتُ الفرض، وبالثاني والثالثِ الوجوب، وبالرابعِ السُّنّةُ أو الاستحباب، فيكونُ ثبوتُ الحكمِ بِقدرِ دليله، وخيرُ التعديل من القسم الثالث، وأما خبر^(١) التَّسميةِ فليس منه، لأنَّ مثلهُ يستعملُ لنفيِ الفضيلة^(٢). وأنت تعلمُ أنَّ هذا الجوابَ ليس بحسن؛ لكونه منقوضاً بحديث: «لا صلاةَ إلاَّ بفاتحةِ الكتاب»^(٣)، كما لا يخفى.

وثانيها: وهو أضعفُها، أنَّها مستحبةٌ، قيل: وهو ظاهرُ الرواية، وإليه مالُ صاحبِ «الهداية»، حيثُ قال فيها: الأصحُّ أنَّها مُستَحبةٌ، وإن سَمّاها في «الكتاب»^(٤): سُنّة. انتهى^(٥).

ووجهه: إنَّ السُّنّةَ ما فعلهُ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلّم مواظبة، ولم تثبت على التَّسمية، بدليل أنَّ عثمانَ ؓ وعليّاً ؓ حكياً وضوءه، ولم ينقلا التَّسمية؛ ولأنَّ قولهُ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلّم: «لا وضوءَ لِمَن لا يُسمِّ»^(٦)، إمّا أن يرادَ به نفيُ الجوازِ أو نفيُ الفضيلة، والأوّلُ منتفٍ؛ للزومِ معارضةِ خبرِ الواحدِ كتابَ الله، فتعيّنَ الثاني، ونفيُ الفضيلةِ دليلُ الاستحباب، وما رُوِيَ أنَّهُ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلّم

(١) في الأصل: «خير».

(٢) انتهى من «شرح المنار» (ص ١٥-١٦). بتصرف يسير.

(٣) سبق تخريجه (ص ٨١).

(٤) المقصود بالكتاب «مختصر القدوري» (ص ٢).

(٥) من «الهداية» (ص ١٢).

(٦) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

سمي، فنقول: نعم؛ لكن لا نُسلم أنَّها كانت باعتبار أنَّها سنة في الوضوء، بل باعتبار أنَّها مستحبة في ابتداء جميع الأفعال. كذا في «غاية البيان»، وغيره.

ورده العيني: بأنَّها كيف تكون مستحبة مع ورود كثير من الأحاديث الدالة على السنية بمقتضى التأويل المذكور، ولولاه لكانت واجبة. انتهى^(١).

وفي «فتح القدير»^(٢): إنَّها مستحبة يجوز كون مستنده فيه ضعف الأحاديث، ويجوز كون حديث المهاجر بن قنفذ، قال: «أتيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يتوضأ، فسلمت عليه، فلم يرد عليّ، فلما فرغ قال: إنَّه لم يمنعني أن أرد عليك، إلاَّ أنَّي كنت على غير وضوء»^(٣)، رواه أبو داود، وابن ماجه، وابن حبان في «صحيحه».

ورواه أبو داود في «صحيحه»^(٤) من حديث محمد بن ثابت العبدي: حدَّثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «مرَّ رجلٌ على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في سكة من سكك المدينة، وقد خرج من غائطٍ أو بولٍ، إذ سلم عليه رجلٌ فلم يرد عليه السلام، ثم إنَّه ضرب بيده على

(١) من «البنية» (١: ١٤٢).

(٢) «فتح القدير» (١: ٢٠).

(٣) رواه أبو داود في (كتاب الطهارة) (باب أبرد السلام وهو يبول) رقم (١٦، ١٥)، والنسائي في

(كتاب الطهارة) (السلام على من يبول) رقم (٣٧). ومسلم في (كتاب الحيض) (باب التيمم)

رقم (٥٥٥).

(٤) أي في «سننه» في (كتاب الطهارة) (باب التيمم في الحضرة) رقم (٢٧٩).

الْحَائِطِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ مَسْحًا، ثُمَّ ضَرَبَهُ فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهَارَةٍ»^(١).

وما في «الصحيحين»: «أَقْبَلَ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّهُ»^(٢). وروى البزار هذه القصة من حديث أبي بكر: رَجُلٌ مِنْ آلِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وزاد، وقال: «إِنَّمَا رَدَدْتُ عَلَيْكَ خَشْيَةَ أَنْ تَقُولَ: سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَإِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ»^(٣)، فَإِنِّي لَا أَرُدُّ عَلَيْكَ».

وأبو بكر هذا هو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قاله عبد الحق: ولا بأس به، ووقع مصرحاً باسمه ونسبه في «مسند السراج».

وروى ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ...»^(٤) الحديث.

(١) سبق تفريجه (ص ٦١).

(٢) رواه البخاري في (كتاب التيمم) (باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة)

رقم (٣٢٥) . ومسلم في (كتاب الحيض) (باب التيمم) رقم (٥٥٤).

(٣) وقع في الأصل: «عليك» والتصويب من «فتح القدير» (١: ٢٢).

(٤) رواه ابن ماجه في (كتاب الطهارة وسننها) (باب الرجل يسلم عليه وهو يبول)، رقم

(٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧).

ولينظر في التوفيق بين هذه، وكيف كان، فهي مُتظافرة على عدم ذكره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اسم الله على غير طهارة، ومقتضاه: انتفاؤه في أول الوضوء، وما أعلَّ به غيرُ قادحٍ عند التأمل، فهي مُعارضَةٌ لحَبْرِ التَّسْمِيَةِ بعد القولِ بحسنه؛ بناءً على أنَّ كثرة طرقِ الضَّعِيفِ تُرْقِيهِ إلى ذلك، وهو أوجهُ القولين بل بعضها بخصوصه حسنٌ لِمَنْ تأمَّلَ كلامَ أهلِ الشَّأنِ عليها، فتُخْرِجُهُ عن السُّنَنِ كما أخرجته عن الإيجاب، وكذا عدم نقلها في حكاية عليٍّ ؓ وعثمان ؓ يدلُّ على ما قلنا.

والجواب: أنَّ الضَّعْفَ مُنتَفٍ لما قلنا، والمعارضة غير مُتَحَقِّقَةٍ؛ لأنَّ المكروهَ الذَّكْرُ الَّذِي لا يكونُ من مَتمَّاتِ الوضوء، وهو لا يستلزمُ كراهةً ما جُعِلَ شرعاً من ذكرِ الله تكميلاً له بعد ثبوتِ جعله كذلك بالحديثِ الحسن، وعدم نقلهما في حكايتيهما، إمَّا لأنَّهما إنَّما حكايا الأفعالِ الَّتِي للوضوء، والتَّسْمِيَةُ ليست من نفسه بل ذكْرٌ يفتَحُ هو بها.

وإمَّا لعدمِ نقلِ الرُّوَاةِ عنهما وإن قالاهما، إذ قد ينقلُ الرَّاوي بعضَ الحديثِ اشتغالاً بالمهم، بناءً على ما اشتهرَ من الافتتاحِ بها بين السَّلَفِ في: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ...»، كما رواه أبو داود، والنَّسَائِيُّ، وابنُ ماجه بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ»^(١)، وفي رواية: «أَجْذَمُ»، وفي رواية: «لَا يُبْدَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، رواها ابنُ حَبَّانَ من طريقين، وحسَّنه ابنُ الصَّلاح.

(١) سبق تخريجه (ص ٣٨).

وبالجملة؛ عدم التَّقليل لا ينفي الوجود، فكيف بعد الثبوت بوجهٍ آخر، ألا ترى أنَّهم لم ينقلوا التَّحليل، وكذا السَّواك وهو سُنَّةٌ. انتهى كلامه ملخصاً^(١).

وثالثها: وهو أصحُّها وأحسنها، أنَّها واجبة، وإليه مال ابن الهمام^(٢)، حيث قال: بقي أن يقال: فإذا سلِمَ خيرُ التَّسمية عن المعارض مع حجَّته، فما مُوجب العدول به إلى نفي الكمال، وترك ظاهره من الوجوب، فإن قلنا: إنَّه حديث: «إِذَا تَطَهَّرَ أَحَدُكُمْ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُطَهِّرُ جَسَدَهُ كُلَّهُ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَمْ يُطَهَّرْ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ»^(٣). فهو حديثٌ ضعيف، إنَّما يرويه عن الأعمشٍ يحيى بن هاشم، وهو متروك.

وإن قلنا: إنَّه حديثُ المِسيءِ صَلَاتِهِ^(٤)، فإنَّ في بعضِ طرقه: «إِذَا

(١) أي ابن الهمام من «فتح القدير» (١: ٢٠).

(٢) في «فتح القدير» (١: ٢١).

(٣) سبق تخريجه (ص ٧٥).

(٤) لفظ الحديث عند مسلم في (كتاب الصَّلاة) (باب وجوب قراءة الفاتحة في كلِّ ركعة ... رقم ٦٠٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ثُمَّ قَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنَ غَيْرَ هَذَا عَلَّمَنِي، قَالَ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاةِ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا». ورواه البخاري في (كتاب الأذان) (باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ...) رقم (٧١٥)، والترمذي في (كتاب الصَّلاة) في (باب ما جاء في وصف الصَّلاة)، رقم (٢٧٨). والنسائي في (كتاب الافتتاح) (فرض التَّكبير الأول) رقم (٨٧٤). وأبو داود في (كتاب الصَّلاة) (باب صلاة من لا يقيم ...)، رقم (٧٣٠). وغيرها.

قُمتَ إلى الصَّلَاةِ فَتَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ»^(١)، وفي لفظ^(٢): «إِنَّهَا لَا تَتِمُّ صَلَاةٌ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ...» الحديث. حسنه الترمذي ولم يذكر فيه التسمية في مقام التعليم، فقد أعلمه ابن القطان، فإن يحيى بن علي بن خلاد من رواه لا يعرف له حال، فأدى النظر إلى وجوب التسمية في الوضوء، غير أن صحته لا يتوقف عليها؛ لأن الركن إنما يثبت بالقاطع.

وهذا يندفع ما قيل: المراد به نفي الفضيلة؛ لئلا يلزم نسخ آية الوضوء: أي الزيادة عليها، فإنه إنما يلزم بتقدير الافتراض لا الوجوب، وما قيل: إنه لا دخل للوجوب في الوضوء؛ لأنه شرط تابع، فلو قلنا بالوجوب فيه لساوى التبع الأصل غير لازم إذ اشتراكهما بثبوت الواجب فيهما لا يقتضيه لثبوت عدم المساواة بوجه آخر، وهو أن الوضوء لا يلزم بالندب بخلاف الصلاة، مع أنه لا مانع من الحكم بأن واجبه أحط رتبة من واجب الصلاة، كفرضيه بالنسبة إلى فرضها.

فإن قيل: يرد عليه ما قالوا: إن الأدلة السمعية على أربعة أنواع، الرابع منها: ما هو ظني الثبوت والدلالة، وأعطوا حكمه إفادة السنة والاستحباب، وجعلوا منه خبر التسمية، وصرح بعضهم بأن وجوب الفاتحة ليس من حديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٣)، بل بالمواظبة من غير ترك.

(١) هذا اللفظ عند الترمذي .

(٢) هذا اللفظ عند أبو داود والدارمي .

(٣) سبق تخريجه (ص ٨١).

فالجواب: إنَّهم إن أرادوا بظنيِّ الدلالة مشترکہا، سلَّمنا الأصلَ المذكور، ومنعنا كونَ الخبرين من ذلك، بل نفیُ الکمالِ فیہما احتمالَ یقابِلُہ الظُّہور، فإنَّ التَّنْفِیَّ متسلِّطٌ علی الوضوءِ والصَّلَاةِ.

فإن قلنا: نفیُّ لا يتسلَّطُ إلى الجنس، بل ينصرفُ إلى حکمہ، وجبَ اعتباره^(١) في الحكم الذي هو الصَّحَّة؛ لأنَّ الحقيقة أقربُ من المجاز. وإن قلنا: يتسلَّطُ هنا؛ لأنَّها حقائقٌ شرعیة، فتنفی شرعاً لعدم الاعتبارِ شرعاً، وإن وجدت جنساً فأظهر في المراد، فنفی الکمالِ علی الوجهين احتمالاً خلاف الظَّاهر.

وإن أرادوا به ما فيه احتمال ولو مرجوحاً، منعنا صحَّة الأصلِ المذكور، وأسندناه بأنَّ الظَّنَّ واجبُ الاتِّباعِ في الأدلَّة الشرعیة الاجتهادیة، وعلى هذا مشی المصنَّف^(٢) في خبر الفاتحة. انتهى كلامه^(٣).

فهذا الكلامُ صریحٌ في أنَّه یميلُ إلى وجوبها، ويعترضُ علی القائِلين بالسُّنَّیَّة والاستحباب، وقال صاحب^(٤) «البحر الرائق»: العجبُ من الکمالِ ابنِ الهمامِ أنَّه في هذا الموضع نفی ظنِّیَّة الدلالة من حدیث التَّسمیة بمعنی

(١) وقع في الأصل: «اعتبار» والتصويب من «فتح القدير».

(٢) أي مصنف «الهداية».

(٣) أي ابن الهمام في «فتح القدير» (ج ١/ص ٢٢-٢٣).

(٤) وهو إبراهيم بن محمد ابن نُجَیم المِصْرِيّ، زين العابدين، من مؤلفاته: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»، «الرسائل الزينية»، و«الأشياء والنظائر»، قال الإمام اللكنوي عن مؤلفاته: «كلُّها حسنة جداً»، (٩٢٦-٩٧٠هـ). ينظر: «التعليقات السنية» (ص ٢٢١-٢٢٢). «الكشف» (١: ٣٨٥، ٢: ١٥١٥).

«الرسائل الزينية» (ص ٧).

مشتركها، وأثبتها له في باب شروط الصَّلَاة بأبلغ وجوه الإثبات، بأن قال: ولا شك في ذلك؛ لأنَّ احتمالَ نفي الكمال قائم، فالحقُّ ما عليه علماؤنا من أنَّها مستحبة، كيف وقد قال الإمام أحمد: لا أعلم فيها حديثاً ثابتاً. انتهى كلامه^(١).

قلتُ: عبارة ابن الهمام في ذلك المقام هكذا: الحقُّ أن الآية يعني قوله تعالى: ﴿اِخْذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٢) ظنيَّة الدلالة في ستر العورة، فمقتضاها الوجوب لا الافتراض. ومنهم: من أخذ منها ومن حديث: «لا صلاة لحائض إلا بخمار»^(٣)، فيثبتُ الفرضُ بالمجموع.

وفيه ما لا يخفى بعد تسليم قطعية الدلالة في الحديث، وإلا فهو قد اعترف في نظيره من نحو: «لا وضوء لمن لم يُسمِّ»^(٤)، و«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»^(٥) أنه ظنيُّ الدلالة، لا شك في ذلك؛ لأنَّ

(١) ابن نجيم من «البحر الرائق» (١: ٢٠).

(٢) من سورة الأعراف، آية (٣١).

(٣) رواه الترمذي في (كتاب الصَّلَاة) (باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار)، رقم (٣٤٤)، ولفظه: عن عائشة: قال رسول الله ﷺ: «لا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ». قال: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو. وقوله الحائض: يعني المرأة البالغ يعني إذا حاضت. قال الترمذي: حديث عائشة حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم أن المرأة إذا أدركت فصلت وشيء من شعرها مكشوف لا تجوز صلاتها، وهو قول الشافعي، قال: لا تجوز صلاة المرأة وشيء من جسدها مكشوف، قال الشافعي: وقد قيل: إن كان ظهر قدميها مكشوفاً، فصلاتها جائزة.

(٤) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

(٥) في «المستدرک» (١: ٣٧٣). و«سنن البيهقي الكبير» (٣: ٥٧). و«سنن الدارقطني» (١: ٤١٩).

و«شرح معاني الآثار» (١: ٣٩٤).

الاحتمال نفي الكمال قائم. انتهت^(١).

فانظر في هذه العبارة، هل يوجد فيها أثر أن القول بأنه ظني الدلالة مختار عنده، حتى يخالف ما حققه سابقاً؟ بل هو متكلم هاهنا مع الجمهور على سبيل إلزامهم، والمذكور سابقاً هو مؤدى نظره، كما لا يخفى، فلا عجب منه أصلاً، إنما العجب من صاحب «البحر»^(٢) حيث يقول: الحق ما عليه علماؤنا، أنها مستحبة... الخ.

فإن القول بالاستحباب إنما هو سبيل صاحب «الهداية»^(٣) ومن يخذو حذوه، وجمهور علمائنا مشوا على السنية، فلو لم يكن الوجوب حقاً فلا أقل من أن تكون السنية حقه لا الاستحباب.

وقول أحمد: لا أعلم فيها حديثاً ثابتاً، ليس معناه أنه ليس فيه حديث ثابت أصلاً، بل معناه أنه ليس فيه حديث صحيح الإسناد، كما لا يخفى على ماهر كلام أهل الشأن.

وقد عرفت أن الحديث حسن لكثرة طرقه.

وأعجب منه ضم قوله: فالحق مع آخر عبارة ابن الهمام بدون إيراد لفظ: انتهى؛ ونحوه، على خلاف دأبه المستمر، فإن دأبه في «البحر» أنه كلما نقل عبارة جعل في آخرها: انتهى؛ وهل هذا إلا ليظن الظان إلا قوله: فالحق... آه أيضاً داخل في عبارة ابن الهمام، فتوجد المخالفة التامة وليس كذلك، فتأمل.

(١) أي عبارة ابن الهمام في «فتح القدير» (١: ٢٢٤).

(٢) «البحر الرائق» (١: ٢٠).

(٣) «الهداية» (١: ١٢).

الوجه الثاني

اختلفوا في لفظها:

فقال الطحاوي، يقول: بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام.

وعن الوبري^(١)، أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، والأحسن أن يجمع بينهما؛ لورود الآثار بهما. كذا في «المجتبى».

وفي «البنية»: المنقول عن السلف على ما ذكره الطحاوي: بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام.

وقال الأكملي^(٢): إنه المرفوع إلى رسول الله ﷺ.

قلت: هذا عجز منه؛ لم يبين من رفعه، ومن رواه من الأئمة، وكذا قال البخاري: هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

(١) لعله: الخمير الوبري، في «الجواهر المضية» (٢: ١٨٣): له كتاب الأضحية، وفي (٤: ٣٣٩-

٣٤٠): الوبري: نسبة إلى الوبر. وفي هامش «الجواهر»: ذكره الكفوي في ترجمة عين الأئمة

الكرائسي (ت ٥٨٤هـ)، وكان معاصراً له، فيكون خمير الوبري من رجال القرن السادس.

ينظر: «تاج التراجم» (ص ١٦٧-١٦٨).

(٢) وهو محمد بن محمد بن محمود الرومي البائري، أبو عبد الله، أكمل الدين، نسبة إلى بآبرتا بالقصر

قرية بنواحي بغداد، قال الكفوي: إمام محقق مدقق متبحر حافظ ضابط، لم تر الأعين في وقته

مثله، كان بارعاً في الحديث وعلومه، ذا عناية باللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان. له: «العناية

على الهداية»، «حواشي الكشف»، و«تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار»، (٧١٤-٧٨٦). ينظر:

«تاج التراجم» (ص ٢٧٦). «الفوائد» (ص ٣٢٠).

(٣) في «العناية على الهداية» (١: ١٩)، وفيها: وقيل: إنه...

قلتُ: روى الطَّبْرَانِيُّ في «الصَّغِيرِ»، بإسناد حَسَنٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِذَا تَوَضَّأْتَ، فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ»^(١) الحديث. انتهى^(٢).

الوجه الثالث

اختلفوا في وقتها:

فقال بعضُ المشايخ: يسمَّى قبل الاستنجاء؛ لَأَنَّهُ سُنَّةُ الْوُضُوءِ، فليسمِّي قبله؛ ليقع جميعُ أفعالِ الوضوءِ بها. وقال بعضُ المشايخ: يُسمَّى بعده؛ لَأَنَّ ما قبله حالُ انكشافِ العورة، وذكرُ الله في تلك غيرُ مستحبٍّ، وهو مختار صاحبُ «جوامع الفقهاء»^(٣).

واختار صاحبُ «الهداية»^(٤) الجمعَ بين القولين فقال: يسمِّي قبل الاستنجاء وبعده، وهو الصَّحيح؛ وذلك لَأَنَّ الاستنجاء أمرٌ ذو بال، فيبدأ فيه بذكرِ الله؛ للحديث^(٥) الوارد في أمرٍ ذي بال، والوضوءُ أيضاً أمرٌ

(١) في «المعجم الصغير» (١: ١٣١).

(٢) من «البنية» (١: ١٣٨-١٣٩).

(٣) ويسمَّى «الفتاوى العتَّابِيَّة» لأحمد بن محمد بن عمر، زاهد الدين العتَّابِي البُلُخِّي البُخَارِي الحنَفِي، أبي نصر، نسبته إلى عتَّابِيَّة محلة ببخارا، قال طاشكيري: هو الإمام الزاهد العلامة أحد من شاع ذكره. له: «شرح الجامع الصغير» و«شرح الجامع الكبير»، «شرح الزيادات»، (ت ٥٨٦ هـ). «طبقات طاشكيري» (ص ١٠٠). «الفوائد» (ص ٦٦).

(٤) في «الهداية» (١: ١٢).

(٥) سبق تخريجه (ص ٣٨).

آخر، فيبدأ به أيضاً، كذا قال العيني، ثم قال: فإن قلت: فعلى هذا ينبغي أن يكون عند غسل كل عضو^(١)؛ لأن كل واحد من ذلك أمر على حدة.

قلت^(٢): الوضوء أمر واحد، بخلاف الاستنجاء والوضوء، فإثما عملان مختلفان، على أنه لو سمي عند غسل كل عضو لا يمنع من ذلك، ولا يكره، بل هو مستحب. انتهى^(٣).

وفي «غنية المستملي» شرح مئية المصلي: «الأصح أنه يُسمي مرتين: مرة قبل كشف العورة، ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل الأعضاء؛ احتياطاً للخلاف الواقع فيها^(٤)؛ فقال بعضهم: يُسمي قبله، وقال بعضهم: بعده، قال قاضي خان^(٥) (٦): والأصح أن يُسمي مرتين.

والاختلاف فيه كالاختلاف في وقت غسل اليدين، فقال بعضهم: قبل الاستنجاء، وقال بعضهم: بعده، والأصح أنه يغسلهما مرتين^(٧).

(١) وقع في الأصل: «وضوء» والتصويب من «البنية».

(٢) القائل هو بدر الدين العيني.

(٣) من «البنية» (ج ١/ص ١٤٣).

(٤) وقع في الأصل: «فيه»، والتصويب من «الغنية».

(٥) وهو حسن بن منصور بن محمود الأوزجندى الفرغانى الحنفى، أبو القاسم، فخر الدين، المشهور بقاضي خان، قال الحصري: هو القاضي الإمام، والأستاذ فخر الملة ركن الإسلام، بقية السلف، مفتي الشرق. له: «الحانية»، و«شرح الجامع الصغير»، و«شرح الزيادات»، (ت ٥٩٢ هـ). ينظر: «الجواهر» (٢: ٩٤). «تاج التراجم» (ص ١٥١-١٥٢). «الفوائد» (ص ١١١).

(٦) في «فتاواه» (١: ٣٢).

(٧) انتهى الكلام من «غنية المستملي» (ص ٣١-٣٢) باختصار.

وفي «مراقي الفلاح»: يُسَمَّى كذلك قبل الاستنجاء، وكشف العورة في الأصح. انتهى^(١).

قال الطَّحْطَاوِيُّ في «حواشيه»: قوله: كذلك؛ أي بالصيغة المتقدمة، والذي سبقَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٢).

وإنَّما يُسَمَّى قبل الاستنجاء؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالْوُضوءِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ طَهَارَةٌ، وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ قَاصِرٌ عَلَى الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ، وَبِهِ قَيَّدَ الرَّيْلَعِيُّ^(٣)، وَالْإِطْلَاقُ أَوْلَى كَمَا لَا يَخْفَى، ذَكَرَهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ، وَعِلَّةُ التَّسْمِيَةِ بَعْدَهُ عِنْدَ الْوُضوءِ أَنَّهُ ابْتِدَاءُ الطَّهَارَةِ، ذَكَرَهُ السَّيِّدُ أَبُو السَّعُودِ^(٤).

قلت: عبارتهم في هذا المقام موهمة لخلاف المقصود، فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ يُسَمَّى قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ وَبَعْدَهُ فِي بَحْثِ الْوُضوءِ، أَنَّ التَّسْمِيَةَ الْوَارِدَةَ فِي الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْوُضوءِ مَسْنُونَةٌ فِي الْوَقْتَيْنِ.

ويفهم من اختلافهم الواقع في أَنَّهَا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ: أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ

(١) من «مراقي الفلاح» (ص ١٠٥) .

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٦) .

(٣) في «تبيين الحقائق» (١: ٤) .

(٤) انتهى من «حاشية الطحطاوي على المراقي» (ص ٩٧)، وقد اقتصر في «الحاشية» على لفظ: السيد؛ فقط، فلعلَّ تعريف السيد بأنه أبو السعود من الإمام اللكنوي، وقد راجعت «حاشية أبي السعود» ولم أجد ذكره هذا الكلام عنده، ولكن نقل أبو السعود كلام آخر عن السيد الحموي، فلعلَّ المقصود بالسيد هو الحموي، والله أعلم.

واقع في التسمية الواردة في الوضوء، وهذا هو الذي بعث الشُّرُّبِلَالِيُّ^(١) على زيادة لفظ: كذلك، كما عرفت.

والذي يخطر بالبال، والله أعلم بحقيقة الحال: أن التسمية المدلولة حديث: «لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه»^(٢)، بلفظ من اللفظين المذكورين سابقاً، إنما محلها ابتداء الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء وغيره، فإن الاستنجاء وإن كان من توابع الوضوء؛ ولذا ذكره في بحثه، لكن الوضوء إنما يطلق من غسل اليدين، فإن من استنحى لا يقال له: إنه شارع في الوضوء، إنما يقال له ذلك عند اشتغاله بغسل اليدين بعد الفراغ من الاستنجاء وغيره، والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما نفى عمن ترك التسمية الوضوء لا ما هو من توابعه، فعلم أن هذه التسمية محلها عند ابتداء الوضوء، ويدل عليه أيضاً قوله: «يا أبا هريرة إذا توضأت...»^(٣) الحديث. حيث لم يقل: إذا استبرأت.

وأصرح منه حديث عائشة المار^(٤)، فإنه يدل على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما يسمى عند البداية في الوضوء، ومس الطهور له، وأما التسمية قبل الاستنجاء فهو أمر آخر، ولا خصوصية لها بالاستنجاء الذي يكون قبل الوضوء، بل تعم الأوقات، وثبوته ليس من حديث: «لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه» وغيره من أحاديث الباب،

(١) في «مراقي الفلاح» (ص ١٠٥).

(٢) سبق تخريجه (ص ٦٢، ٦٥).

(٣) سبق ذكره (ص ٩٧).

(٤) (ص ٧١).

فإن أراد به قراءة القرآن، يتعوذ قبله؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(١)، وإن أراد افتتاح الكلام كما يقرأ التلميذ على الأستاذ، لا يتعوذ قبله؛ لأنه لا يريد به قراءة القرآن، ألا يرى أن رجلاً لو أراد أن يشكر، فيقول: الحمد لله رب العالمين، لا يحتاج إلاّ التَّعوذ قبله، وعلى هذا الجنب إن أراد بذلك القراءة لم يجز، أو افتتاح الكلام جاز. انتهى ملخصاً.

فظاهره أنه لا يتعوذ إلا عند قراءة القرآن؛ ولذا قال صاحب «البحر»: قَيَّدَ المصنّف بقراءة القرآن للإشارة إلى أن التلميذ لا يتعوذ إذا قرأ على أستاذه، كما نقله في «الذخيرة»، وظاهره أن الاستعاذة لم تُشرع إلا عند قراءة القرآن أو في الصلّاة، وفيه نظرٌ ظاهر. انتهى.

والجوابُ عنه: أن ما في «الذخيرة» ليس في المشروعية وعدمها، بل في الاستئنان وعدمه. كما في «النهر الفائق»^(٢)، ويؤيده قولُ صاحب «الهداية» في «مختارات التّوازل»: لو أراد بالبسملة وبقوله الحمد لله ربّ العالمين قراءة القرآن يحتاج إلى التَّعوذ قبله، ولو أراد افتتاح الكلام، أو الشُّكر لا يحتاج. انتهى.

(١) من سورة النحل، آية (٩٨).

(٢) «النهر الفائق» شرح كنز الدقائق لعمر بن إبراهيم بن محمد، المشهور ابن نُجَيْم المِصْرِيّ الحنْفِيّ، سراج الدين، أخو صاحب «البحر الرائق». له: «إجابة السائل باختصار أنفع الوسائل»، و«عقد الجواهر في الكلام على سورة الكوثر»، (ت ١٠٠٥ هـ). ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ٣٠٦-٣٠٧). «طرب الأمثال» (ص ٥٠٩). «الكشف» (٢: ٥١٦).

كيف لا، وبعضهم صرَّح بالتَّعوُّذ في ابتداء الوضوء، وأكثرهم صرَّحوا في بحث خطبة الجمعة، وقالوا: ينبغي للخطيب أن يتعوَّذ سرّاً عند الشُّروع في الخطبة، ونظائره كثيرة لا تحفى على ماهر الفن.

فالحاصل أنَّه إذا أراد أن يتكلَّم بشيء، فإن كان قرأناً قصداً به القراءة تَعُوَّذ قبله وبسمل، وكلُّ منهما سُنَّة، سواء كان في الصَّلاة أو غيرها، وإن لم يكن قرأناً بل كلاماً آخر أو كان قرأناً ولم يقصد به القراءة، لا يُسنُّ قبله التَّعوُّذ وإن كان مشروعاً.

فبين سُنَّة التَّعوُّذ، وسُنَّة التَّسمية عمومٌ وخصوصٌ من وجه، فعند قراءة القرآن كلُّ منهما سُنَّة، وقد يسنُّ التَّعوُّذ بدون البسملة كما عند دخول الخلاء، فإنَّ التَّعوُّذ فيه سُنَّة، والبسملة مستحبة، وقد تسنُّ البسملة بدون التَّعوُّذ كعند ابتداء الوضوء، فإنَّ البسملة فيه سُنَّة، والتَّعوُّذ مُستحب، فاحفظ هذا فإنَّه تفصيلٌ شريف.

فروع:

نسي التَّسمية فذكرها في خلال الوضوء فسَمَّى لا تحصيل السُّنَّة بخلاف نحوه في الأكل، كذا في «الغاية» معللاً بأنَّ الوضوء عملٌ واحدٌ بخلاف الأكل، وهو إنَّما يستلزم في الأكل تحصيل السُّنَّة في الباقي لا استدراك ما فات، كذا في «فتح القدير»^(١).

(١) «فتح القدير» (١: ٢١).

وقال الحلبي^(١) في «غنية المستملي»: الأولى أن يقال: إِنَّهُ استدراك لما فات بالحديث، وهو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ، فَنَسِيَ أَنْ يَذْكَرَ اللَّهَ عَلَى طَعَامِهِ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ»^(٢)، رواه أبو داود والترمذي، ولا حديث في الوضوء. انتهى.

وفي «السراج الوهاج»^(٣): إن نسي التسمية في أول الطهارة أتى بها إذا ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلوا الوضوء منها. انتهى^(٤).

(١) وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، الإمام والخطيب بجامع السلطان محمد خان بقسطنطينية، له: «ملفق الأبحر»، «غنية المستملي شرح منية المصلي» ما أبقى شيئاً من مسائل الصلاة إلا أورد فيه مع ما فيه من الخلافات على أحسن الوجوه. وله مختصر «الغنية» مشهور بـ«حلي صغير»، (ت ٩٥٦هـ). ينظر: «الشقائق» (ص ٢٩٥-٢٩٦)، «طرب الأمثال» (ص ٤٤٣).

(٢) رواه أبو داود عن عائشة ؓ في (كتاب الأطعمة) (باب التسمية على الطعام) رقم (٣٢٧٥). والترمذي في (كتاب الأطعمة) (باب ما جاء في التسمية على الطعام) رقم (١٧٨١). وابن ماجه في (كتاب الأطعمة) (باب التسمية عند الطعام) رقم (٣٢٥٥). وأحمد في (باقي مسند الأنصار) رقم (٢٣٩٥٤، ٢٤٥٥٥، ٢٥٠٨٩). والدارمي في (كتاب الأطعمة) (باب في التسمية على الطعام) رقم (١٩٣٥).

(٣) «السراج الوهاج شرح مختصر القدوري» لأبي بكر بن علي بن محمد الحَدَّادِي العبادي، أبو العتيق، رضي الدين، الشهير بصنعه. له: «كشف التزليل في تحقيق التأويل» تفسير القرآن، و«شرح منظومة شيخه العاملي في الفقه» و«النور المستنير شرح منظومة النسفي»، و«السراج الوهاج» وقد اختصره في «الجوهر النيرة»، وقد نص الإمام اللُّكْنَوِي في «مقدمة عمدة الرعاية» (١: ١٢) على أنها من الكتب غير المعتمدة، (٧٢٠-٨٠٠هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ١٤١). «الكشف» (٢: ١٦٣١).

(٤) من «غنية المستملي» (ص ٢٢).

وقال الطَّحْطَاوِيُّ في «حواشي مراقي الفلاح» بعد ذكره: ومثله في «الجمهرة»^(١) أي ليكونَ آتِيًّا^(٢) بالمندوب وإن فاتته السُّنَّةُ، كما في «الدر المختار»^(٣). وقالوا: إِنَّهَا عند غسلِ كُلِّ عَضْوٍ مندوبة، ذكره السَّيِّدُ. انتهى^(٤).

وفي «المحيط»: لو قال في ابتداء الوضوء: لا إله إلا الله، والحمد لله، أو أشهد أن لا إله إلا الله، يصيرُ مقيماً لسنَّة التَّسمية. انتهى.

مسألة

اختلفوا في قراءة البسملة في الصَّلَاة عند الشُّروع في القراءة: فالمشهور من مذهب مالك رحمته الله أَنَّهَا مكروهٌ مطلقاً سرّاً كانت أو جهراً، قال الفقيه أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي^(٥) في رسالته «صفة الصَّلَاة»: إن تقول: الله أكبر، لا يجزئ غيره، وترفع يديك حذو^(٦) منكبيك أو دون ذلك، ثُمَّ تقرأ^(٧)، ولا تستفتح بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

(١) «الجمهرة النيرة شرح مختصر القدوري» وهي مختصر «السراج الوهاج» كلاهما للحدادي.

(٢) في الأصل: «آتياً».

(٣) «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» (١: ٧٤).

(٤) من «حاشية الطحطاوي على المراقي» (ص ٦٦).

(٥) وهو عبد الله بن أبي زيد بعد الرحمن النفري القيرواني المالكي، أبو محمد، قال القاضي عياض:

حاز رئاسة الدين والدنيا، ورجل إليه من الأمصار. له: «مختصر المدونة»، و«الرسالة»، و«إعجاز

القرآن»، (٣١٠-٣٨٦ هـ). ينظر: «النجوم الزاهرة» (٤: ٢٠٠)، «مرآة الجنان» (٢: ٤٤١)،

(٦) وقع في الأصل: «حذو»، والمثبت من الرسالة.

(٧) وقع في الأصل: «تقرأ»، والمثبت من الرسالة.

الرَّحِيمِ فِي أَمِّ الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّورَةِ الَّتِي بَعْدَهَا. انْتَهَى^(١).
وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ^(٢) وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا
وَاجِبَةٌ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ كَوَجوبِهما؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا جِزْءٌ مِنْهُمَا
عِنْدَهُمْ.

وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا، أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ
مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَإِنْ رُوِيَ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا.

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِي نَفْسِ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ مَعَ قِرَاءَتِهَا اخْتَلَفُوا فِي
الْجَهْرِ أَيْضًا ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُسَنَّ الْجَهْرَ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ.
وَالثَّانِي: أَنْ يُخَيَّرَ بَيْنَ السِّرِّ وَالْجَهْرِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ^(٣)،
وإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ عَلَى مَا حَكَى الرَّيْلِيُّ، وَقَالَ: كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
يَقُولُ بِالْجَهْرِ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، وَيَسُوغُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتْرَكَ الْأَفْضَلَ؛ لِأَجْلِ
تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ خَوْفًا مِنَ التَّنْفِيرِ، كَمَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِنَاءَ الْبَيْتِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَكُونَ
قَرِيشٌ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَخَشِيَ تَنْفِيرَهُمْ بِذَلِكَ، وَقَدْ نَصَّ

(١) مِنْ «رِسَالَةِ الْقَيْرَوَانِي» (ص ٥٤-٥٥).

(٢) يَنْظُرُ: «التَّنْبِيْهُ» (ص ٢٢).

(٣) وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدَ بْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، لَهُ: «الْمَحَلَّى»، وَ«الْفَصْلُ فِي الْمَلَلِ
وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ»، وَ«الْإِحْكَامُ لِأَصُولِ الْأَحْكَامِ»، (٣٨٤-٤٥٦ هـ). يَنْظُرُ: «وَفِيَّات» (٣: ٣٢٥-

٣٣٠). «مَعْجَمُ الْأَدْبَاء» (٢٣٥-٢٥٧).

أحمد وغيره على ذلك في البسملة، وفي وصل الوتر، وغير ذلك مما فيه العدول من الأفضل إلى الجائز المفضل؛ مراعاة لخلاف المأموم^(١) أو تعريفهم السنة، وهذا أصل كبير في سدّ الذرائع. انتهى^(٢).

والثالث: أنه يُسنُّ السرُّ ويكرهُ الجهر، وهو قول أصحابنا رحمهم الله تعالى. وقال الإثني في «التبيين شرح منتخب حسام الدين»: عندنا لا يجهر، وعند الشافعي يجهر، وقد أدرك أبو حنيفة أنساً وغيره من الصحابة، والحال في أمور الدين أشهر وأظهر للصحابة والتابعين من غيرهم.

وما روي أنه عليه الصلاة والسلام جهر، فقد طعن فيه أئمة الحديث؛ لأن ثدرة الحديث وعدم شهرته فيما فيه ابتلاء دليل الافتراء والتسخير فلا يسمع، وقد قال إبراهيم النخعي^(٣): الجهر بالتسمية بدعة، وهو ممن أدرك أكابر الصحابة. انتهى.

ولندكر أولاً دلائل المخالفين مع أجوبتها، ثم نبسط الكلام على طور مذهبنا:

فنقول: استدل مالك ومَن تبعه من مانعي قراءة البسملة بقول أنس ابن مالك رضي الله عنه: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

(١) في الأصل: «المأمون».

(٢) في «نصب الراية» (١: ٣٢٧).

(٣) وهو إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي الكوفي، أبو عمران، أبو عمار، والنخعي نسبة إلى جسر بن عمرو أحد جدوده، سمي جسر بالنخع؛ لأنه انتزع من قومه، أي بعد عنهم. وهو أحد الأئمة المشاهير، تابعي رأى عائشة رضي الله عنها ودخل عليها. (٤٦ - ٩٦ هـ —). ينظر: «وفيات» (١: ٢٥).

«التقريب» (ص ٣٥).

وخلف أبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ»، لَا يَذْكُرُونَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا
آخِرِهَا». رواه مسلم^(١).

وفي رواية الطحاوي عنه: «قمتُ وراءَ أبي بكر وعمر وعثمان،
فكلُّهم كان لا يقرأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ»^(٢)، فهذا
يدلُّ صريحاً على أنَّه لم تكن هناك قراءة البسملة أصلاً لا سرّاً ولا جهرًا.
والجوابُ عنه على ما ذكره الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: إنَّه
ليس معنى قول أنس رضي الله عنه أنَّهم كانوا لا يذكرون بِسْمِ اللَّهِ مطلقاً؛ لأنَّه إنَّما
عنى بالقراءة القرآن، فاحتمل أنَّهم لم يعدُّوها قرآناً وعدُّوها ذكراً، مثل
سبحانَكَ اللَّهُمَّ وبحمديكَ، فكان ما يُقرأُ من القرآن بعد ذلك ويُستفتحُ
به: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». انتهى^(٣).

وفي «النصب الرأية»: أقوى حُجج المانعين من الجهر حديث أنس رضي الله عنه،
رواه البخاري ومسلم من حديث شعبة، قال: سمعتُ قتادة يُحدِّثُ عَنْ
أنس رضي الله عنه قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ»^(٤).

(١) في (كتاب الصَّلَاة) (باب حَجَّة من قال لا يجهر بالبسملة) رقم (٦٠٦). وفي (كتاب المساجد
ومواضع الصَّلَاة) رقم (٩٤١). والبخاري في (كتاب الأذان) رقم (٧٠١). وغيرهما.

(٢) «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٢).

(٣) «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٣).

(٤) رواه مسلم في (كتاب الصَّلَاة) (باب حَجَّة ...). رقم (٦٠٥). زالنائي في (كتاب الافتتاح) في
(ترك الجهر ...) رقم (٨٩٨). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٢٣٤٥).

وفي لفظٍ لمسلم: «فكانوا يستفتحون القراءة بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، لا يذكرون... الخ»^(١).

ورواه النسائي في «سننه»، وأحمد في «مسنده»^(٢)، وابن حبان بلفظ^(٣): «كانوا يجهرون بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».

وفي لفظ لابن حبان، والنسائي: «فلم أسمع أحداً منهم يجهر بيسم الله»^(٤).

وفي لفظ لأبي يعلى^(٥) في «مسنده»: «فكانوا يفتحون القراءة فيما يجهر به بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾»^(٦).

وفي لفظ للطبراني في «معجمه»، وأبي نعيم في «الحلية»، وابن خزيمة، والطحاوي: «فكانوا يسرون بيسم الله»^(٧).

ورجال هذه الروايات كلهم ثقات يُخرج لهم في «الصحيحين»، وله طرقٌ آخر دون ذلك في الصححة، وكلُّ ألفاظه ترجع إلى معنى واحد، وهي سبعة:

(١) سبق تخريجه (ص ١٠٨).

(٢) لفظ أحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٢٣٨٠) عن أنس رضي الله عنه قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان، وكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم».

(٣) في الأصل: «يلفظ».

(٤) رواه النسائي في (كتاب الافتتاح) (ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم) رقم (٨٩٧).

(٥) وهو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، أبو يعلى، قال الذهبي: كان ثقة صالحاً متقناً يحفظ حديثه. له: «المسند»، (ت ٣٠٧هـ). ينظر: ينظر: «العر»، «الكشف» (٢: ١٦٧٩).

(٦) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٥: ٤٣٤، ٧: ١٨٠، ١١: ٩٠، ١٣: ٤٥٦).

(٧) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٣). وابن خزيمة في «صحيحه» (١: ٢٤٩).

الأول: كانوا لا يستفتحون القراءة بِبِسْمِ اللَّهِ.

والثاني: فلم أسمع أحداً يقرأ: بِسْمِ اللَّهِ^(١).

والثالث: فلم يكونوا^(٢) يَقْرَؤون: بِسْمِ اللَّهِ.

والرابع: فلم أسمع أحداً منهم يجهرُ بِبِسْمِ اللَّهِ.

والخامس: فكانوا لا يجهرون بِبِسْمِ اللَّهِ.

والسادس: فكانوا يُسْرَوْنَ بِبِسْمِ اللَّهِ.

والسابع: فكانوا يَسْتَفْتِحُونَ القراءة بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

وهذا اللفظ هو الذي صحَّحه الخطيبُ وضعَّفَ ما سواه لرواية

الحفاظ له عن قتادة، وجعله اللفظ المحكم عن أنسٍ رضي الله عنه، وجعله غيره

مُتشابهاً، وحمله على الافتتاح بالسورة، وهو غير منافي للألفاظ الأخر

بوجه، حقيقة هذا اللفظ، الافتتاحُ بالآية من غير ذكر التسمية سراً ولا

جهرًا، ويؤكدُه رواية مسلم: «لا يذكرون بِسْمِ اللَّهِ»^(٣).

لكنه محمولٌ على نفي الجهر؛ لأنَّ أنساً إنَّما ينفي ما يُمكنه العلم

^(٤) بانتفائه، فإنه إذا لم يسمع مع القرب عِلِمَ أنَّهم لم يجهرُوا، وأمَّا كون

الإمام لم يقرأها، فهذا لا يمكن إدراكه إلا إذا لم يكن بين التكبير والقراءة

(١) ولفظ: «فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تقلها إذا أنستَ صليتَ، فقل: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ»»، عند الترمذي في (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في ترك الجهر بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيم) رقم (٢٢٧). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٣٣٨٦).

(٢) وقع في الأصل: «يكونا»، والتصويب من «الْبَيِّنَات» (٢: ٢٣٤).

(٣) في (كتاب الصلاة) (باب حُجَّة مَنْ قال لا يجهرُ بالبسملة) رقم (٦٠٦).

(٤) موجودة في «نصب الراية» (١: ٣٢٧)، وساقطة من الأصل.

سكوت يمكن فيه القراءة سرّاً؛ ولهذا استدلّ به على عدم قراءتها من لم ير هاهنا سُكُوتاً، كمالك وغيره.

لكن ثبت في «الصحيحين»: عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّه قال: «يا رسول الله أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ والقراءة، قال: أَقُولُ فيه...» الحديث^(١)، وفي السنن: عن سَمُرَةَ رضي الله عنها وأبيّ بن كَعْبٍ رضي الله عنه، وغيرهما: «إنّهُ كان يَسْكُتُ قَبْلَ القراءة»^(٢).

وإذا كان له سُكُوتٌ لم يكن أنساً رضي الله عنه أن ينفي قراءتها في ذلك السُّكُوت، فيكون غرضُهُ نفي الجهر، يَدُلُّ عليه قوله: «فكانوا لا يَجْهَرُونَ»^(٣)، وقوله: «فلم أسمع أحداً منهم»^(٤)، ولا تعرّض فيه للقراءة سرّاً، إذ لا عِلْمَ لأنس رضي الله عنه بها حتّى يُثَبِّتَهَا أو ينفيها. انتهى^(٥).

وفي رسالة السيوطي المسمّاة بـ«التعظيم والمِنَّة في أنّ أبي رسول الله في الجنّة»: قال بعض الحفاظ: لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما

(١) رواه مسلم في (كتاب المساجد ومواضع الصلّاة) (باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة) رقم (٩٤٠). وتكملة الحديث: «اللَّهُمَّ باعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللَّهُمَّ نَقِّنِي من خطاياي، كما ينقى الثوب الأبيض من الدُّنس، اللَّهُمَّ اغسِلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد».

(٢) رواه النَّسَائِيّ في (كتاب الطهارة) (باب الوضوء بالثلج) رقم (٦٠). وأبو داود في (كتاب الصلّاة) (باب السكنة عند الافتتاح) رقم (٦٦٠). وابن ماجه في (كتاب إقامة الصلّاة والسنة فيها) (باب افتتاح الصلّاة) رقم (٧٩٧). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٠٠٥).

(٣) سبق تخريجه (ص ١٠٨).

(٤) سبق تخريجه (ص ١٠٨-١٠٩).

(٥) من «نصب الراية» (١: ٣٢٧).

عَقْلَنَاهُ، يَعْنِي لاختلافِ الرَّوَاةِ فِي إِسْنَادِهِ وَأَلْفَاظِهِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي «الصَّحِيحِينَ» أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْ هَذَا النَّمطِ، وَهَمَّ فِيهَا بَعْضُ الرَّوَاةِ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ بَيْنَهَا التَّنَادُ، مِنْهَا: حَدِيثُ مُسْلِمٍ فِي نَفْيِ قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ، وَقَدْ أَعْلَاهُ الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ الثَّابِتَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ نَفَى سَمَاعَهَا، فَفَهَمَ مِنْهُ الرَّأْيُ نَفْيَ قِرَاءَتِهَا، فَرَوَاهُ بِالْمَعْنَى عَلَى مَا فَهَمَهُ، فَأَخْطَأَ. انتهى^(١).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الثَّابِتَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه نَفَى الْجَهْرَ بِهَا لَا نَفْيَ قِرَاءَتِهَا مُطْلَقًا، فَلَيْسَ فِيهِ سَنَدٌ لِمَالِكٍ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ قِرَاءَتُهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ، وَضَعُفُ طُرُقِ بَعْضِهَا لَا يَضُرُّ، فَإِنَّ بِاجْتِمَاعِهَا يَحْصُلُ الْحَسَنُ، كَمَا مَرَّ^(٢).

فَرَوَى ابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِمَا»، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْآثَارِ» عَنْ نُعَيْمٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَرَأَ: بِسْمِ اللَّهِ ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: وَالَّذِي ^(٣)نَفْسِي^(٣) بِيَدِهِ إِنَّنِي لِأَشْبِهَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ^(٤).

(١) أي كلام السيوطي في «التعظيم والمنة...» وهي مطبوعة ضمن الرسائل التسع له . دار إحياء العلوم . بيروت.

(٢) (ص ٩٠).

(٣) غير موجودة في الأصل .

(٤) رواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ١٩٩). وابن خزيمة في «صحيحه» (١: ٢٥١)،

والحاكم في «المستدرک» (١: ٣٥٧). وابن حبان في «صحيحه» (٥: ١٠٠).

وروى الترمذيُّ بسنده عن أبي خَالِدٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَفْتَحُ صَلَاتَهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١)، وسندهُ ضعيف. أشارَ إليه الترمذيُّ بقوله: إسناده ليس بذلك؛ وذلك لأجل أبي خَالِدٍ، واسمُهُ هُرْمُزٌ، ويقال: هرم، سئل أبو زرعة عنه، فقال: لا أدري مَنْ هو، لا أعرفه، كذا ذكره ابن أبي حاتم في «الكنى»، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حِبَّانَ في «الثقات»^(٢). كذا في «نصب الرأية»^(٣).

ورواه ابنُ عَدِيٍّ أيضاً عن خَالِدٍ بنِ النَّضْرِ، عن يَحْيَى بنِ أَبِي حَبِيبٍ، عن مُعْتَمِر بنِ سُلَيْمَانَ، عن إِسْمَاعِيل بنِ حَمَّادٍ، عن أَبِي خَالِدٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وقال: هذا الحديث لا يرويه غير معتمر، وهو غيرُ محفوظٍ، وأبو خَالِدٍ مجهول. انتهى^(٤).

وروى الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» وقال: إسناده لا بأس به، عن سليمان بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن حسن، عن أبيه، عن جَدِّهِ عبد الله بن الحسن بن الحسن، عن أبيه عن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه رضي الله عنه، قال: «كان رسولُ الله يقرأُ بِسْمِ اللَّهِ في الصَّلَاةِ»^(٥).

(١) رواه الترمذي في (كتاب الصَّلَاة) (باب مَنْ رَأَى الْجَهْرَ بِسْمِ اللَّهِ...) رقم (٢٢٨).

(٢) «الثقات» (٤: ١٩-٢٠).

(٣) «نصب الرأية» (١: ٤٠٠).

(٤) من «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (١: ٣١١).

(٥) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» (١: ٣٠٢) (باب وجوب قراءة بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في الصَّلَاةِ والجهر بها

واختلاف الروايات في ذلك).

قال الزَيْلَعِيُّ في «نصب الرّاية»: قال شيخنا أبو الحجاج المِزِّي^(١):
هذا إسناده لا تقوم به حُجّة، وسليمان هذا لا أعرفه. انتهى^(٢).

وروى ابنُ خُزَيْمَةَ في «صحيحه»، والحاكمُ في «المستدرک»،
والطّحاوي عن أم سلمة، قالت: «قرأ رسولُ الله^(٣) صَلَّى اللهُ عليه وعلى
آله وسلّم بسم الله في الفاتحة في الصّلاة وعدّها آيةً»^(٤).

وروى الدّارقُطْنِيُّ في «سننه»: عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله كان
إذا افتتح الصّلاة بدأ بيسم الله»^(٥)، وفي سنن عبد الرحمن بن عبد الله
العمرى، عن أبيه، وهما ضعيفان، كما حُكي عن ابن معين.

وروى أيضاً من حديث سلمة بن صالح، عن يزيد أبي خالد، عن
عبد الكريم، عن بريدة^(٦) عن أبيه^(٧) قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أخرج من
المسجد حتّى أُخبرك بآية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيّر، قال:

(١) وهو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي المِزِّي الدمشقي، أبي الحجاج، جمال الدين،
والمِزِّي نسبة إلى المِزّة قرية بظاهر دمشق، قال الأسنوي: كان أحفظ أهل زمانه، ولا سيما الرجال
المتقدمين، وانتهت إليه الرحلة من أقطار الأرض لروايته ودرايته، وكان إماماً في اللغة و التصريف
خييراً طارحاً للتكلف فقيراً. له: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، و«تحفة الأشراف في معرفة
الأطراف»، (٦٥٤-٧٤٢هـ). ينظر: «الوفيات» لابن رافع السلامي (١: ٣٩٦-٣٩٧). «طبقات
الأسنوي» (٢: ٢٥٧-٢٥٨). «التعليقات» (ص ١١٩).

(٢) في «نصب الرّاية» (١: ٤٠١).

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) في «نصب الرّاية» (١: ٤٠١).

(٥) في «سنن الدّارقُطْنِيِّ» (١: ٣٠٤).

(٦) غير موجودة في «الأصل».

فَمَشَى وَتَبَعْتُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَأَخْرَجَ رَجُلَهُ ^(١) وَبَقِيَتْ
الْأُخْرَى ، فَقُلْتُ: أُنْسِي، فَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ، وَقَالَ: بِأَيِّ شَيْءٍ تَفْتَحُ الْقُرْآنَ إِذَا
افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ، قُلْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ، قَالَ: هِيَ هِيَ، ثُمَّ خَرَجَ ^(٢)، وَفِي إِسْنَادِهِ
ضَعِيفَانِ سَلَمَةُ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ، قَالَ أَحْمَدُ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لَيْسَا بِشَيْءٍ،
وِثَالُ هُوَ يَزِيدٌ، قَالَ النَّسَائِيُّ: هُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ. كَذَا نَقَلَ الزَّيْلَعِيُّ ^(٣)
عَنْ ابْنِ الْجَوْزِيِّ.

فهذه الأحاديثُ وغيرها مِنَ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي الْجَهْرِ بِهَا — وَسَيَأْتِي
ذِكْرُهَا — صَرِيحَةٌ فِي رَدِّ قَوْلِ مَالِكٍ وَمَنْ تَبَعَهُ، وَبِهَذَا يَتَحَقَّقُ مَذْهَبُ
أَصْحَابِنَا وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا ثَبَتَ عَنْدهُمْ كَوْنُهَا آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ
وَالسُّورَةِ، اخْتَارُوا افْتِرَاضَهَا. وَعِنْدَنَا لَمَّا لَمْ يَثْبُتْ ^(٤)، لَمْ يَثْبُتْ ^(٥)، وَقَدْ مَرَّ
تَحْقِيقُهُ ^(٦).

بَقِيَ الْكَلَامُ فِي الْجَهْرِ وَالسِّرِّ:

فَالْقَائِلُونَ بِالسِّرِّ اسْتَدْلُوا بِوُجُوهِ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ أَقْوَاهَا حَدِيثُ أَنَسٍ رضي الله عنه ^(٧)، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ، وَلَا
عُثْمَانُ.

(١) غير موجودة في «الأصل».

(٢) في «سنن الدارقطني» (١: ٣١٠).

(٣) في «نصب الراية» (١: ٤٠١).

(٤) أي أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ آيَةٌ مُسْتَقْلَةٌ.

(٥) أي الْجَهْرُ بِهَا.

(٦) فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ (ص ٢٤).

(٧) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ١٠٨-١٠٩).

أما على اللفظ الثاني، والرابع، والخامس، والسادس فظاهر.
وأما الأول، والثالث، فهما وإن دلاً بظاهرهما على نفي قراءتها
مطلقاً، لكنهما مصروفان عنه، لا لكونه مخالفاً للإجماع كما ذكره
الشيخ عبد الحق الدهلوي^(١) في «اللمعات شرح المشكاة»: فإن الإجماع
ممنوع، كيف ولو كان لعرفه مالك ومن تبعه.

بل لما مر من أن النفي إنما يكون فيما به علم، وظاهر أن عدم
القراءة سرّاً أيضاً مما لا يصلح علم أنس ﷺ إليه، فلا بد أن يكون معناه لا
يقرونها جهراً، كيف وقد فسرهُ اللفظ الآخر، والروايات بعضها يفسرُ
بعضاً.

وأما السابع: فهو أيضاً كالصريح، وتأويله المنقول عن الشافعي
ضعيف.

قال الترمذي: بعد إخراجه هذا حديث حسن صحيح، والعمل على
هذا عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
والتابعين ومن بعدهم كانوا يستفتحون القراءة بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ».

(١) وهو عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الترك البخاري ثم الدهلوي الحنفي، قال الإمام
اللكوني: عالم الشريعة والحقيقة، ماهر العلوم الظاهرة والباطنة ذو التصانيف الشهيرة المفيدة. له:
«جذاب القلوب إلى طريق المحبوب»، و«فتح المنان في مذهب أبي حنيفة النعمان»، و«شرح سفر
السعادة»، (٩٥٨-١٠٥٢هـ). ينظر: «نزهة الخواطر» (٥: ٢٠٦-٢١٣). «الكشف» (٥٨١)،
«إيضاح المكنون» (٤: ١٧٤).

وقال الشَّافِعِيُّ: إِنَّ معنى هذا الحديث أَنَّهُمْ كانوا يفتتحون القراءة بِـ﴿الْحَمْدُ﴾، معناه أَنَّهُمْ كانوا يبدؤون بِفَاتِحَةِ الكتابِ قَبْلَ السُّورَةِ، وليس معناه أَنَّهُمْ كانوا لا يقرءون بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وكان الشَّافِعِيُّ يرى أَن يبدأ بِسْمِ اللَّهِ، وَأَن يَجْهَرَ بِهَا إِذَا جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ. انتهى^(١).
فهذا الكلامُ كما تراه يُشيرُ إلى أَن تَأْوِيلَ الشَّافِعِيِّ ليس بِمَقْبُولٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ.

وقال الزَّيْلَعِيُّ في «نصب الرِّأْيَةِ»: حَمَلُ الافتتاح بِـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، على السُّورَةِ لا الآيَةِ، مما تَسْتَبْعِدُهُ الْقَرِيجَةُ وَتَمُجُّهُ الْأَفْهَامُ الصَّحِيحَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْعِلْمِ الظَّاهِرِ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ، كَمَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْفَجَرَ رَكَعَتَانِ وَالظُّهْرَ أَرْبَعٌ، فَلَيْسَ فِي نَقْلِ مِثْلِ هَذَا فَائِدَةٌ، فَكَيْفَ يَظُنُّ أَنَّ أَنْسَاءَ ﷺ قَصَدَ تَعْرِيفَهُمْ بِهَذَا، وَإِنَّمَا مِثْلُ هَذَا مِثْلُ أَنَّ يَقُولُ: فَكَانُوا يَرْكَعُونَ قَبْلَ السَّجْدِ أَوْ فَكَانُوا يَجْهَرُونَ فِي الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ. وَأَيْضًا: فَلَوْ أُريدَ بِهِ سُورَةُ الْحَمْدِ لَقِيلَ: كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ أَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَوْ بِسُورَةِ الْحَمْدِ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي تَسْمِيَّتِهَا عِنْدَهُمْ. وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهَا بِـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ وَلَا عَنْ التَّابِعِينَ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ.

وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهَا بِالْحَمْدِ فَعُرْفٌ مُتَأَخِّرٌ، يَقُولُونَ: فَلَانْ قَرَأْ سُورَةَ الْحَمْدِ، وَأَيْنَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: « فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

(١) أي كلام الترمذي في (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في افتتاح القراءة بِـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾)، رقم (٢٢٩).

«الْعَالَمِينَ»^(١)، فَإِنْ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِهِ السُّورَةُ إِلَّا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا سِفْتَاحُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ»، وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ أَرَادَ السُّورَةَ.

قُلْنَا: هَذَا مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى، وَالصَّحِيحُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢): عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْهُ^(٣)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٤)، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا».

ثُمَّ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٥)، عَنِ الْوَلِيدِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَذْكُرُ ذَلِكَ، هَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَاطِفاً لَهُ عَلَى حَدِيثِ قَتَادَةَ.

وَهَذَا اللَّفْظُ الْمَخْرَجُ فِي الصَّحِيحِ هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّفْظُ الْآخَرُ إِنْ كَانَ مُحْفُوظاً فَهُوَ مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى. انْتَهَى^(٥).

وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بَوَجهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِنَّ أَنْسَأَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ إنْكَارُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ، فَرَوَى أَحْمَدُ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنْسَأَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(١) سبق تخريجه (ص ١٠٨).

(٢) فِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ) (بَابُ حَجَّةٍ مَنْ قَالَ لَا يَجْهَرُ بِالسُّلَّةِ) رَقْم (٦٠٦).

(٣) أَبِي عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ. كَمَا فِي مُسْلِمٍ.

(٤) نَفْسُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

(٥) فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٠٧-٤٠٨) مُحْتَصِراً.

«أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَوْ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، فَقَالَ: إِنَّكَ لَتَسْأَلُنِي عَنْ شَيْءٍ مَا أَحْفَظُهُ، أَوْ مَا سَأَلَنِي أَحَدٌ قَبْلَكَ»^(١)، قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

والجوابُ عنه على ما في «البنية»^(٢): أن هذا لا يُقاوم ما ثبتَ عنه خلافةُ في الصَّحِيحِ، على أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَسِيًّا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَكِبْرِهِ، وَقَدْ وَقَعَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرًا، مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا سَأَلَهُ عَنْ ذِكْرِهَا فِي الصَّلَاةِ لَا عَنِ الْجَهْرِ وَالسِّرِّ.

وثانيهما: أَنَّ أَنَسًا رضي الله عنه كَانَ صَبِيًّا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ الْجَهْرَ بِالتَّسْمِيَةِ.

والجوابُ عنه على ما نَقَلَهُ الزَّيْعَلِيُّ عَنِ الْعَلَامَةِ ابْنِ عَبْدِ الْهَادِي^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ كَانَ عَمْرُ أَنَسٍ رضي الله عنه حِينَ هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَمَاتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَهُ عَشْرُونَ سَنَةً، فَهَلْ يُتَوَصَّرُ أَنَّ يُصَلِّيَ أَنَسٌ خَلْفَهُ عَشْرَ سِنِينَ، وَلَا يَسْمَعُ يَوْمًا الْجَهْرَ.

وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، فَنَقُولُ: هُوَ لَمْ يَكُنْ صَبِيًّا زَمَنَ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ حَكَى عَنْهُمْ الْإِخْفَاءَ.

(١) فِي «مُسْنَدِ أَحْمَد» (٣: ٢٧٣). وَ«سُنَنِ الدَّارِقُطَنِيِّ» (١: ٣١٦).

(٢) (٢: ٢٣٧).

(٣) وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيِّ الصَّالِحِيِّ الدُّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، شَمْسُ الدِّينِ، الْمَعْرُوفُ

بِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «تَنْقِيحُ التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ التَّعْلِيقِ»، وَ«شَرْحُ التَّسْهِيلِ»، (٥٠٥-٧٠٥هـ).

٧٤٤هـ). يَنْظُرُ: «الذَّرَرُ الْكَامِنَةُ» (٣: ٣٣١-٣٣٢). «الْكَشْفُ» (٢: ١٠٧٠).

وثانيها: ما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي من حديث أبي نعامه الحنفي^(١)، واسمه قيس بن عباية، عن ابن عبد الله بن مغل، قال: «سمعت أبي وأنا في الصلاة أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: أي بُنَيَّ مُحَدَّث، إِيَّاكَ وَالْحَدَّث، قال: ولم أرَ أحداً من أصحاب رسول الله كان أبغضَ إليه الحديثُ في الإسلام^(٢)، قال: وقد صَلَّيْتُ مع رسول الله، ومع أبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تَقُلْهَا أَنْتَ، إِذَا صَلَّيْتَ فَقُلْ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾»^(٣).

قال الترمذي: حديث عبد الله بن مغل، حديث حسن، والعملُ عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ﷺ، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق لا يرون أن يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، قالوا: ويقولها في نفسه. انتهى.

وقال النووي في «الخلاصة» معترضاً على هذا الوجه: وقد ضَعَّف الحفاظ هذا الحديث، وأنكروا على الترمذي تحسينه كابن خزيمة وابن

(١) وقع في الأصل: «الحنفي»، والتصويب من «قذوب الكمال» (٢: ٢٤)، وقال الحفاظ ابن حجر في «التقريب» (ص ٣٩٣): ثقة، مات بعد عشرة ومئة.

(٢) في «الترمذي»: «يعني منه».

(٣) رواه الترمذي في (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في ترك الجهر...) رقم (٢٢٧). وأحمد في (مسند

المدنيين) رقم (١٦١٨٤). والنسائي في (كتاب الافتتاح) (ترك الجهر...) رقم (٨٩٨). وابن

ماجه في (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها) (باب افتتاح القراءة) رقم (٨٠٧).

عبد البرّ والخطيب، وقالوا: إن مداره على ابن عبد الله بن مُعَفَّلٍ، وهو مجهول. انتهى^(١).

والجواب عنه على ما في «نصب الرّاية»، وغيره: أنّه قد رواه أحمد أيضاً في «مُسْنَدِهِ» من حديث أبي نعمة عن بني عبد الله بن مُعَفَّلٍ، قال: كان أبونا إذا سمع أحداً منّا يقول بسم الله يقول: «أي بني صَلَّيتُ مع رسول الله وأبي بكرٍ وعمر، فلم أسمع أحداً منهم يقول: بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ».

ورواه الطَّبْرَانِيُّ في «مُعْجَمِهِ»: عن عبد الله بن يَزِيدٍ، عن ابن عبد الله بن مُعَفَّلٍ، عن أبيه، قال: صَلَّيتُ خلفَ إمامٍ فَجَهِرَ بِبِسْمِ اللَّهِ، فلمَّا فرَغَ من صَلَاتِهِ قال أبي: «ما هذا الذي أراك أن تجهر به، فأني قد صَلَّيتُ مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وسلّم وأبي بكرٍ وعمر، فلم يجهروا به».

ثم أَخْرَجَهُ عن أبي سفيان بسنده عن يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ، قال: «صَلَّيتُ خلفَ إمامٍ فَجَهِرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ...» الحديث. فهؤلاء ثلاثةٌ رَوَوْا هذا الحديثَ عن ابن عبد الله بن مُعَفَّلٍ، عن أبيه. وفيه أبو نعمة قيسُ بنُ عُبَايَةَ، وقد وثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وغيرُهُ، بل قال ابنُ عبد البر: إنّهُ ثِقَةٌ عند جميعهم.

وقال الخطيب: لا أعلم أحداً رماه ببدعةٍ في دينه ولا كذبٍ في روايته، وعبدُ الله بنُ^(٢) يَزِيدٍ أشهر من أن يُثْنَى عليه.

(١) في «نصب الرّاية» (١: ٤٠٨)، و«النباية» (٢: ٢٣٥).

(٢) في الأصل: «ابن» غير موجود.

وأبو سُفيان وإن تُكَلِّمَ فيه، لكنه يَنْجَبِرُ^(١) بما تابعه عليه الثقات، وهو الذي سُمِّيَ ابن عبد الله بن مُعْفَلٍ، وبنوه الذين روى عنهم أحمد: يزيد، وزباد، ومحمد، والتَّسَائِيُّ وابنُ حَبَّانٍ: يَحْتَجُّونَ بِمِثْلِ هَؤُلَاءِ، مع أنَّهم ليس أحدٌ منهم روى حديثاً مُنْكَراً، ليس^(٢) له^(٣) شاهدٌ ولا مُتابع، حتَّى يخرجَ بسببه.

فأمَّا يزيد: فهو الذي سُمِّيَ في هذا الحديث.

وأما محمد: فروى له الطُّبراني: عنه، عن أبيه مرفوعاً: «ما من إمام بَيِّتُ غاشاً لرعيته إلا حَرَّمَ اللهُ عليه الجنة»^(٤).

وزيادٌ أيضاً: روى له الطُّبراني: عنه، عن أبيه مرفوعاً: «لا تحذفوا، فَإِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيْدٌ، وَلَا يُنْكَأُ الْعَدُوُّ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ، وَيَفْقَأُ^(٥)» العين»^(٥).

وبالجملة: فهذا حديثٌ صريحٌ في عدم الجهر بالتَّسمية، وهو وإن لم يكن من أقسام الصَّحيح، فهو لا ينزلُ عن درجة الحسن، والحسنُ يَحْتَجُّ به لا سيما إذا تعدَّدتْ شواهده.

والذين تكلَّموا فيه وتركوا الاحتجاج به، قد احتجُّوا في هذه المسألة بما هو أضعفُ منه، بل احتجَّ الخطيبُ بما يعلمُ هو أنَّه موضوع. ولم

(١) في «النصب الراية» (١: ٤٠٩): «يعتبر».

(٢) ساقطة في الأصل، وأثبتها من «النصب الراية» (١: ٤٠٩).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٢٠٧).

(٤) في الأصل: «يقفأ».

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (١: ٢٧٢).

يُحَسِّنُ الْبَيْهَقِيُّ فِي تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ، إِذْ قَالَ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ فِي كِتَابِ «الْمَعْرِفَةِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي نَعَامَةَ بِسَنَدِهِ الْمُتَقَدِّمِ^(١): هَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو نَعَامَةَ: قَيْسُ بْنُ عُبَايَةَ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ، لَمْ يَحْتَجْ بِهِمَا صَاحِبَا الصَّحِيحِ، فَقَوْلُهُ: تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو نَعَامَةَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ^(٢) وَأَبُو سَفْيَانَ.

وقوله: لَمْ يَحْتَجْ بِهِمَا صَاحِبَا الصَّحِيحِ، لَيْسَ هَذَا لَازِمًا فِي صَحَّةِ الْإِسْنَادِ.

وَلَكِنْ سَلَّمْنَاهُ، قُلْنَا: إِنَّهُ حَسَنٌ، وَالْحَدِيثُ الْحَسَنُ يَحْتَجُّ بِهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَرَكَ الْجَهْرَ كَانَ مِيرَاثًا عَنْ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَتَوَارَثُهُ خَلْفُهُمْ عَنْ سَلَفِهِمْ، وَهَذَا وَحْدَهُ كَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةَ دَائِمَةٌ صَبَاحًا وَمَسَاءً، فَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ بِهَا دَائِمًا لَمَا وَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَاشْتِبَاهٌ، وَلَكِنْ مَعْلُومًا بِالْإِضْطِرَارِ.

وَلَمَّا قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: لَمْ يَجْهَرُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا خَلَفَاؤُهُ. وَلَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعْقَلٍ ذَلِكَ. وَلَمَّا اسْتَمَرَّ عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مُحَرَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَمَقَامِهِ عَلَى تَرَكَ الْجَهْرِ يَتَوَارَثُهُ آخَرُهُمْ عَنْ أَوَّلِهِمْ، وَذَلِكَ جَارٍ عِنْدَهُمْ بِمَجْرَى الصَّاعِ وَالْمَدَّةِ، بَلْ أَبْلَغَ مِنْ ذَلِكَ؛

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «الْمُقَدِّم»، وَالتَّحْدِثُ مِنْ «نَصَبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٠٩).

(٢) فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٠٩): «بَرِيدَةً».

لاشتراك^(١) جميع المسلمين في الصَّلَاة؛ ولأنَّ الصَّلَاةَ تتكرَّرُ^(٢) في كلِّ يومٍ وليلة، وكم من إنسان لا يحتاجُ إلى الصَّاع ولا مدَّة،^(٣) ومَن يحتاجُ بمكث مدَّة لا يحتاجُ إليه^(٤)، ولا يَظُنُّ عاقلٌ أن أكابرَ الصَّحابة كانوا يُواظِبون على خلافٍ ما كان رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم يفعلُه^(٥).

وثالثها: ما رواه مسلم عن بُدَيْلِ بْنِ^(٦) مَيْسَرَةَ، عن أبي الجوزاء، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم يَسْتَفْتِيهِ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ والقِرَاءَةِ بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٧)». ورواه أبو نُعَيْمٍ أيضاً في «الحلية»^(٨) في ترجمة بديل: عن عبدِ الله بنِ جعفر، عن يونس بن حبيب، عن أبي داود الطَّيَالِسِيِّ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ بديل: بصري ثقة، عن أبيه بديل عن أبي الجوزاء عنها.

واعترضَ عليه: بأنَّ أبا الجوزاء لا يُعرَفُ له سماعٌ عن عائشة.

والجوابُ عنه: أنَّه يكفي في صحَّةِ هذا الحديثِ أنَّه أودعه مسلمٌ في «صحيحه».

(١) وقع في الأصل: «لاشتراك»، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٠٩).

(٢) في الأصل: «يتكرر».

(٣) وقع في الأصل: ومَن يحتاجُ إليه بعد مدَّة، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٠٩).

(٤) انتهى كلامُ الرُّيْلِيِّ من «نصب الراية» (١: ٤٠٨-٤٠٩).

(٥) في الأصل: «من».

(٦) رواه مسلم في (كتاب الصَّلَاة) (بَابُ مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ...) رقم (٧٦٨).

(٧) «حلية الأولياء» (٣: ٤٣).

وأبو الجوزاء: اسمه أوس، وهو ثقة، تلقاه العلماء بالقبول^(١)، قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: أوس بن عبد الله الربيعي، أبو الجوزاء البصري. روى عن: أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة،^(٢) وابن عمرو وصفوان بن عسال. وعنه^(٣): أبو الأشهب، وبديل بن^(٤) مسيرة، وعمرو بن مالك، وقتادة، وغيرهم. قال البخاري: في إسناده نظر، وحكى البخاري عن يحيى بن سعيد: إنه قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين^(٥). قلت: قال ابن أبي حاتم في «المراسيل»: أبو الجوزاء عن عمرو وعلي: مرسل^(٦). وقال العجلي: هو بصري تابعي ثقة.

وقال ابن حبان: في «الثقات»: كان عابداً فاضلاً، وقول البخاري في إسناده نظر، إنما قاله عقب حديث رواه له في «التاريخ»^(٧) من رواية عمرو بن مالك النكري^(٨): وهو ضعيف عنده^(٩).

وقال ابن عدي: «حدث عنه^(١٠) عمرو بن مالك قدر عشرة

(١) في «البنية» (٢: ٢٢١).

(٢) غير موجودة في الأصل.

(٣) أي روى عنه.

(٤) في الأصل: «من».

(٥) انتهى كلام البخاري من «تاريخه الكبير» (٢: ١٦).

(٦) انتهى كلام ابن أبي حاتم من «المراسيل» (١: ١٧).

(٧) (٢: ١٦).

(٨) وقع في الأصل: البكري، والمثبت من «الثقات».

(٩) انتهى من كلام ابن حبان من «الثقات» (٤: ٤٢).

(١٠) وقع في الأصل: حديث، والمثبت من «الكامل»، و«التهذيب».

أحاديث كلها غير محفوظة، وأبو الجوزاء روى عن الصحابة، وأرجو أنه لا بأس به، وقول البخاري: في إسناده نظر، معناه أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة عليهما السلام وغيرهما، لا أنه ضعيف، وأحاديثه مستقيمة^(١).

قلت: حديثه عن عائشة عند مسلم في الافتتاح بالتكبير، وذكر ابن عبد البر في «التمهيد» أيضاً أنه لم يسمع منها.

وقال جعفر الفريابي^(٢) في كتاب «الصلاة»: حدثنا مزاحم بن سعيد، ثنا ابن المبارك، ثنا إبراهيم بن طهمان، حدثنا بديل، عن أبي الجوزاء، قال: أرسلت رسولا إلى عائشة يسألها، فذكر الحديث. فهذا ظاهره أنه لم يُشافها، لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك. انتهى كلامه^(٣).

ورابعها: ما رواه أبو بكر الرازي في «أحكام القرآن»: أخبرنا أبو الحسن الكرخي، حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا معاوية بن هشام، عن محمد بن جابر، عن حماد، عن إبراهيم، عن عبد الله بن مسعود عليه السلام، قال: «ما جهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة مكتوبة ببسم الله الرحمن الرحيم ولا أبو بكر ولا عمر»^(٤).

(١) انتهى كلام ابن عدي من «الكامل» (١: ٤١١).

(٢) وهو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، أبو بكر، قال الذهبي: صاحب التصانيف، وكان أحد أوعية العلم. له: «السنن»، و«مناقب مالك»، و«أحكام العيدين» (٢٠٧-٣٠١هـ—).

ينظر: «المعر» (٢: ١١٩)، «مرآة الجنان» (٢: ٢٣٨).

(٣) أي ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١: ٣٠٠-٣٠١).

(٤) في «أحكام القرآن» للخصاص (١: ٢٢).

واعترضَ عليه بأنَّ مُحَمَّدَ بنَ جابرٍ تَكَلَّمَ فيه غيرَ واحدٍ من الأئمَّة. وإبراهيمُ لم يلقَ ابنَ مسعودٍ عليه السلام كما قاله الزَّيْلَعِيُّ^(١)، فهو ضعيفٌ ومنقطع.

وجوابه: إنَّه وإن كان بنفسه ممَّا لا يقوم به حُجَّة، لكنَّه ممَّا يقعُ شاهداً لغيره من الأحاديث الواردة في عدم الجهرِ بالبَّتَّة، وهو المقصود. وخامسها: ما رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مُصَنَّفِهِ»: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَرْزَبَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام: «إنَّه كان يخفي بسم الله الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ، والاستعاذة، وربَّنَا لك الحمد»^(٢).

وسادسها: ما رواه مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ في كتاب «الآثار»: حَدَّثَنَا أَبُو حَنيفة، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِي، قَالَ: أَرْبَعٌ يَخْفِيهِنَّ الْإِمَامُ: التَّعُوذُ، وَالتَّسْمِيَةُ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، وَآمِينَ^(٣).

ورواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَيْضاً في «مُصَنَّفِهِ»: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ حَمَّادٍ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ عَوْضٌ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ: رَبَّنَا لك الحمد، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: خَمْسٌ يَخْفِيهِنَّ الْإِمَامُ، فَذَكَرَ، وَزَادَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ^(٤).

فهذه أخبارٌ صحيحةٌ صريحةٌ في الإسرار بالتَّسْمِيَةِ.

(١) في «الانصب الراية» (١: ٣٣٥).

(٢) «المصنف ابن أبي شيبة» (١: ٤٤٨)، و«الانصب الراية» (١: ٤٠١)، و«البنية» (٢: ٢٢٥).

(٣) في «الانصب الراية» (١: ٤٠١-٤٠٢)، و«البنية» (٢: ٢٢٥).

(٤) في «المصنف عبد الرزاق» (٢: ٨٣)، و«الانصب الراية» (١: ٤٠٢).

وأما الذاهبون إلى الجهر، فاستندوا بوجوه كثيرة:

الأول: وهو أجودها، وليس في الصحاح^(١) الستة غيره، ما رواه

التسائي في «سننه» في (باب الجهر بيسم)^(٢): أخبرنا محمد بن عبد الله بن

عبد الحكم، حدثنا^(٣) شعيب، حدثنا الليث ابن سعد، عن^(٤) خالد بن

يزيد، عن سعيد بن أبي هال، عن نعيم المجر، قال: «صليت وراء أبي

هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأمر القرآن، حتى قال^(٥): «غير

المغضوب عليهم، ولا الضالين»، فقال: آمين، فقال الناس: آمين...»

الحديث^(٦)، وفي آخره، فلما سلم قال: «إني لأشبهكم صلاة برسول

الله»^(٧).

ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، وابن خزيمة في

«صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، وقال: إنه على شرط الشيخين، ولم

(١) إطلاق الصحاح الستة تجوزاً، والمقصود هو صحيح البخاري وصحيح مسلم والسنن الأربعة:

للتسائي وأبي داود والترمذي وابن ماجة.

(٢) في التسائي في «قراءة بسم الله الرحمن الرحيم».

(٣) في التسائي: «عن»

(٤) في التسائي: «حدثنا».

(٥) في التسائي: «إذا بلغ».

(٦) تكلمة الحديث في التسائي «ويقول كلما سجد الله أكبر وإذا قام من الجلوس في اليائسين، قال

الله أكبر وإذا سلم قال: والذي نفسي بيده».

(٧) رواه التسائي في (كتاب الافتتاح) في (قراءة بسم الله...) رقم (٨٩٥). انفرد به التسائي. وفي

«صحيح ابن حبان»، (٥: ١٠٠)، و«صحيح ابن خزيمة» (١: ٣٤٢)، و«سنن الدارقطني» (١:

يُخْرِجَاهُ ، وَالذَّارِقُطْنِيَّ فِي «سُنَنِهِ» ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَرَوَاهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ ، وَالْيَهِتَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ» ، وَقَالَ : إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ .

الثَّانِي: مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ عَنْ أَبِي أُوَيْسٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ جَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ^(١) .

الثَّالِث: مَا رَوَاهُ الذَّارِقُطْنِيَّ ^(٢) عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : «عَلَّمَنِي جَبْرِيلُ الصَّلَاةَ ، فَقَامَ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ قَرَأَ : بِسْمِ اللَّهِ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» ^(٣) .

الرَّابِع: مَا رَوَاهُ أَيْضاً ^(٤) ، عَنْ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَنْفِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي نُوحُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ ، عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا قَرَأْتُمْ أُمَّ الْقُرْآنِ ، فَأَقْرَأُوا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَإِنَّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ ، وَأُمُّ الْكِتَابِ وَالسَّبْعِ الْمَثَانِي ، وَبِسْمِ اللَّهِ إِحْدَى آيَاتِهَا» .

الخَامِس: مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ، وَقَالَ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ ، لَا أَعْلَمُ فِي رَوَايَتِهِ مَنْسُوباً إِلَى الْجَرَحِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَثْمَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

(١) رَوَاهُ الذَّارِقُطْنِيَّ فِي «سُنَنِهِ» (١ : ٣٠٦) ، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٤ : ١٨٢-١٨٤) ، وَفِي «نَصَبِ

الرَّايَةِ» (١ : ٤١٧) .

(٢) فِي «سُنَنِ الذَّارِقُطْنِيَّ» (١ : ٣٠٧) .

(٣) فِي «سُنَنِ الذَّارِقُطْنِيَّ» (١ : ٣٠٧) .

(٤) أَيْ الذَّارِقُطْنِيَّ فِي «سُنَنِهِ» (١ : ٣١٢) .

الرَّحْمَنِ بْنِ أَسَدِ الْمُؤَذِّنِ، حَدَّثَنَا قَطَرٌ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ، عَنْ عَلِيٍّ وَعَمَّارٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَجْهَرُ فِي الْمَكْتُوباتِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ»^(١).

ورواه البيهقي عن الحاكم بسنده ومثله، وقال: إسناده ضعيف.
 وروى الدارقطني في «سننه» عن أسد بن زيد، عن عمرو بن سمرّة،
 عن جابر الجعفي، عن أبي الطفيل عنهما، نحوه^(٢).

السادس: ما روى الدارقطني، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن
 عمر بن علي بن أبي طالب، حدّثني عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ رضي الله
 عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَجْهَرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي السُّورَتَيْنِ جَمِيعاً،
 الْفَاتِحَةِ وَالَّتِي بَعْدَهَا»^(٣).

السابع: ما رواه الحاكم: عن عبد الله بن عمر وابن حسان، حدّثنا
 شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كَانَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ»^(٤).

قال الحاكم: إسناده صحيح وليس له علّة، وقد احتجّ البخاريّ
 بسالم هذا وهو ابن عجلان، واحتجّ مسلمٌ بشريك.

(١) في «مستدرک الحاكم» (١: ٤٣٩).

(٢) في «سنن الدارقطني» (١: ٣٠٢)، و«المعجم الكبير»، (١١: ١٨٥).

(٣) في «سنن الدارقطني» عن عليّ رضي الله عنه (١: ٣٠٢)، رقم (٢). وعن ابن عباس (ج ١/ص ٣٠٤) رقم

(٩). ولفظ «الْفَاتِحَةِ وَمَا بَعْدَهَا» لم أقف عليه في «سنن الدارقطني».

(٤) في «مستدرک الحاكم» (١: ٢٦٦).

الثامن: ما روى الدَّارَقُطْنِيُّ: عن عبد السَّلامِ أبي الصَّلَتِ الهُرَوِيِّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بنِ العَوَامِ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْهُ^(١)، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ فِي الصَّلَاةِ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٢).

ورواه البَزَّازُ في «مسنده»: عن الْمُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه^(٣).

التاسع: ما رواه البَيْهَقِيُّ في «سننه»: من طريق إِسْحَاقِ بنِ رَاهَوِيَةَ، عَنْ مُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بنَ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَقْرَأُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ، يَعْنِي يَجْهَرُ بِهَا»^(٤).

العاشر: ما رواه الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ رَشْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ خَيْثَمٍ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جَبْرِ: إِنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ فِي السُّورَتَيْنِ بِبِسْمِ اللَّهِ^(٥).
وقال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كَانَ يَجْهَرُ بِهَا فِيهِمَا».

(١) أي «ابن عباس» كما في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» أيضاً .

(٢) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» عن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه (١: ٣٠٣) رقم (٦)، وعن أَنَسٍ رضي الله عنه (١: ٣٠٨) رقم

(٢٦) .

(٣) في «نصب الرأية» (١: ٤٢٣) .

(٤) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» عن عَلِيِّ رضي الله عنه (١: ٣٠٢) .

(٥) في «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ» (١: ٣٠٤) .

الحادي عشر: ما رواه الدارقطني: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مِرْوَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِك، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رضي الله عنه، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(١).

الثاني عشر: ما رواه الخطيب عن عبادة بن زياد الأسدي، عن أبي يونس بن أبي يعقوب، عن الْمُعْتَمِرِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مُسْلِمٍ، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَمْرِو فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي السُّورَتَيْنِ، فَقِيلَ لَهُ: فَقَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى قَبِضَ، وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى قَبِضَ، وَخَلْفَ عُمَرَ حَتَّى قَبِضَ، فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِهَا فِي السُّورَتَيْنِ، فَلَا أَدْعُ الْجَهَرَ بِهَا حَتَّى أَمُوتَ»^(٢).

الثالث عشر: ما رواه الدارقطني: عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زِيَادِ الضَّبِّيِّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ فِطْرِ^(٣) بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنْ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّنِي جُبْرِيلُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٤).

الرابع عشر: ما رواه الدارقطني: عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ بَشْرِ الْكُوفِيِّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ

(١) في «سنن الدارقطني» (١: ٣٠٥).

(٢) في «نصب الراية» (١: ٤٢٦)، و«البنية» (٢: ٢٧٧).

(٣) وقع في الأصل: فطر، والتصويب من «السنن».

(٤) في «سنن الدارقطني» (١: ٣٠٩).

حَبِيبٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ حَبِيبٍ الطَائِفِيُّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو، وَكَانَ
بَدْرِيًّا، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ،
فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَاةِ الْغَدَاةِ وَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ»^(١).

الخَامِسَ عَشَرَ: مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»: عَنْ عَمْرِو بْنِ هَارُونَ
بْنِ جَرِيحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ
بِسْمِ اللَّهِ، فَعَدَّهَا آيَةً، وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آيَتَيْنِ، وَ﴿الرَّحْمَنُ
الرَّحِيمُ﴾ ثَلَاثَ آيَاتٍ»^(٢).

السَّادِسَ عَشَرَ: مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ»، وَالذَّارِقُطْنِيُّ مَنْ
حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ الْمُعْتَمِرِ بْنِ
سُلَيْمَانَ مِنَ الصَّلَوَاتِ مَا لَا أُحْصِيهَا الصُّبْحَ وَالْمَغْرِبَ، فَكَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ
اللَّهِ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ وَبَعْدَهَا، وَقَالَ الْمُعْتَمِرُ: مَا آلُو أَنْ اقْتَدِيَ بِصَلَاةِ أَبِي، وَقَالَ
أَبِي: مَا آلُو أَنْ اقْتَدِيَ بِصَلَاةِ أَنَسٍ، وَقَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: «مَا آلُو أَنْ اقْتَدِيَ
بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ»^(٣). وَقَالَ الْحَاكِمُ: رُوَاهُ
كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ.

السَّابِعَ عَشَرَ: مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ:

(١) فِي «سُنَنِ الذَّارِقُطْنِيِّ» (١: ٣١٠).

(٢) فِي «مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ» (١: ٣٥٦).

(٣) فِي «مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ» (١: ٣٥٨). وَ «سُنَنِ الذَّارِقُطْنِيِّ» (١: ٣٠٨).

«صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ وَعَلِيٍّ، فَكُلُّهُمْ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(١).

الثَّامِنَ عَشَرَ: مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمِّ»، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ الْجَهْرِ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَالْبَيْهَقِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّهُ قَدِمَ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى بِهِمْ، وَلَمْ يقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَمْ يُكَبِّرْ إِذَا خَفَضَ وَإِذَا رَفَعَ، فَنَادَاهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ حِينَ سَلَّمَ: يَا مَعَاوِيَةُ، أَسْرَقْتَ صَلَاتَكَ، أَيْنَ بِسْمِ اللَّهِ؟ وَأَيْنَ التَّكْبِيرُ؟ فَلَمَّا صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ، وَكَبَّرَ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا»^(٢).

التَّاسِعَ عَشَرَ: مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخُلَفَاءِ»، وَالطُّحَاوِيُّ، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ، فَجَهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ، وَكَانَ أَبِي يَجْهَرُ بِهَا»^(٣).

الْعَشْرُونَ: مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ: مِنْ طَرِيقِ الدَّارِقُطْنِيِّ بِسُنَدِهِ، عَنْ عِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ وَعَلِيًّا كَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٤).

الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَطَاءَ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، كُلُّهُمْ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(٥).

(١) فِي «مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ» (١: ٣٥٩).

(٢) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمِّ» (١: ١٠٨).

(٣) فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٣٣).

(٤) فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ (١: ٤٣٤).

(٥) فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ (١: ٤٣٤).

الثاني والعشرون: ما رواه الخطيبُ من طريق الدَّارَقُطْنِيِّ، عن الحسن بن محمد بن عبد الواحد، حدَّثنا الحسن بن الحسين، حدَّثنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن صالح بن نبهان، قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وابنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَكَانُوا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ»^(١).

الثالث والعشرون: ما رواه الخطيبُ عن مُحَمَّد بن أبي السَّري، عن الْمُعْتَمِرِ، عن حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عن بكرِ عبدِ الله المزني، قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ عبدِ الله بن الزَّبير، فَكَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ، وَقَالَ: مَا يَمْنَعُ أَمْرَاؤَكُمْ أَنْ يَجْهَرُوا بِهَا إِلَّا الْكِبَرُ»^(٢).

الرَّابِعُ والعشرون: ما أخرجه الخطيب، عن ابنِ^(٣) أبي داود، عن أخي ابن وهب، عن عمِّه، عن مالكٍ وابنِ عُيَيْنَةَ، عن حُمَيْدٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي الْفَرِيضَةِ»^(٤).

الخامس والعشرون: ما رواه الدَّارَقُطْنِيُّ، عن عمرَ بنِ حفصِ المَكِّيِّ، عن ابنِ جريج عن عطاء، عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَتْرِكِ الْجَهْرَ فِي السُّورَتَيْنِ بِبِسْمِ اللَّهِ حَتَّى قُبِضَ»^(٥).

السادس والعشرون: ما رواه الحاكم، وصحَّحه من طريق أبي الطفيل، عن عليٍّ وعَمَّارٍ رضي الله عنه: «أَتَاهُمَا قَالَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَجْهَرُ فِي

(١) في «نصب الراية» (١: ٤٣٤).

(٢) في المصدر السابق (١: ٤٣٥).

(٣) ساقطة من الأصل، ومثبته من «نصب الراية» (١: ٤٢٩).

(٤) في «نصب الراية» (١: ٤٢٩).

(٥) رواه الدَّارَقُطْنِيُّ في «سننه» (١: ٣٠٤).

المكتوبات بِبِسْمِ اللَّهِ، وَيَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ، وَكَانَ يَكْبُرُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ»^(١).

السَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ: مَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ فِي كِتَابِ الْبِسْمَلَةِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، بِسَنَدِهِ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

وَقَدْ سَلَكَ أَصْحَابُنَا وَمَنْ تَبِعَهُمْ فِي الْإِخْفَاءِ فِي الْجَوَابِ عَنْ أُدْلَةٍ الْجَهْرِ مَسَالِكُ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ التَّرْجِيحِ، وَقَالُوا: أَحَادِيثُ السَّرِّ مُقَدَّمَةٌ عَلَى أَحَادِيثِ الْجَهْرِ بِوُجُوهِ:

أَحَدُهَا: إِنَّهُ لَيْسَ حَدِيثُ الْجَهْرِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ صَرِيحاً فِي الصَّحَاحِ السِّتَةِ، وَأَحَادِيثُ السَّرِّ^(٢) مَرْوِيَّةٌ فِيهَا^(٣)، وَهَذَا كَافٍ فِي تَضْعِيفِ أَحَادِيثِ الْجَهْرِ.

فَالْبِخَارِيُّ مَعَ شِدَّةِ تَعْصُّبِهِ وَفَرَطِ تَحُمُّلِهِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ لَمْ يَرَوْ^(٣) فِي «صَحِيحِهِ» مِنْهَا حَدِيثاً، وَكَذَلِكَ مُسَلِّمٌ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدَّالَّ عَلَى الْإِخْفَاءِ.

وَمَسْأَلَةُ الْجَهْرِ بِالْبِسْمَلَةِ مِنْ أَعْلَامِ الْمَسَائِلِ وَمَعْضَلَاتِ الْفَقْهِ، وَأَكْثَرُهَا دَوْرَانًا فِي الْمُنَازَعَةِ.

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١: ١٣٩).

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «مَرْوِيَّةٌ فِيهِ».

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «يُرَدُّ».

والبُخاريّ كثيرُ التّبعِ ممّا يردُّ على أبي حنيفةٍ بمخالفةِ السّنةِ، فيذكرُ الحديثَ، ثمَّ يُعرِّضُ بذكره قال رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم كذا وكذا، قال بعضُ النَّاسِ^(١): كذا وكذا، فيشير ببعض النَّاسِ إليه، ويُشَنِّعُ به عليه، وكيف يخلّي كتابه من أحاديثِ الجهرِ بالبسملةِ، وقد قال في أوّل كتابه: باب الصّلاة من الإيمان ثمّ ساق أحاديث الباب، وقصّد الرّدَّ على أبي حنيفةٍ في قوله: إنّ الأعمال ليست من الإيمان مع غموض ذلك على كثير من الفقهاء^(٢).

(١) وليس المقصود في كلّ إطلاق البُخاريّ قال بعض النَّاسِ أبو حنيفةٌ رضي الله عنه، وقد أُلّف في بيان ذلك والرد عليه مؤلفات عديدة منها «كشف الالتباس عما أورده الإمام البُخاريّ على بعض النَّاسِ: للعلامة عبد الغني الغنيمي الميلاي الدمشقيّ (ت ١٢٩٨ هـ)، وقد طبع بعناية الأستاذ المحدّث المحقّق عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، وأضاف إليها دراسة للمسائل الفقهيّة الخمس والعشرين التي انتقدها البُخاريّ في «صحيحه» بقوله فيها: وقال بعض النَّاسِ: للدكتور عبد الحميد محمود.

(٢) قال الشيخ الكوثري رحمه الله في «تأنيب الخطيب» (ص ٧٥-٧٦) في توضيح هذه المسألة: كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ويرمون بالإرجاء من يرى أن الإيمان هو العقد والكلمة مع أنه الحق الصراح بالنظر إلى حجج الشرع، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، وقال النبي ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره» أخرجه مسلم، وعليه جمهور أهل السنة. وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً إن كانوا يعلّثون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة؛ لأن الإخلال بعمل من الأعمال، وهو ركن الإيمان، يكون إخلالاً بالإيمان، فيكون من أخلّ بعمل خارجاً من الإيمان إما داخلًا في الكفر كما يقوله الخوارج، وإما غير داخل فيه بل في منزلة بين المنزلتين الكفر والإيمان كما هو مذهب المعتزلة.

وهم من أشد الناس ترواً من هذين الفريقين، فإذا تروّوا أيضاً ممّا كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وباقي أئمة هذا الشأن يبقى كلامهم متهافتاً غير مفهوم، وأما إذا عدّوا العمل من كمال الإيمان فقط فلا يبقى وجه للتنازع والتناهد، لكن تشددهم هذا التشدد بدل على أنفسهم لا يعدّون العمل من كمال الإيمان فحسب، بل يعدّونه ركناً منه أصلياً، ونتيجة ذلك ما ترى.

ومسألة الجهرِ ممَّا تدورُ فيه الأراء، ولو حَلَفَ^(١) أَحَدُ أَنْ الْبُخَارِيَّ لَوْ
اطَّلَعَ عَلَى حَدِيثٍ مِنْ أَحَادِيثِ الْجَهْرِ مُوَافِقٌ لَشَرْطِهِ أَوْ قَرِيباً مِنْهُ، لَمْ يَخْلُ
مِنْهُ كِتَابُهُ، وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ لَصَدَقَ.

وَمَعَ عَزَلِ النَّظَرِ عَنْ ذَلِكَ، نَقُولُ^(٢): هَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ
مَاجَهٍ مَعَ اشْتِمَالِ كُتُبِهِمْ عَلَى الْأَسَانِيدِ السَّقِيمَةِ وَالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، لَمْ
يُخْرِجُوا مِنْهَا شَيْئاً، فَلَوْلَا أَنَّهُمْ عَلِمُوا ضَعْفَهَا لَمَّا كَانَ كَذَلِكَ. كَذَا فِي
«نَصَبِ الرَّأْيَةِ»^(٣)، وَ«الْبَنَاءَةِ»^(٤)، وَغَيْرَهُمَا.

وِثَانِيَهُمَا: مَا فِي «نَصَبِ الرَّأْيَةِ»^(٥)، وَ«الْبَنَاءَةِ»^(٦)، وَغَيْرَهُمَا: مِنْ أَنَّهُ
لَمْ يُخْرِجْ أَحَادِيثَ الْجَهْرِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْمَسَانِيدِ الْمَعْتَبَرَةِ، وَأَجَلَ مَنْ
خَرَّجَهُ الْخَطِيبُ، فَإِنَّهُ قَدْ بَالِغٌ فِيهِ، وَشَنَّعَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ، وَالْحَاكِمُ
وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ.

أَمَّا الْخَطِيبُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْخَطِيبُ، فَهُوَ قَدْ جَاوَزَ الْحَدَّ، وَسَلَكَ
مَسْلَكَ التَّعَصُّبِ، وَاحْتَجَّ^(٧) فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ بِالْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ مَعَ
عِلْمِهِ بِذَلِكَ.

(١) لَمْ يَكْتُبِ الْجَوَابَ لَهُ، وَهُوَ لَمْ يَحْتِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «نَقُولُ».

(٣) (١: ٤٣٢-٤٣٣).

(٤) (٢: ٢٣٧).

(٥) (١: ٤٣٧).

(٦) (٢: ٢٣٨-٢٣٩).

(٧) فِي الْأَصْلِ: «وَحْتَجَّ».

وأما الحاكم؛ فالثقات حاكمون بتساهله في باب التصحيح، وتعصيه في الترجيح، فكم من حديث ضعيف قد صحّحه، وكم من حديث لا عبرة به قد رجّحه، ولا تغرر بتصحيحه في «المستدرک»؛ ولذا قال ابن دحية في كتابه «المعلم» المشهور: يجب على أهل الحديث أن يحذروا^(١) من قول الحاكم أبي عبد الله، فإنه كثير الغلط ظاهراً، وقد غفل عن ذلك كثير من مُقلّديه.

وأما الدارقطني فكتابه مملوء^(٢) من الأحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة، والمعللة، وحكي أنه لما دخل مصر سأل بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر بالبسملة؛ فصنّف فيه جزءاً، فأتاه بعض المالكية، فأقسم عليه أن يُخبره بالصحيح من ذلك، فقال: كل ما روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم في الجهر فليس بصحيح.

وأما البيهقي فهو رجل مُشتبه، والعجب من الثوري أيضاً كيف ذكر الأحاديث الضعيفة وانتصر لها وصحّحها، ولم يذكر ما قيل: فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة

وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وقال بعض الحفاظ: إنّما كثر الكذب في أحاديث الجهر على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم وأصحابه؛ لأنّ الشيعة ترى

(١) وقع في الأصل: يحفظوا، وأظنها كما أنبتها.

(٢) في الأصل: «مملوء».

الجهر، وهم أكذب الطوائف، فوضعوا في ذلك أحاديث؛ ولذلك ترى غالبَ أحاديثه مسندة من أهل التشيع^(١).

وبالجملة: فلا عبرة لمخرّجي أحاديث الجهر ورواتها، خصوصاً في مُقابلة أصحاب الصّحاح.

وثالثها: أن رُواة أحاديث الجهر ضُعفاء، ولم يوجد حديثٌ منها لا يكون فيه ضعف، كما بسطه الزّيلعي، ناقلاً عن العلامة ابن عبد الهادي^(٢)، والحازمي^(٣)، وغيرهما. فكيف تعادل أحاديث السّرّ التي رواها من رواة الصّحاح.

ورابعها: أن الجهر ممّا تفرّد به أبو هريرة رضي الله عنه من أصحاب رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلّم وخبر الواحد فيما تُعمُّ به البلوى غير مقبول، بخلاف السّرّ فقد رواه جمع، كذا قيل.

وأنت تعلم أن هذا الوجه ضعيف؛ لأنّه قد روى الجهر غير أبي هريرة: عليّ وعمرّ وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم أيضاً، كما عرفت.

فإن قلت: الإخفاء بالبسملة إنّما رواه من الصّحابة اثنان أنس وعبد الله بن مُعَلّ، وأحاديث الجهر رواها أربعة عشر صحابياً، فينبغي ترجيحها عليها.

(١) في «البنية» (٢: ٢٣٣).

(٢) في «نصب الراية» (١: ٤١١).

(٣) في «نصب الراية» (١: ٤٣٨-٤٤٠).

قلت: لا عبرة لكثرة الرواة في باب الترجيح عند جمع من الحنفية، على أن كثرة الرواة هاهنا يعتمد عليها بعد صحة الطرفين، وأحاديث الجهر ليس فيها صحيح صريح في الجهر، بخلاف أحاديث السر فإنها صحيحة صريحة في السر، مع أن أحاديث الجهر وإن كثرت روايتها، لكن كلها ضعيفة، وكم من حديث كثرت روايته وتعددت طرقه وهو باقٍ على ضعفه لا يُعادل الصّاح الواردة بخلافه.

فإن قلت: روايات الإخفاء شهادة على نفي، وروايات الجهر شهادة على الإثبات، والإثبات مُقدّم على النفي، على ما تقرّر في موضعه. قلت: تقدّم الإثبات على النفي إنما هو عند تعادلها، ولا تعادل للضعيف مع الصحيح^(١).

ومنهم من سلك مسلك التأويل:

وقال: يُحتمل أن يكون جهر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم في بعض الأحيان لتعليم الناس أو يكون يجهر بها جهراً يسيراً بحيث يسمعه من قرب منه، ولا يُسمّى ذلك جهراً، كما ورد أنه كان يُصلي بهم الظهر فيسمعهم الآية والآيتين أحياناً.

ومن المعلوم أن جميع الصحابة لم يكونوا يحضرون في جميع الأوقات، فيحتمل أن من روى الجهر قد حضر في وقت جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم بالبسملة فظنّ هو أنه يجهر دائماً، وهذا هو طريق الجمع بين رواياته وروايات السر.

(١) زيادة التفصيل في «نصب الراية» (١: ٤٣٧).

ومنهم: مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ النَّسْخ:

وقال: الجهرُ منسوخ؛ كان في الابتداء لرواية أبي داود في «مراسيله» بإسناد جيد، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ يَدْعُونَ مَسِيلِمَةَ الرَّحْمَنِ، فَقَالُوا إِنَّ مُحَمَّدًا يَدْعُو إِلَهُ الْيَمَامَةِ، فَأَمَرَ اللَّهُ رَسُولُهُ، فَمَا جَهَرَ بِهَا حَتَّى مَاتَ»^(١).

ورواية الطُّبراني من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَزَعَ مِنْهُ الْمَشْرُكُونَ، وَقَالُوا: مُحَمَّدٌ يَذْكُرُ إِلَهُ الْيَمَامَةِ، وَكَانَ مُسْلِمَةُ الْكَذَّابُ يَتَسَمَّى الرَّحْمَنَ، فَلَمَّا نَزَلَتْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾»^(٢)، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ لَا يَجْهَرُ بِهَا»^(٣).

فإن قلت: هذه الرواية تخالف ما ثبت في صحيح البخاري، والترمذي، عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ حِينَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُخْتَفِياً بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى جَهَرَ، فَيَسْمَعُهُ الْمَشْرُكُونَ، وَيَسْبُونَ الْقُرْآنَ، وَمَنْ أَنْزَلَهُ، فَنَهَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْجَهْرِ، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾»^(٤) أي بقرائتك القرآن»^(٥).

(١) رواه أبو داود في «مراسيله» في (باب ما جاء في الجهر ...، (ص ٨٩-٩٠). قال شيخنا شُعَيْبُ

الأرنؤوط: إسناده ضعيف، ولا يصح في الجهر بالبسملة في الصلاة حديث.

(٢) من سورة الإسراء، آية (١١٠).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١: ٤٣١).

(٤) من سورة الإسراء، آية (١١٠).

(٥) رواه البخاري في (كتاب التفسير) في باب ﴿وَلَا تَجْهَرُ...﴾، رقم (٤٣٥٣) عن ابن عباس رضي الله عنه.

ورواه مسلم في (كتاب الصلاة) (باب التوسط في القراءة...) رقم (٦٧٧). والترمذي في (كتاب

تفسير القرآن) (باب ومن سورة بني إسرائيل) رقم (٣٠٧٠، ٣٠٧١).

قلتُ: لا تَخالف، فلعلَّه كان يَجهرُ بالتَّسمية والقراءة كليهما، فنهى عن كُلِّ ذلك. نعم يَرُدُّ هاهنا أنَّ روايةَ البخاريِّ والترمذيِّ دالةٌ على أنَّ نزولَ هذه الآيةِ كان في ابتداء الإسلامِ قبل الهجرة، والجهرُ منه صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم قد ثبتَ بعد الهجرة أيضاً، فلا تكون هذه الآيةُ ناسخةً له.

كما لا يخفى هذا كُلُّه كان كلاماً على أحاديثِ الجهرِ بالإجمال، ولنوردُ الجوابَ عن حديثٍ حديثٍ تفصيلاً على ما بسطَه الزَّيْلَعِيُّ وغيره.

فنقولُ أمَّا الحديثُ الأوَّلُ، فالجوابُ عنه من وجوه:

أحدها: إنَّه حديثٌ معلول، فإنَّ ذكرَ البسملةِ ممَّا تفرَّدَ به نُعيمُ المَجْمَرِ من أصحابِ أبي هريرة رضي الله عنه، وهم ثمانيةٌ ما بين صحابيٍّ وتابعيٍّ، ولا يثبتُ عن ثقةٍ من أصحابِه أنَّه حكى عنه الجهر، وقد روى صاحبُ «الصَّحيح» البخاريُّ ومسلمٌ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ عن أبي هريرة رضي الله عنه ولم يذكُرا فيه الجهر، وهذا ممَّا يُغَلِّبُ على الظَّنِّ أنَّه وهمٌ على أبي هريرة.

فإن قلتَ: قد رواه نُعيم، وهو ثقة، والزَّيادةُ من الثَّقةِ مقبولة.

قلتُ: ليس ذلك مُجمِعاً عليه، بل فيه خلافٌ مشهور، فمن النَّاسِ مَنْ يقبلُ الزَّيادةَ مطلقاً، ومنهم مَنْ لا يقبلها، والصَّحِيحُ التَّفصيل، وهو أنَّها تقبلُ إذا كان الرَّاوي الَّذي رواها ثقةً حافظاً ثبَتاً، والذي لم يذكُرها مثله أو دونه، كما قبل المحدثون زيادةَ مالكٍ بن أنسٍ قوله: «من

المسلمين»^(١) في صدقة الفطر، وتقبل في مواضع آخر لقرائن تخص بها. ومن حكم بالقبول حكماً عاماً فقد غلط، بل لكل زيادة حكم يخصها. ففي موضع يجزم^(٢) بصحتها؛ كزيادة مالك.

(١) رواه البخاري في (كتاب الزكاة) (باب فرض صدقة الفطر) رقم (١٤٠٨)، من غير طريق مالك: عن ابن عمر رضي الله عنه قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكور والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة. ومن طريق مالك في (باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين) رقم (١٤٠٨). ومسلم في (كتاب الزكاة) (باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير) رقم (١٦٣٥) من طريق مالك، و(١٦٣٩) من غير طريق مالك.

والترمذي في (كتاب الزكاة) (باب ما جاء في صدقة الفطر) رقم (٦١٢)، وقال: حديث ابن عمر رضي الله عنه حديث حسن صحيح، وروى مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحو حديث أيوب وزاد فيه من المسلمين، ورواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه: «من المسلمين»، واختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين، لم يؤد عنهم صدقة الفطر، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، وقال بعضهم: يؤد عنهم وإن كانوا غير مسلمين، وهو قول الثوري وابن المبارك وإسحق.

والنسائي في (كتاب الزكاة) في (فرض زكاة رمضان ...) رقم (٢٤٥٦). وأبو داود في (كتاب الزكاة) (باب كم يؤدى في صدقة الفطر) رقم (١٣٧٣) وقال: رواه عبد الله العمري، عن نافع بإسناده، قال: «على كل مسلم»، ورواه سعيّد الجمحي، عن عبيد الله، عن نافع، قال فيه: «من المسلمين»، والمشهور عن عبيد الله، ليس فيه: «من المسلمين». وابن ماجه في (كتاب الزكاة) (باب صدقة الفطر) رقم (١٨١٦). وأحمد في (مسند المكثرين من الصحابة) رقم (٥٠٥١). ومالك في (كتاب الزكاة) رقم (٥٥٣)، والدارمي في (كتاب الزكاة) (باب في زكاة الفطر) رقم (١٦٠٢).

(٢) في الأصل: «يجزم».

وفي موضع يغلبُ على الظنِّ صَحَّتْهَا؛ كزيادةِ سعدِ بن طارقٍ في حديث: «جُعِلَتْ الْأَرْضُ مَسْجِدًا...»^(١) الحديث، لفظ: «وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا»^(٢).

وفي موضع يُحْزَمُ بِخَطَأِ الزيادة؛ كزيادة عبد الله بن زياد، ذكر البسملَةَ في حديث: «قُسِمَتِ الصَّلَاةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي»^(٣).

وفي موضع يغلبُ على الظنِّ خطأها؛ كزيادة مَعْمَرٍ في حديث ماعز: « الصَّلَاةُ عَلَيْهِ»، رواها البخاريُّ في «صحيحه»^(٤)، وقد رواها أصحابُ السنن عن مَعْمَرٍ، وقال فيه: «لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ»^(٥).

وفي موضع يتوقَّفُ بصحَّتْهَا كما في أحاديث كثيرة، وزيادة نُعَيْمِ الْمُجَمِّرِ التَّسْمِيَةُ في هذا الحديث، ممَّا يتوقَّفُ فيه، بل يغلبُ على الظنِّ ضعفه^(٦).

(١) بدون هذه الزيادة، رواه أحمد في (مسند الأنصار) رقم (٢١١٨٣، ٢١١٢٠).

(٢) رواه مسلم في (كتاب المساجد ومواضع الصَّلَاة) رقم (٨١١). وهو عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ، وَذَكَرَ خَصْلَةً أُخْرَى».

(٣) سبق تحريجه (ص ٤٥).

(٤) في (كتاب الحدود) (باب الرِّجْمِ بِالْمُصَلِّي) رقم (٦٣٢١). وبدون ذكر: الصَّلَاةُ عَلَيْهِ؛ في (كتاب الحدود) رقم (٦٣٢١)، وفي (كتاب الطلاق) رقم (٤٨٦٥).

(٥) رواه الترمذي في (كتاب الحدود) في (باب ما جاء في درء الحدِّ ...) رقم (١٣٤٩)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح. والنسائي في (كتاب الجنائز) (باب ترك الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْجُومِ) رقم (١٩٣٠). وأبو داود في (كتاب الحدود) في (باب رجم ماعز بن مالك) رقم (٣٨٣٨). وأحمد في (باقي مسند المكثرين) رقم (١٣٩٣٨).

(٦) في «نصب الراية» (١: ٤١٢-٤١٣)، و«اللبناية» (٢: ٢٢٩).

وثانيها: أننا لو سلّمنا صحّة هذه الزيادة، فهي ليست صريحة في الجهر بها؛ لأنّه قال: «اقرأ بسم الله»^(١)، وذلك أعمّ من قراءتها سراً أو جهرًا، وإنما هو حجّة على من لا يرى قراءتها مطلقاً، ولو أخذ الجهر من هذا الإطلاق لأخذ منه أنّها ليست من أمّ القرآن؛ لأنّه عطف أمّ القرآن بسم على البسملة، والعطف بإطلاقه يقتضي المغايرة وهو خلاف مذهب الخصم^(٢).

وثالثها: أنّه يجوز أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه قد أخبر نعيم المجمر بأنّه قرأها سراً، ويجوز أن يكون سمعها منه مخافتة^(٣)؛ لقربه منه كما روي من أنواع الاستفتاح وألفاظ الذكر في القيام والقعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلّم، ولم يكن سماع الصحابة ذلك منه دليلاً على الجهر به.

ورابعها: أنّه قد روى مسلم في «صحيحه»: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلّم إذا نهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»»^(٤).

قال الطحاوي: فيه دليل على أنّ البسملة ليست من الفاتحة، ولو كانت منها لقرأها في الثانية، كما قرأ فاتحة الكتاب، والذين استحبوا

(١) سبق تخريجه (ص ١٢٨).

(٢) في «نصب الراية» (١: ٤١٣) بتصريف.

(٣) وقع في الأصل: «مخافة»، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤١٣).

(٤) رواه مسلم في (كتاب المساجد) (باب ما يقال بين تكبيرة...) رقم (٩٤١).

الجهراً بها في الركعة الأولى استحبوا ذلك في الثانية أيضاً؛ لكونها من أم القرآن عندهم. انتهى^(١).

فهذا الحديث يعارض حديث نعيم المجرم مع استقامة طريقه^(٢) وقوة صحته^(٣).

وخامسها: أننا لو سلمنا أن مراد نعيم من قوله: فقرأ جهراً، فنقول: الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الروايات الصحيحة الأسرارُ بها فعليه الاعتماد.

وقول أبي هريرة رضي الله عنه: «إني لأشبهكم بصلوة رسول الله، إنما أراد به أصل الصلاة ومقاديرها، وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه، بل يكفي في غالب الأقوال.

وذلك متحقق في التكبير وغيره مما هو ثابت عن أبي هريرة رضي الله عنه بلا شبهة، أما التسمية ففي صحته عنه نظر، فأبي ضرورة داعية إلى صرف التشبيه إليها أيضاً، وكيف يُظنُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه يريد التشبيه في الجهر بالبسملة، وهو الراوي حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين...»^(٤) الحديث.

وهو ظاهر في أن البسملة ليست من الفاتحة^(٥).

(١) من «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٠).

(٢) في الأصل: طريقة.

(٣) في «نصب الراية» (١: ٤١٣-٤١٤) بتصرف.

(٤) سبق تخريجه (ص ٤٥).

(٥) في «نصب الراية» (١: ٤١٥) بتصرف.

وسادسها: إن الخلفاء الراشدين وغيرهم من أئمة الصحابة، كانوا أعلم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأشدّ تحرياً لها من أبي هريرة رضي الله عنه، وهم كانوا لا يرون الجهر بالبسملة كما حكاها الترمذي وغيره، فالأخذ بما ذهبوا إليه أولى وأحسن من الأخذ مما ذهب إليه أبو هريرة رضي الله عنه بعد ثبوته عنه^(١).

وأما الجواب عن الحديث الثاني: فهو أنه قد رواه الدارقطني في «سننه»^(٢)، وابن عدي في «الكامل»^(٣)، فقالا فيه: «قرأ» عوض «جهر»، فلا حجة فيه على أن أبا أويس غير محتج به بما انفرد به، فكيف إذا انفرد بشيء، وخالفه فيه من هو أوثق منه، وهو كان ممن وثقه جماعة، وأخرج من رواياته حديث: «قسمت الصلاة» مسلم في «صحيحه»، لكنه قد ضعفه أحمد بن حنبل وأبو حاتم وابن معين ولم يسقط هذا الحديث لهذا، فإن مجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، بل لتفرده ومخالفته الثقات^(٤).

وعن الثالث: بأن إسناده ساقط، فإن خالد بن إلياس الراوي عن سعيد مضع على ضعفه، قال البخاري عن الإمام أحمد: إنه منكرو الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن جبان: يروي الموضوعات عن الثقات، وقال الحاكم: روى عن سعيد المقبري ومحمد بن

(١) في «نصب الراية» (١: ٤١٧).

(٢) (١: ٣٠٦).

(٣) في «الكامل» (٤: ١٨٢-١٨٤).

(٤) في «نصب الراية» (١: ٤١٧). بتصرف.

المنكدر وهشام بن عروة أحاديث موضوعة، وتكلم الدارقطني في «العلل» على هذا الحديث، وصوّب وقفه^(١).

وعن الرابع: إنّه ليس فيه دلالة على الجهر، على أنّ الصواب فيه الوقف، قال الدارقطني في «علله»: هذا حديث يرويه نوح بن أبي بلال، واختلف عليه: فرواه عبد الحميد بن جعفر عنه مرفوعاً. ورواه أسامة بن زيد وأبو بكر الحنفي عنه موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه، وهو الصواب^(٢).

فإن قلت: هذا وإن كان موقوفاً لكنّه في حكم المرفوع، إذ لا يقول الصحابي أنّ البسملة إحدى آيات الفاتحة إلا عن توقيفٍ أو دليلٍ قويّ ظهر له.

قلت: يحتمل أنّ أبا هريرة رضي الله عنه سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم يداوم على قراءتها فظنّها من الفاتحة، ونحن لا ننكر أنّها من القرآن، ولكنّا ننكر جزئيتها للفاتحة وغيرها من السور.

وأيضاً المحفوظ الثابت عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه في هذا الحديث عدم ذكر البسملة، كما رواه البخاري في «صحيحه» من حديث ابن أبي ذئب عن سعيد عنه مرفوعاً: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ**»، هي أم القرآن، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم^(٣).

(١) في «نصب الرامية» (١: ٤١٩).

(٢) انتهى من «علل الدارقطني» (٨: ١٤٨).

(٣) سبق تخريجه (٥٧، ٤٣).

ورواه أبو داود، والترمذي وحسنه، مع أن عبد الحميد بن جعفر قد
تكلّم فيه وإن وثقه^(١) أكثر العلماء، والثقة أيضاً قد يغلط، والظاهر أنه
غلط في هذا الحديث.

وعن الخامس: بأنه لا عبرة لتصحيح الحاكم فإنه كثيراً ما يصحّح
ما ليس بصحيح، وقد تعقّبهُ الذهبي بتصحيحه هذا الحديث، وقال: إنه
خيرٌ واهٍ كأنه موضوع؛ لأن عبد الرحمن صاحب مناكير، ضعّفهُ ابنُ
معين، وسعيد: ضعيفٌ أو مجهول. انتهى^(٢).

ومثله طريق الدارقطني، فإن جابراً وعمرو^(٣) بن سمرّة الجعفيّان
كلاهما ممّا لا يحتجُّ به، وعمرو أضعفُ من جابر.

قال الحاكم: عمرو بن سمرّة يروي الموضوعات عن جابر وغيره،
وجابر وإن كان مجروحاً أيضاً، فليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة.

وقال ابنُ حبان: كان عمرو رافضياً يسبُّ الصّحابة، وكان يروي
الموضوعات عن الثقات، لا يحلُّ كتبُ حديثه إلا على جهة التعجّب.

وقال الإمام أبو حنيفة: ما رأيتُ أكذب من جابر الجعفيّ، ما أتته
بشيءٍ من رأيي إلا أتاني فيه بأثر.

وكذبهُ أيضاً: ليثُ بن أبي سليم، وأيوب، وزائدة، وغيرهم.

وكذب ابنُ معين: أسدُ بن زيد أيضاً، وتركهُ التّسائي، وقال ابنُ
عدي: عامّة ما يرويه لا يُتابع عليه، وقال ابنُ ماكولا: ضعّفوه.

(١) وقع في الأصل: «ثقة» والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٢٠).

(٢) في «نصب الراية» (١: ٤٢١).

(٣) في الأصل: «عمر»

وبالجملة: فروائهُ كُلُّهُم ضعفاء، فهل تُعتبر روايتهم مع هذا؟
وعن السَّادس: بأنَّ عيسى بن عبد الله هو والد أحمد بن عيسى،
مُتَّهَمٌ بالوضع، قال ابن حَبَّانَ والحاكم: روى عن آبائه أحاديثَ موضوعةٍ
لا يحلُّ الاحتجاجُ بها^(١).

وعن السَّابع: بأنَّه ليس بصحيحٍ ولا صريح.
أمَّا الثاني؛ فلأنَّه ليس فيه أنَّه في الصَّلَاة.
وأمَّا الأول؛ فلأنَّ عبد الله بن عمرو بن حسان كان يَضَعُ الحديث،
كما قال عليُّ بنُ المديني^(٢). وقال عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ أبي حاتم: سألتُ أبي
عنه، فقال: ليس بشيءٍ كان يكذب. وقال ابنُ عَدِيٍّ: أحاديثُهُ مقلوبات،
وفي قول الحاكم: احتجَّ مسلمٌ بشريكٍ نَظَر، فإنَّه إثمًا روى له في
المتابعات لا^(٣) في الأصول^(٤).

وعن الثَّامن: بأنَّ أبا الصَّلْتِ المروِّيَّ متروكًا، قال عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ
أبي حاتم: سألتُ أبي عنه، فقال: ليسَ عندي بصدوق.
وضَرَبَ أبو زرعة على حديثه، وقال: لا أحدثُ عنه ولا أرضاه.
وقال الدَّارَقُطْنِي: رافضي خبيثٌ، أُنْهَمَ بوضع: «الإيمان إقرارٌ باللسانِ
وعملٌ بالأركان»^(٥).

(١) في «نصب الراية» (١: ٤٢٢).

(٢) وهو علي بن عبد الله بن جعفر السَّعْدِي البصري، أبو الحسن، المشهور بابن المديني، قال ابن حجر: أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، (ت ٢٣٤هـ). ينظر: «العيبر» (١: ٤١٨)، «التقريب» (ص ٣٤٢).

(٣) في الأصل: «إلا».

(٤) في «نصب الراية» (١: ٤٢٢).

(٥) في المصدر السابق (١: ٤٢٢).

ومثله طريق البزار فإنه مُعلٌ بإسماعيل، قال البزار: إسماعيل لم يكن بالقوي^(١).

ورواه ابن عديّ، وقال: حديثٌ غيرُ محفوظ، وأبو خالدٍ مجهول.
ورواه العقيليُّ أيضاً وأعله بإسماعيل، وقال: حديثٌ غيرُ محفوظ،
ويرويه عن مجهول^(٢).

وعن التاسع: بأن الظاهر أن التفسير بقوله يعني يجهرُ بها ليس من ابن عباس رضي الله عنه، إنما هو قولٌ غيره من الرواة، والمنقول عن ابن عباس رضي الله عنه مجردُ القراءة، مع أنه أيضاً مُعلٌ بإسماعيل^(٣).

وعن العاشر: بأن سعيد بن خيثم تكلم فيه ابن عديّ وغيره،
والحملُ فيه على ابن أخيه أحمد بن رشد بن خيثم، فإنه مُتهمٌ وله بواطيل
ذكرها الطبراني^(٤).

وعن الحادي عشر: بأن المُتهم به أحمد بن عيسى بن محمد أبو
طاهر الهاشمي كذبه الدارقطني، وعمر بن الحسن شيخ الدارقطني ضعفه
الدارقطني، وقال الخطيب: سألت الحسن بن محمد عنه فضعه، وتكلم
الدارقطني في جعفر بن محمد أيضاً، وقال: لا يُحتجُّ به^(٥).

(١) في «نصب الراية» (١: ٤٢٣).

(٢) في المصدر السابق (١: ٤٢٣-٤٢٤).

(٣) في المصدر السابق (١: ٤٢٤).

(٤) في المصدر السابق (١: ٤٢٥).

(٥) في المصدر السابق (١: ٤٢٥).

وفي «ميزان الاعتدال» للذهبي^(١): طاهر بن حماد بن عمرو النسيبي، عن مالك وغيره: ليس بثقة، ولا مأمون، فمن بلاياه: حدثنا العُمريُّ عن نافع عن ابنِ عمرَ قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَجَهَرُوا بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٢). انتهى^(٣).

قال الحافظ برهان الدين الحلبي^(٤) في «الكشف الحثيث»^(٥) عمَّن رمي^(٦) بوضع الحديث: ظاهرُ قوله فَمَنْ بَلَايَاهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَضْعِهِ. انتهى^(٧).

وعن الثاني عشر: بأنَّ عبادة — بفتح العين — ابن زياد، قال أبو حاتم: كان من رؤساء الشيعة.

وقال الحافظُ محمدُ النيسابوري: هو مُجمَعٌ على كذبه وشيخه أبو يونس

(١) وهو محمد بن أحمد بن عثمان التُّرْكُمَانِي الْأَصْلُ الدَّمَشْقِيُّ الذَّهَبِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، شَمْسُ الدِّين، له: «سير أعلام النبلاء»، و«العبر»، «تاريخ الإسلام»، (٦٧٣-٧٤٨هـ). ينظر: «الدر الكامنة» (٣: ٣٣٦-٣٣٨). «النجوم الزاهرة» (١٠: ١٨٢-١٨٣). «فوات الوفيات» (٣: ٣١٥-٣١٦).

(٢) سبق تحريجه (ص ١٢٣).

(٣) من «ميزان الاعتدال» (٣: ٤٧٥).

(٤) وهو إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي الشافعي، المعروف ببسط ابن العجمي، أبو الوفاء، برهان الدين، له: «التلخيص لفهم قارئ الصحيح»، و«التيبين لأسماء المدلسين»، (٧٥٣-٨٤١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (١: ١٣٨-١٤٥). و«البدر الطالع» (١: ٢٨-٣٠).

(٥) في الأصل: «الحيث». وهو تحريف.

(٦) في الأصل: روي.

(٧) من «الكشف الحثيث» (ص ٢١٤).

ابن أبي يعقوبَ فيه مقال، فوثَّقه بعضهم، وروى له مسلم في «صحيحه»، وضعَّفه النَّسَائِيُّ وابنُ حَبَّانَ، وقال ابنُ حَبَّانَ: يروي من الثقات ما لا يشبه؛ فلا يجوزُ الاحتجاجُ بما انفردَ به، والصَّوابُ فيه الوقف. كما ذكره البيهقي.

وعن الثالث عشر: بآئله حديثٌ مُنكَرٌ بل موضوع، فإنَّ يعقوبَ ابنَ زياد، قال الزَّيْلَعِيُّ: لم أرَ له ذكرًا في كتب الجرح والتعديل، فيحتملُ أن يكونَ هذا الحديثُ ممَّا عملته يده، وشيخُه أحمدُ بنُ حمادٍ ضعَّفه الدَّارَقُطْنِيُّ.

والعجبُ من الدَّارَقُطْنِيِّ والخطيبِ وغيرهما من الحفاظ، عن سكوتهم عن مثلِ هذا الحديث. ولم يعلِّقْ في هذا الحديثِ ابنُ الجوزيَّ إلا على فطر^(١) بن خليفة، وليس بصائب، فإنَّ فطرَ بن خليفة قد روى له البخاري، ووثَّقه أحمدُ ويحيى بنُ معين، وغيرهما.

وعن الرَّابِعِ عشر: بأنَّ الحَكَمَ بنَ عمرَ ليسَ بدرِّيًا، ولا في البدرِّين أحدٌ اسمه هذا، بل لا يُعرفُ له صحبة، فإنَّ موسى بن حبيب الراوي عنه لم يلتقَ صحابيًا، بل هو مجهول، قال ابنُ أبي حاتمٍ في كتاب «الجرح والتعديل»: الحَكَمُ بنُ عُمَرَ: رَوَى عن رسولِ اللَّهِ أَحَادِيثَ منكرة؛ لا يذكرُ سَمَاعًا، ولا لِقَاءً، رَوَى عنه ابنُ أخيه موسى وهو ضعيفُ الحديث، سمعتُ أبي يذكرُ ذلك^(٢).

(١) وقع في الأصل: «فطر»، والتصويب من «نصب الراية» (١: ٤٢٦).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣: ١٢٣).

وقال الدَّارَقُطْنِيّ: موسى بن (أبي^(١)) حبيب: ضعيفُ الحديث. وقد ذكرَ الطَّبْرَانِيّ في «معجمه الكبير»: الحَكَم، وروى له بضعة عشرَ حديثاً مُنْكَراً، كلّها من رواية موسى. وروى له ابنُ عديّ في «الكامل»: قريباً من عشرينَ حديثاً، ولم يذكرها فيها هذا الحديث.

والرَّأوي عن موسى يعني إبراهيم بن إسحاق الكوفي، قال الدَّارَقُطْنِيّ: متروكُ الحديث، وقال: الأزديّ: يتكلمون فيه، ويحتملُ أن يكونَ هذا الحديثُ من وضعه، فإنَّ الذين رَوَوْا نسخةَ موسى عن الحَكَم لم يذكروه فيها.

وإنَّما رواه الدَّارَقُطْنِيّ، ثمَّ الخطيب، ومن أوْهام الدَّارَقُطْنِيّ أنَّه قال: إبراهيم بن حبيب، وتبعه الخطيب. وزادَ وهماً ثانياً فقال: الضَّبِّيّ، وإنَّما هو الضَّبِّيّ^(٢) بالصَّادِ المَهْمَلَةِ والتَّوْن. كذا قال الزَّيْلَعِيّ في «نصب الرّاية»^(٣).

وعن الخامس عشر: إنَّه ليس بحجَّة لإثبات الجهر، على أنَّ قوله في الصَّلَاة من زيادات عمر بن هارون، وهو مجروحٌ تكلم فيه غير واحد.

قال أحمد: لا أروى عنه شيئاً، وقال ابنُ معين: ليس بشيء، وكذبهُ ابنُ المبارك. وقد روى أصحابُ السُّنن من حديث يَعْلَى أنَّه سأل أمَّ سَلَمَةَ عن قراءةِ رسولِ الله ﷺ: «فإذا هي تَنَعَّتْ مُفسِّرةً حرفاً»^(٤).

(١) ساقطة من الأصل، وأثبتها من «نصب الرّاية» (١: ٤٢٧).

(٢) وقع في «نصب الرّاية» (١: ٤٢٧): «الضَّبِّيّ».

(٣) (١: ٤٢٧)، و«البناءة» (١: ٢٣١).

(٤) رواه الترمذي في (كتاب فضائل القرآن) (باب ما جاء ... رقم (٢٨٤٧)، قال: عن يَعْلَى بن مَمْلُك، أنَّه سأل أمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عن قراءة النَّبِيِّ ﷺ وصلاته، فقالت: «مَا لَكُمْ وصلاته، كان يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ قَدْرَ مَا صَلَّى، ثُمَّ يُصَلِّي قَدْرَ مَا نَامَ، ثُمَّ يَنَامُ قَدْرَ مَا صَلَّى حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ تَنَعَّتْ قِرَاءَتُهُ، فإذا هي تَنَعَّتْ مُفسِّرةً حرفاً حرفاً». وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريب. ورواه النَّسَائِيّ في (كتاب الافتتاح) (تزيين القرآن بالصَّوت) رقم (١٠١٢)، وأبو داود في (كتاب الصَّلَاة) (باب استحباب التَّرتيل في القراءة) رقم (١٢٥٤).

وروى الحاكم من حديث همام: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، عَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ،
عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَ: «كَانَتْ وَصَفَتْ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ، فَوَصَفَتْ بِسْمِ اللَّهِ
حَرْفًا حَرْفًا قِرَاءَةً بَطِيئَةً»^(١)، وقال: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَيْسَ فِيهِ قَوْلُهُ:
فِي الصَّلَاةِ.

وروى الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: من حديث حفص بن
غيث: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ بِهِ، بِمِثْلِ^(٢) حَدِيثِ ابْنِ هَارُونَ، ثُمَّ
أَخْرَجَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهِ بَلْفَظِ السُّنَنِ، ثُمَّ قَالَ: فَقَدْ اخْتَلَفَ الَّذِينَ
رَوَوْهُ فِي لَفْظِهِ، فَانْتَفَى أَنْ يَكُونَ حُجَّةً^(٣).

وعن السَّادِسَ عَشَرَ: بَأَنَّهُ يَعَارِضُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ»،
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ»: عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ
أَنْسٍ رضي الله عنه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسِرُّ بِبِسْمِ
اللَّهِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٤)، وَزَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «فِي الصَّلَاةِ»^(٥).

وعن السَّابِعَ عَشَرَ: بَأَنَّهُ حَدِيثٌ سَاقِطٌ، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ»:
أَمَّا يَسْتَحْيِي الْحَاكِمُ، يُوْرَدُ فِي كِتَابِهِ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ، الْمَوْضُوعُ، فَلِإِنِّي
أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَكَذِبٌ. انْتَهَى^(٦).

(١) في «المستدرک» (٣٥٦: ١) بلفظ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ»، يَقْطَعُهَا حَرْفًا حَرْفًا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «بِمِثْلِ».

(٣) انْتَهَى مِنْ «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (١: ٢٠٠).

(٤) فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١: ٢٥٥). وَفِي «نَسْبِ الرَّايَةِ» (١: ٤٢٩).

(٥) فِي «صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ» (١: ٢٥٠).

(٦) فِي «الْبَنَاءِ» (٢: ٢٣٢).

وقال ابن عبد الهادي: سقطَ منه «لا»، وسئل أبو حاتم عن محمد بن السري، فقال: لئن الحديث، مع أنه اختلفَ عليه، فقل: عنه، عن المُعْتَمِر، عن أبيه، عن أنس رضي الله عنه: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسِرُّ بِسْمِ اللَّهِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»، هكذا أخرجه الطَّبْرَانِيُّ، وقيل عنه بهذا الإسناد، وفيه الجهر. وتوثيقُ الحاكم لا يعارض ما ثبت في «الصَّحِيح»، لما عُرِفَ من تساهله حتَّى قيل: تصحيحه دون تصحيح التِّرْمِذِيِّ والدَّارَقُطْنِيِّ، بل تصحيحه كتصحيح التِّرْمِذِيِّ، وأحياناً يكون أدون منه.

وأما ابنُ خزيمة وابنُ حبان: فتصحيحهما أرجحُ من تصحيح الحاكم بلا نزاع، فكيف تصحيح البخاري ومسلم، كيف وأصحابُ أنس رضي الله عنه الثَّقَات يرون عنه خلاف ذلك، حتَّى أنَّ شعبة قال لقتادة: أنت سمعتَ هذا؟ أنساً يذكرُ ذلك! فقال: نعم، وأخبره ^(١) باللفظ المنافي للجهر. وعن الثَّامِنَ عشر: مداره على عبد الله بن عثمان بن خيثم، وهو وإن كان من رجال مسلم لكنَّهُ متكلمٌ فيه. أسند ابن عديُّ إلى ابن معين: إنَّ أحاديثه غيرُ قويَّة، وقال النَّسَائِيُّ: لئن الحديث، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: ضعيف، وذكر ابنُ حَجَرٍ في «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»: إنَّ النَّسَائِيَّ أخرج في كتاب الحج حديثاً من رواية ابن جريج عنه، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر رضي الله عنه، ثمَّ قال: ابنُ خيثم ليس بالقوي، ولم يترك يحيى ولا عبد الرَّحْمَنِ حديثه، إلا أنَّ عليَّ ابن المَدِينِيَّ قال: ابنُ خيثمٍ منكر الحديث ^(٢).

(١) وقع في الأصل: «آخره»، والتصويب من «انصب الراية» (١: ٤٢٩).

(٢) انتهى من «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٥: ٢٧٥).

وبالجملة؛ فهو مختلف فيه، فلا يقبل ما تفرّد به، مع أنّه قد اضطرب في إسناده ومتنه، وهو أيضاً من أسباب الضعف.

أما الأول: فإن ابن خيثم تارة يرويه عن أبي بكر بن حفص، عن أنس رضي الله عنه، وهو الذي رجّحه البيهقي في كتاب «المعرفة»؛ لجلالة راويه، وهو ابن جريج. وتارة يرويه عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه، عن أبيه، وهو الذي رجّحه الشافعي.

ورواه ابن خيثم أيضاً، عن إسماعيل بن عبيد، عن أبيه، عن جده، فزاد ذكر الجد، كما أخرجهُ الدارقطني.

وأما الثاني: فتارة يقول: «صلى، فبدأ بسم الله لأُم القرآن، ولم يقرأها للسورة»، كما هو عند الحاكم. وتارة يقول: «فلم يقرأ بسم الله حين افتتح القرآن»^(١)، كما هو عند الدارقطني في رواية إسماعيل بن عياش. وتارة يقول: «فلم يقرأ بسم الله لأُم القرآن ولا السورة»^(٢)، كما هو عند الدارقطني في رواية ابن جريج.

وأيضاً: كيف يروي أنس رضي الله عنه مثل هذا الحديث مُحتجاً به، وقد روى هو عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلّم وخلفائه أنّهم كانوا يسرون، فهذا أيضاً ممّا يُوجب شذوذ هذا الحديث. وأيضاً: كان أنس رضي الله عنه مُقيماً بالبصرة، ولم يذكر أحدًا أن أنساً رضي الله عنه كان قدّم مع معاوية إلى المدينة.

(١) في «سنن الدارقطني» (١: ٣١١).

(٢) في «سنن الدارقطني» (١: ٣١١).

وأيضاً: عملُ أهلِ المدينة على تركِ الجهر، ومنهم مَنْ لا يرى قراءتها أصلاً، قال عروة بن الزبير أحد الفقهاء السبعة^(١): أدركتُ الأئمة ما يستفتحون إلا بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». رواه الطحاوي عنه في «شرح معاني الآثار»: ولا يُحفظ عن أحدٍ من أهلِ المدينة بإسناد صحيح الجهر بها، وهذا عملٌ يتوارثه آخروهم عن أولهم. فكيف يصحُّ أنَّهم أنكروا على معاوية تركَ الجهر.

وأيضاً: لو رجع معاوية إلى الجهر كما نقلوه لكان ذا معروفاً من أمره عند أهلِ الشام الذين^(٢) صحبوه ولم ينقل عنهم ذلك، بل الشاميون كلهم خلفاؤهم وعلمائهم كان مذهبهم تركِ الجهر، وما روي عن عمر بن عبد العزيز من الجهر بها، فباطلٌ لا أصلَ له.

وأيضاً: من المعلوم أنَّ معاوية قد صَلَّى مع رسولِ الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلّم، فلو كان سمعَ منه البسملةَ جهرًا لما تركَهُ حتَّى ينكر عليه رعيتهُ أنَّه لا يحسن^(٣) أن^(٤) يُصلي.

وعن التاسع عشر: إنَّه مخالفٌ للصحيح الثابت عن عمر رضي الله عنه أنَّه كان لا يجهرُ بها، كما تقدَّم في حديث أنس رضي الله عنه، وقد روى الطحاوي

(١) فقهاء المدينة السبعة هم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار. ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٠: ١٨).

(٢) في الأصل: «الذي».

(٣) غير موجودة في الأصل.

(٤) في «نصب الراية» (١: ٤٣١-٤٣٢) بتصرف.

بإسناده عن أبي وائل، قال: كان عمر وعليّ لا يجهران بيسم الله الرحمن الرحيم^(١)، فإن ثبت هذا عن عمر رضي الله عنه، فيحمل على أنّه فعله مرةً للتعليم^(٢).

وهذا كما روي عنه أنّه كان يجهر بسبحانك اللهم وبحمدك بعد التكبير، أخرجه مسلم، ولم يكن جهره بها إلا للتعليم وإسماع المقتدين، كما رواه الطحاوي وغيره.

وعن العشرين: بأنّ في إسناده عثمان، أجمعوا على ترك الاحتجاج به، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: كذاب.

وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به. وقال النسائي: متروك الحديث^(٣).

وعن الحادي والعشرين: إنّ عطاء بن أبي رباح لم يلتق عليّاً رضي الله عنه، ولم يصل قط خلفه، والحمل فيه على ابنه يعقوب، فقد ضعّفه أحمد بن حنبل، وقال: منكر الحديث. وقال أبو زرعة وابن معين: ضعيف. وشيخ الخطيب في هذه الرواية أبو الحسن بن أحمد بن أبي عليّ الأصبهاني، وكان يركّب الأسانيد^(٤).

وعن الثاني والعشرين: إنّ الحسن بن الحسين شيعيٌّ ضعيف إن كان هو العربي، ومجهول إن كان حسين بن الحسن الأشقر، انقلب اسمه.

(١) في «شرح معاني الآثار» (١: ٢٠٣).

(٢) من «نصب الراية» (١: ٤٣٣-٤٣٤).

(٣) في «نصب الراية» (١: ٤٣٤).

(٤) في المصدر السابق (١: ٤٣٤).

وكذلك إبراهيمُ أبي يحيى قد رُمي بالرفض والكذب. وكذلك صالحُ بن نيهان، قد تكلم فيه مالكٌ وغيره، وفي إدراكه الصَّلَاة خلفَ أبي قتادة نظر^(١).

وعن الثالث والعشرين: بأنَّ إسناده وإن كان صحيحاً لكنّه مَحْمُولٌ على الإعلام بأنَّ قراءتها سنّة فإنَّ^(٢) الخلفاء الرَّاشدين كانوا يسرّوا بها، فظنَّ كثيرٌ من النَّاس أنَّ قراءتها بدعة، فجهروا^(٣) بها ليعلموا النَّاس أنَّها سنّة، لا أنَّه فعله دائماً.

وعن الرَّابع والعشرين: بما قال ابن عبد الهادي: إنَّه سقط منه «لا» كما رواه السَّاعدي^(٤) وغيره، عن ابن أخي ابن وهب، ويوضّحه أنَّ مالكا روى^(٥) في «الموطأ»: عن حُمَيْد، عن أنس رضي الله عنه، قال: «قُمْتُ وراءَ أبي بكرٍ وعمر وعثمان فكلُّهُمْ كان لا يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ إِذَا افْتَتَحُوا الصَّلَاةَ»^(٦). قال ابنُ عبد البرِّ في «شرحهِ»: هكذا رواه جماعةٌ موقوفاً، ورواه ابنُ أخي ابن وهب، عن مالكٍ وابنِ عُيَيْنَةَ، عن حُمَيْد، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، فقال: «إنَّ رسولَ الله، وأبا بكرٍ وعُمَرَ وعثمان كلُّهُمْ كانوا...» الحديث. وهذا خطأٌ من ابنِ أخي ابن وهب في رفعه ذلك عن عمِّه، عن مالك، فصار هذا الذي رواه الخطيبُ خطأً على خطأ، والصَّوابُ فيه عدمُ

(١) في «نصب الراية» (١: ٤٣٤).

(٢) وقع في الأصل: «إن»، والتصويب عن «نصب الراية» (١: ٤٣٥).

(٣) في الأصل: «فجهر».

(٤) في «نصب الراية» (١: ٤٢٩): «الباغندي».

(٥) مكررة في «الأصل».

(٦) رواه مالك في (كتاب النداء للصلاة) (باب العمل في القراءة) رقم (١٦٤).

الرَّفْعِ وعدمُ الجهر، وذكرَ الخطيبُ وغيرُهُ لحديث أنسٍ رضي الله عنه طرقاً آخر
أيضاً، إلاَّ أنَّه ليس فيها قوله: «في الصَّلَاة»، فلا حُجَّةَ فيه^(١).

وعن الخامس والعشرين: بأنَّ عمر بن حفص، قال ابن الجوزي في
«التَّحْقِيقِ»: أجمعوا على تركِ حديثه^(٢). وروى له البيهقيّ حديثاً بهذا السَّنَدِ
مرفوعاً: «البيت قِبْلَةٌ لأهل المسجد، والمسجد قِبْلَةٌ لأهل الحرم، والحرم قِبْلَةٌ
لأهل الأرض»^(٣).

ثمَّ قال: تفرَّدَ به عمر بن حفص، وهو ضعيفٌ لا يحتجُّ به على أنَّه
روى أمدُّ عن وكيع، عن سفيان، عن عبد الملك، عن عكرمة، عن ابن
عبَّاسٍ رضي الله عنه أنَّه قال: «الجهر بيسم الله من قراءة الأعراب»، وكذلك رواه
الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(٤).

ويؤيِّدُهُ ما رُوِيَ بإسناد ثابتٍ عن عكرمة تلميذ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه أنَّه
قال: «أنا أعرابيٌّ إن جهرتُ بيسم الله»^(٥). والظاهرُ أنَّه أخذَهُ من شيخه،
فهذا يخالفُ الرِّوَايةَ السَّابِقَةَ، عن ابن عبَّاسٍ.

وعن السَّادِسِ والعشرين: بأنَّه حديثٌ ضعيفٌ، ضَعَّفَهُ البيهقيّ
وغيره، وشَبَّهَهُ^(٦) الذهبيُّ بالموضوع.

(١) في «فتح المالك بتوب التمهيد» (٢: ٩٢-٩٣).

(٢) انتهى من «التحقيق في أحاديث الخلاف» (١: ٣٥٥).

(٣) في «سنن البيهقي الكبير» (٢: ٩).

(٤) (١: ٢٠٤).

(٥) «نصب الرأية» (١: ٤٢٤-٤٢٥).

(٦) وقع في الأصل: «شبهة» وهي تصحيف؛ لأن عبارة الذهبي في «نصب الرأية» (١: ٤٣١): كأنه الموضوع.

وعن السَّابِعِ والعشرين: بَأَنَّهُ حَدِيثٌ مُّضَوَّعٌ، والحسنُ بنُ أحمدَ صاحبِ المناكير، كما نصَّ عليه الذَّهَبِيُّ في ترجمته في «ميزان الاعتدال»^(١). فهذه الأخبار والآثارُ وأمثالُها كُلُّها ضعيفةٌ من حيثُ السَّنَدِ لا يمكنُ أن تعارضَ الأحاديثَ الواردةَ في السِّرِّ مع قوَّتها.

وقال العلامةُ أبو بكرٍ مُحَمَّدُ بنُ موسى الحازميُّ الهَمْدانيُّ^(٢) في كتاب «الناسخ والمنسوخ»: اختلف أهل العلم في البسمة، هل يجهرُ بها في الصَّلَاة أم لا؟

فذهب جماعةٌ إلى الجهر، وروى ذلك عن عليٍّ، وعمر، وابن عمر، وابن عباس، وعبد الله بن الزُّبَيْر، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، وسعيد بن جُبَيْر، وإليه ذهب الشَّافعيُّ وأصحابه.

وخالفهم في ذلك أكثرُ أهل العلم وقالوا: يُسرُّ بها، وروى ذلك عن أبي بكرٍ وعمرٍ في إحدى الروايتين عنه، وعثمان وابن مسعود وعمَّار بن ياسر والحكم وحمَّاد، وبه قال: أحمد وإسحاق، وأصحابُ الحديث.

وقالت طائفة: لا يقرأها سرًّا ولا جهراً، وبه قال مالك والأوزاعيُّ. استدللَّ القائلون بالإخفاء بالأحاديث الثابتة، وأكثرها نصوصٌ لا تقبل التَّأويل، وهي وإن عارضها أحاديثُ الجهر، فأحاديثُ السِّرِّ أولى لأمرين:

(١) «الميزان» (٢: ٢٢٦).

(٢) وهو محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني الشافعي، أبو بكر زين الدين، له: «الاعتبار في بيان الاسخ والمنسوخ»، و«شروط الأئمة الخمسة»، و«المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن والبلدان»، (٥٤٩-٥٨٤هـ). ينظر: «مرآة الجنان» (٣: ٤٢٩)، «تهذيب الأسماء» (٢: ١٩٢).

أحدهما: صحّة سندها، ولا خفاء أنّ أحاديث الجهر لا توازيها في الصحّة.

والثاني: إنّها وإن صحّت فهي منسوخة بما رويناه عن سعيد بن جبير، وهو مُرسَل، يتقوّى بفعل الخلفاء.

وأما مَنْ ذهبَ إلى الجهر، فلا سبيل إلى الإنكار عليهم^(١)، وروايات الجانبيين في كتب السنن والمسانيد، ثمّ يشهدُ بصحّة الجهر آثار الصحابة ومن بعدهم.

وحديث سعيد بن جبير مرسل لا يقومُ به حُجّة. وطريقُ الإنصاف أن يقال: ادّعاءُ النسخ في كلا المذهبين متعذّر؛ لأنّ من شرط النسخ أن تكون له مزيّة على المنسوخ من حيث الثبوت والصحّة، وقد فقدناها هاهنا غير أنّ هاهنا شيئاً، وهو أنّ أحاديث الجهر وإن كانت مأثورة عن جماعة من الصحابة، إلا أنّ أكثرها لا يسلمُ من شوائب الجرح.

والاعتمادُ في هذا الباب على رواية أنس بن مالك رضي الله عنه؛ لأنّها أصحّ وأشهر، وقد اختلفت^(٢) الرواياتُ عنه^(٣) وكلّها صحيحةٌ مُخرّجة في كتب الأئمة، وغير مُستبعدٍ وقوعُ الاختلاف في مثل ذلك.

وكم شخصٍ يتغافلُ عن أمرٍ هو من لوازمه، ويتنبّه لأمرٍ ليس من لوازمه.

(١) في الأصل: «عليها».

(٢) في الأصل: «اختلف».

(٣) في الأصل: «عنه».

ومن أعجب ما اتَّفَقَ لي أنَّي دخلتُ جامعاً في بعض البلادِ لقراءةِ شيءٍ في الحديث، فحضرَ إليَّ جماعةٌ من أهلِ العلم، وهم من المواظِّبين على الجماعةِ في الجامع، وكان إمامُهم صَيِّتاً يعلأ الجامع صوته، فسألتهم عنه: هل يجهرُ بيسم الله أو يُخفيها؟

فاختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: يجهر، وقال بعضهم: لا، وتوقف آخرون.

والحقُّ أنَّ كُلَّ مَنْ ذهبَ إلى أيِّ هذه الروايات فهو مُتَمَسِّكٌ بالسُّنَّة. انتهى كلامه^(١).

وقال الشيخ أبو أمامة ابن التَّقَاش: الذي يرومُ تحقيق هذه المسألة ينبغي أن يعلم أنَّ هذه المسألة بعلم القراءات أمسَّ من علم الأحاديث، فإنَّ من القراء الذين صحَّت قراءتهم، وتواترت عن رسول الله ﷺ؛ منهم: مَنْ كان يقرأ بها آية من الفاتحة، منهم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن كثير، وغيرهم من الصحابة والتابعين.

ومنهم: مَنْ لا يعدُّها آية كابن عامرٍ وأبي عمروٍ ونافعٍ في روايةٍ عنده.

وحُكِّم قراءتها في الصَّلَاةِ حُكْمُ قراءتها خارجها، فحينئذٍ الخلافُ فيها كالخلاف في حرفٍ من حروف القرآن، وكلا القولين صحيحٌ لا مطعن على مُثَبِّتِهِ ولا على مُنْفِيهِ.

(١) من «نصب الراية» (١: ٤٣٧-٤٣٩) باختصار.

وليست هذه أولُ حرفٍ اختلف في إثباته وحذفه، وقلَّ سورةٌ في القرآن ليس فيها ذلك، وكلُّ هذا من نتيجة كون القرآن أنزلَ على سبعة أحرف.

ولا ريب في أن الواقعَ عن رسولِ الله ﷺ كلا الأمرين، فجهرَ وأسرَّ غير أن إسراره كان أكثر من جهره.

وقد صحَّ في الجهرِ أحاديث لا مطعنَ فيها لمنصفٍ، نحو ثلاثة أحاديث. كما أنه صحَّ في السِّرِّ أحاديث. ولا يلتفتُ لمن يقول: الواقعُ منه الجهرُ فقط. انتهى كلامه على ما أورده القسطلاني في «المواهب اللدنية»^(١).

قلت: هذا هو الحقُّ عندي أيضاً، فإنَّ إنكارَ الجهرِ عن رسولِ الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم مُطلقاً مُتعسِّرٌ بل مُتَعَذِّرٌ، ولو صحَّ إنكاره أو حملُه على تعليمِ المقتدين ونحو ذلك، فلا يتيسَّرُ مثله في الآثارِ المرويةِ عن الصحابةِ والتابعين.

نعم؛ المعلومُ من جمعِ الروايات أنَّ السِّرَّ أكثرُ وقوعاً وأقوى عملاً؛ وهو لا يستلزمُ إنكارَ الجهرِ مطلقاً.

فالقولُ بأنَّ السِّرَّ مكروه، والجهرُ مسنون، كما ذهبَ إليه الشافعيةُ في غايةِ إفراطٍ في حقِّ الجهرِ، وتفريطٍ في حقِّ السِّرِّ.

والقولُ بالعكس، كما ذهبَ إليه أكثرُ أصحابنا بالعكس، وخيرُ الأمور أوسطها، فاحفظه فإنه تحقيقٌ شريفٌ قلَّ من تنبَّه عليه.

(١) «شرح المواهب اللدنية» (١٠: ٣٢٦-٢٣٨).

وبعد اللّٰتيا وألّٰتي نقول: بقي الكلام على مذهبنّا في هذا المقام من وجوه:

في الأول

إنّهم اختلفوا في أنّ البسملة في الصلّاة ماذا ؟ هل هي سنة ؟ أم واجبة ؟

فمیل الحافظ النّسفي في كتبه^(١) وقاضي خان^(٢) وصاحب «الخلاصة»^(٣)، وصاحب «جامع الرموز»^(٤) وكثير من أصحابنا إلى أنّها سنة مؤكّدة، وعدّها الشّرئبلالي أيضاً في «نور الإيضاح»^(٥) من السنن، فقال في «شرح»^(٦): القول بوجوبها ضعيف، وإن صحّ؛ لعدم ثبوت المواظبة عليها. انتهى.

وفيه ما فيه؛ فإنّ المواظبة عليها معلومة من ضمّ بعض الأحاديث الواردة فيها إلى بعض، فالأصحّ ما مال إليه المحقّقون من وجوبها:

(١) مثل: «كنز الدقائق» (ص ١١).

(٢) ينظر: «فتاوى قاضي خان» (١: ١٦٢).

(٣) أي «خلاصة الفتاوى» لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، افتخار الدّين، قال: الكفوي: كان عدم النظر في زمانه، فريد أئمة الدهر شيخ الحنفية بما وراء النهر، من أعلام المجتهدين في المسائل. له: «النصاب»، و«حزنة الواقعات»، «خلاصة الفتاوى»، (١ أو ٤٨٢ — ٥٤٢ هـ). ينظر: «الفوائد» (ص ١٤٦). «الجواهر» (٢: ٢٧٦). «التاج» (ص ١٧٢).

(٤) ينظر: «جامع الرموز» (١: ٨٩).

(٥) «نور الإيضاح» (ص ١١٨).

(٦) أي «مراقى الفلاح» (١: ٢٦٢).

١. منهم: الزَّيْلَعِيُّ، كما يشهدُ به في (باب سجود السهو) من «شرح الكنز»: ومنها البسمة، فإذا تركها يجبُ سجودُ السَّهو، وقيل: لا يجب، وقيل: إن تركها قبلَ الفاتحةِ يجب، وإن تركها بينَ الفاتحةِ والسُّورة لا يجب. انتهى^(١).

حيثُ قدَّم القولَ بالوجوب، ونقلَ ما سواه بما يدلُّ على الضَّعف.
٢. ومنهم: ابن وهبان^(٢)، حيث قال في منظومته:
وَلَوْ لَمْ يُسْمَلْ سَاهِيًا كُلُّ رَكْعَةٍ

فَيَسْجُدُ إِذْ بِإِيجَابِهَا قَالَ الْأَكْثَرُ

٣. ومنهم: العلامةُ المقدِّسيُّ صحَّحه في «شرح النظم».

٤. ومنهم: الحلبيُّ حيثُ قال في «غُنْيَةُ المستملي» مشيراً إلى الوجوب:
هذا هو الأحوط، فإنَّ الأحاديثَ الصَّحيحة تدلُّ على مواظبته صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وسلَّم. انتهى^(٣).

وتَبِعَهُم الطَّحْطَاوِيُّ^(٤)، حيثُ قال في «حواشي مراقي الفلاح»، أقول: سجود السَّهو بتركها هو الأحوطُ خُرُوجاً من الخلاف. انتهى^(٥).

(١) من «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (١: ١٩٤).

(٢) وهو عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الحارثي الدَّمَشْقِيُّ الحَنَفِيُّ، أمين الدين، له: «عقد القلائد في حل قيد الشُّرائد ونظم الفرائد» الشرح والنظم له، و«شرح درر البحار»، و«امثال الأمر في قراءة أبي عمرو»، (قبل ٧٣٠ - ٧٦٨)، ينظر: «الذَّكْرُ الكامنة» (٢: ٤٢٣-٤٢٤)، «الكشف» (٢: ١٨٦٥)، «الفوائد» (ص ١٩١).

(٣) من «غُنْيَةُ المستملي» (ص ٣٠٦).

(٤) في الأصل: الطحطاوي، وهو تحريف.

(٥) من «حواشي مراقي» (ص ٢٦٠).

وفي «معراج الدراية»^(١): روي عن المُعلّى عن الإمام وجوبها، وهو قولهما، وفي رواية الحسن^(٢) عليه السلام: «إنَّها لا تجب إلَّا عند الافتتاح، والصَّحيحُ أنَّها تجبُ في كلِّ ركعةٍ حتَّى لو سهى عنها قبل الفاتحة يلزمه السَّهو. انتهى.

وفي «التَّهر الفائق»: في إيجاب السَّهو بتركها منافاة لما مرَّ من أنَّه لا يجبُ بترك أقلِّ الفاتحة، فتدبَّره. انتهى.

قلتُ: ما مرَّ هو قوله، قالوا: لو ترك أكثرها سجدةً للسَّهو لا إن ترك أقلَّها، ولم أر لهم ما إذا ترك النِّصف. انتهى.

وهو قولٌ مرجوح، والحقُّ أنَّ كلَّ آية من الفاتحة واجبة على حدة، فيجب سجود السَّهو بترك آية منها أيضاً، كما حقَّقه أخوه وأستاذه في «البحر»^(٣)، فتدبَّره.

الْثَانِي ﷺ

اختلفوا في أنَّه هل يأتي بها المُصلي عند ابتداء السُّورة أم لا؟

(١) «معراج الدراية إلى شرح الهداية» لمحمد بن محمد بن أحمد السننجاري، المعروف بالبخاري الكاكي، قوام الدين، وله: «عيون المذهب» قال اللكنوي: وهو مختصر نافع، (ت ٧٤٩هـ). ينظر: «الجواهر» (٤: ٢٩٤-٢٩٥). «الفوائد» (ص ٣٠٦).

(٢) وهو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، أبو علي، صاحب الإمام، قال الذهبي: قاضي الكوفة، وكان رأساً في الفقه. له: «المقالات»، و«المجرد»، (ت ٣٠٤هـ). ينظر: «الجواهر» (٢: ٥٦-٥٧). «العبر» (١: ٣٤٥). «طبقات طاشكيري» (ص ١٨-١٩).

(٣) «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» (١: ١٠١).

فلمروى عن أبي حنيفة أنه لا يأتي بها لا في الصلوة الجهرية؛ ولا في السرية، وكذا عند أبي يوسف؛ لما تقدّم أنّها ليست بآية من أوّل السور. والإتيان بها في أوّل كلّ ركعة؛ لما تقدّم من الأحاديث الدالة على أنّه عليه الصلاة والسلام وخلفائه أتوا بها سرّاً، ولم يرد شيء في الإتيان في ابتداء السورة.

وعند محمد يأتى بها في أوّل السورة أيضاً، لكن إذا خافت لا إذا جهر، لأنّ المشروع فيها السرّ، فلو أتى بها في الجهرية يلزم وجود سكتة في أثناء القراءة، كذا في «المنية»^(١)، و«شرحها»^(٢).

وفي «الذخيرة»: ذكر الفقيه أبو جعفر^(٣) عن أبي حنيفة: إنّها إذا قرأها مع السورة فحسن، وروى عن محمد: إنّها لا يأتي بها بين السورة والفاحة في الجهرية. انتهى.

وفي «تنوير الأبصار»: سمى سرّاً في كلّ ركعة لا بين الفاقة والسورة. انتهى^(٤). وفي «شرحها» لمصنّفه: هذا عندهم، وعند محمد يسُنُّ

(١) «منية المصلي وغنية المبتدي» (ص ٨٧) لمحمد بن محمد الكاشغري، سديد الدين، قال الإمام اللكنوي: وكتابه من الكتب المعتبرة المتداولة، (ت ٧٠٥ هـ). ينظر: «الكشف» (٢: ١٨٨٦)، «تحفة الكلمة» (ص ٦).

(٢) «غنية المستملي» (ص ٣٠٨)، و«حلي صغير» (ص ١٩٢).

(٣) وهو محمد بن عبد الله بن محمد البلخي الهنْدَوَانِيّ، أبو جعفر، نسبة إلى هِنْدَوَان، حلة ببلخ، قال الكفوي: شيخ كبير، وإمام جليل القدر، كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهّد والورع، ويقال له: أبا حنيفة الصغير لفقهه، حدث ببلخ وأفتى بالمشكلات وأوضح المعضلات، (ت ٣٦٢ هـ). ينظر: «العبر» (٢: ٣٢٨)، «الجواهر» (١: ١٩٢)، «الفوائد» (ص ٢٩٥).

(٤) من «تنوير الأبصار وجامع البحار» (ص ١٥).

إذا خافت، لا إن جهر وصحَّح في «البدائع»^(١) قولهما. والخلاف في الاستئذان، أمّا عدم الكراهة فمتفق عليه؛ ولهذا صرَّح في «الذخيرة» و«المُجْتَبَى»: بأن لو سُمِّي بين الفاتحة والسورة كان حسناً عند أبي حنيفة، سواء كانت تلك السورة مقروءة سرّاً أو جهرّاً، ورجَّحه ابنُ الأَهمام^(٢)، وتلميذه ابنُ أمير حاج الحلبي؛ لشبهة الخلاف في كونها آية من كلّ سورة، وإن كانت الشبهة في ذلك دون الشبهة الناشئة من الاختلاف في كونها آية من الفاتحة. انتهى^(٣).

وهكذا في «البحر»، وزاد فيه: وما في «القنية»^(٤) من أنّه يلزمه سجود السهو بتركها بين الفاتحة والسورة غريبٌ جداً. انتهى^(٥).

الْثَالِثُ

اختلفوا في أنّها هل تتكرّر؟

فروى الحسنُ عن أبي حنيفة: إنّ المُصَلِّي يأتي بها في أوّل الصَّلَاةِ ثم لا يعيد.

(١) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» (١: ٢٠٤) لأبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، علاء الدين، ملك العلماء، وله: «الكتاب الجليل»، و«السلطان المين»، (ت ٥٨٧هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٣٢٨). «طبقات الفقهاء» (ص ١٠١-١٠٢). «الفوائد» (ص ٩١).

(٢) ينظر: «فتح القدير» (١: ٢٥٥).

(٣) من «منح الغفار شرح تنوير الأبصار» للتمرتاشي (ق ١: ٦٤/أ).

(٤) «قنية المنية» (ق ٣٢/أ).

(٥) من «البحر الرائق» (١: ٣٣٠).

وَرَوَى الْمُعَلَّى عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنَّهُ يَأْتِي بِهَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ.

وَرَوَى ابْنُ حَازِمٍ نَحْوَهُ عَنْ مُحَمَّدٍ أَيْضاً وَهُوَ الْأَحْوَطُ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ التَّسْمِيَةَ مِنَ الْفَاتِحَةِ أَمْ لَا وَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، فَكَانَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّسْمِيَةِ أَيْضاً. كَذَا فِي «الذَّخِيرَةِ».

وَفِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ»: هَذَا؛ أَيْ عَدَمُ الْإِتْيَانِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْهُ، وَرَوَايَةُ أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ: إِنَّهُ يَأْتِي ^(١) بِهَا^(١) وَهُوَ قَوْلُهُمَا؛ لِثَبُوتِ الْخِلَافِ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ. وَمَقْتَضَى هَذَا سَنِّيَّتُهَا مَعَ السُّورَةِ؛ لِثَبُوتِ الْخِلَافِ فِي كَوْنِهَا آيَةً مِنْ كُلِّ سُورَةٍ، كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ. انْتَهَى ^(٢).

وَقَالَ الْحَلَبِيُّ فِي «الْعُنْيَةِ»: الْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ السُّورَةِ لَيْسَ كَالْخِلَافِ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِي ثَبُوتِ الْإِحْتِيَاظِ، كَتَأْثِيرِهِ. انْتَهَى ^(٣).

وَفِي «الْعُنْيَةِ» بَرَزَ مُحَسِّنٌ: الْأَحْسَنُ أَنْ يُسَمَّى فِي أَوَّلِ كُلِّ رُكْعَةٍ عِنْدَ أَصْحَابِنَا جَمِيعاً، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فَحَسَبَ فَقَدْ غَلَطَ عَلَى أَصْحَابِنَا غَلَطاً فَاحِشاً، لَكِنَّ الْخِلَافَ فِي الْوُجُوبِ، فَعِنْدَهُمَا وَرَوَايَةُ الْمُعَلَّى عَنْهُ: إِنَّهُ تَجِبُ التَّسْمِيَةُ فِي الثَّانِيَةِ كَوُجُوبِهَا فِي الْأُولَى. وَفِي رَوَايَتِهَا وَرَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْهُ: إِنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ، وَإِنْ قَرَأَهَا فِي غَيْرِهَا فَحَسَنٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ تَجِبُ التَّسْمِيَةُ فِي أَوَّلِ كُلِّ رُكْعَةٍ. انْتَهَى ^(٤).

(١) ساقطة من الأصل، ومثبتة من «الفتح».

(٢) من «فتح القدير» (١: ٢٥٥).

(٣) من «عنونة المستمل» (ص ٣٠٧).

(٤) من «عنونة المنية» (ق ١٨/ب).

وهكذا في «البحر»^(١)، و«مختارات التَّوَاظِل» وغيرهما من الكتب المعتمدة.

وصرَّحَ في «المُضْمَرَات»^(٢)، و«النهر»: إِنَّ الْفَتْوَى عَلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ واجبةٌ في كلِّ ركعةٍ عند ابتداء الفاتحة، حتَّى لو تركها يجب سجود السَّهْو، وعند ابتداء السُّورَةِ حسن، جهريةٌ كانت الصَّلَاةُ أو سرِّيةً. وهكذا في «العنَّاية»، و«المحيط».

فروع:

محلُّ التَّسْمِيَةِ بعد التَّعوُّذ، فلو سَمِيَ قبل التَّعوُّذ أعاد؛ لعدم وقوعها في محلِّها، ولو نسيها حتَّى فرَغَ من الفاتحة لا يسمِّي لأجلها؛ لفوات محلِّها، كذا في «البحر»^(٣).

وفي «المُضْمَرَات»: المسبوقُ إذا قامَ إلى قضاء ما سبق، لم يكن عليه أن يقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هكذا رواه الحسنُ عن أبي حنيفة، وعن محمدٍ أنَّه قال: يتعوَّذُ ويأتي بالتَّسمية، وقال ^(٤)«أبو» الحسنُ الكرخي: وبه نأخذ. انتهى.

(١) «البحر الرائق» (١: ٣٣٠)

(٢) «جامع المُضْمَرَات والمشكلات شرح مختصر القُدُوري» ليوسف بن عمر بن يوسف الصُّوفي الكادوري البزار الحنفي، المعروف عند الترك: بنبيرهء شيخ عمر، قال الكفوي: شيخ كبير وعالم تحرير جمع علمي الحقيقة والشرعية، (ت ٨٣٢هـ). ينظر: «الكشف» (٢: ١٦٣٢).
«الفوائد» (ص ٣٨٠).

(٣) «البحر الرائق» (١: ٣٣٠)

(٤) ساقطة من الأصل.

وفي «المنية»: الإمام إذا جهرَ لا يأتي بها، وإذا خافتَ يأتي بها. انتهى^(١). وهذا بظاهره مُخالفٌ للعقلِ والنقل؛ ولذا نسبهُ صاحبُ «البحر»^(٢) إلى الخطأ الفاحش؛ لأنَّ وجوبَ التسمية مطلق، جهريةً كانت الصلَاة أو سريةً.

وأولُّه الخَلْبِيُّ في «الغنية»: بأنَّ مراده أنَّه لا يأتي بها جهرًا في الجهرية، بل يأتي سرًّا، والتقييدُ بالإمام ليس باحترازيٍّ؛ لأنَّ المنفردَ كذلك^(٣).

وفي «البحر»^(٤)، وغيره: إنَّ مرادهم من قولهم في (باب صفة الصلَاة): وسَمَّى بعد التَّعوُّذ، وهو بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لا مطلقُ الذِّكْرِ حتَّى لو قرأ غيرُهُ من الأذكارِ لم يخرج من العهدة؛ لكونه المنقولُ عن رسول الله صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم وأصحابه.

وأما أنَّه هل يجوزُ قراءتها بالفارسية فهو على الخلافِ المعروفِ في جميع أذكار الصلَاة بين أبي حنيفة وصاحبيه.

فعندهُ يجوزُ جميعُ أذكار الصلَاة من التَّسْبِيح، والتَّهْلِيل، والتَّعَوُّذ، والتَّسْمِيَة، والتَّشْهيد وغيرها بالفارسية مع القدرة على العربية. وعندهما لا يجوزُ إلا للعاجزِ عن العربية. كما في «التَّائِبُ خَانِيَّة»^(٥)، وغيره.

(١) من «مُتَيَّة المصلي» (ص ٨٧).

(٢) «البحر الرائق» (١: ٣٣٠).

(٣) انتهى من «الغنية المستملي» (ص ٣٠٨).

(٤) «البحر الرائق» (١: ٣٣٠).

(٥) في الأصل: «التَّائِبُ خَانِيَّة»، وهي «الفتاوى التَّائِبُ خَانِيَّة» لعالم بن علاء الحنفي الأندلسي، فريد الدين، صنَّف «الفتاوى التَّائِبُ خَانِيَّة» في سنة (٧٧٧هـ)، بإشارة الخان الأعظم القهرمان المعظم تاتارخان، وسَمَّاه باسمه، كما قال في بداية «التَّائِبُ خَانِيَّة» (ق ١/أ، ب) (ت ٧٨٦هـ). ينظر: «نزهة الخواطر» (٢: ٦٤-٦٥)، «الكشف» (١: ٢٦٨).

مسألة

لو قرأ في الصَّلَاة: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فحسب، ولم يزد عليه لم تجز صلاته؛ لأنها وإن كانت آية من القرآن على المختار، وأدى ما تجوز به الصَّلَاة آية، فينبغي أن تجوز بها.

لكن لما خالف مالك والأوزاعي ومن تبعهما في ذلك، وقعت الشبهة في قرأتها، فحكمنا بعدم جوازها بها احتياطاً. كذا في «شرح المنار»^(١) لابن ملك، و«التلويح»^(٢)، وغيرها.

وفي «المُحَبَّبِي»، و«المحيط»: الأصحُّ أنها آية في حقِّ حرمتها لا في حقِّ جواز الصَّلَاة بها، فإنَّ فرضَ القراءة ثابتٌ بيقين، فلا يسقط بما فيه شبهة. انتهى.

مسألة

قد صرَّحوا أنَّ ختم القرآن بجميع أجزائه في التراويح مرةً سنَّةً مؤكَّدة، حتَّى لو ترك آيةً منه لم يخرج عن العهدة، وقد ثبت أنَّ البسملة أيضاً آيةً منه على الأصحِّ، فيستخرج منه أنَّه لو قرأ تمام القرآن في التراويح، ولم يقرأ البسملة في ابتداء سورة من السُّور سوى ما في سورة النمل لم يخرج عن عهدة السُّنَّة، ولو قرأها الإمام سرّاً خرج عن العهدة،

(١) «شرح المنار» (ص ٩).

(٢) «التلويح» (١: ٤٧).

لكن لم يخرج المقتدون عن العهدة، وبه أفتيت حين سئلت في سنة أربع وثمانين بعد الألف والمئتين من الهجرة عن هذه المسألة.

وقد أفتى به أبي وأستاذي نور الله مرقده مرّات وكُرّات، وصرّح به في «قمر الأقيمار لنور الأنوار».

وفي «مسلم الثبوت» للفاضل محبّ الله البهاري^(١): البسملة من القرآن فتقرأ في الختم مرّة، وليست جزءاً من السّورة، وقيل: إنّها ليست جزءاً منه، وقيل: جزء منها. انتهى.

قال عمّ جدّي، مولانا وليّ الله اللّكنويّ في «شرح»: قوله فتقرأ في الختم مرّةً يعني أنّه تلزم قراءتها على من أراد ختم القرآن؛ لئلا يفوت منه شيء من القرآن، ويصحّ الختم على الكمال، وهذا كما إذا نذر أن يختم القرآن، فإنّ وفاء نذره إنّما يتحقّق بقراءة البسملة مرّةً واحدةً في أوّل أي سورة شاء. انتهى.

وقال في موضع آخر منه: من قال بكون البسملة جزءاً من القرآن من غير تعيين المحلّ، أو بجزئيتها له في أوّل كلّ سورة، قال: بوجوب قراءتها فيما يختم فيه القرآن من الصلّاة كالترّوايح، إلا أنّ الجماعة الأولى تقول بوجوب قراءتها جهراً مرّةً. والثانية تقول بوجوب قراءتها جهراً في أوّل كلّ سورة سوى البراءة، هذا عند الذّاهبين إلى مشروعية التّروايح. وأمّا من لم يقل بمشروعيتها فلا وجوب عندهم فيها أصلاً. انتهى.

(١) وهو محبّ الله بن عبد الشكور البهاري الهندي الحنفي، وله: «المغالطة العامة الورود».

(ت ١١١٩ هـ). ينظر: «معجم المؤلفين» (٣: ١٧).

قلتُ: قد جرت عادةُ حفاظِ زماننا أنَّهم يقرءون البسملة على رأسِ سورةِ الإخلاصِ يومَ الختمِ في التراويح، فيظنُّ منه العوامُ كالأنعام أنَّه لو قرأها على رأسِ سورةٍ أخرى لم يجزه، وليس كذلك.

ولذلك تركتُ هذا الالتزام، فتارةً أقرأ على رأسِ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(١)، وتارةً على رأسِ سورةِ الفيل، وتارةً على رأسِ سورةِ البقرة، وتارةً على رأسِ غيرها، فإنَّ التزامَ أمرٍ لم يعهد في الشرع لزومه يجرُّ إلى مفسد، كما أنَّي تركتُ تكريرَ سورةِ الإخلاص في التَّروايح ؛ لعدم كونه منقولاً من الصَّحابة ومن بعدهم فيما وقفنا عليه.

والفقهَاء وإن صرَّحوا بأنَّه يستحبُّ عند ختم القرآن، أن يقرأ الإخلاص ثلاثَ مرَّاتٍ؛ جبراً للنقصان، لكنَّهم نصَّوا على أنَّ هذا فيما إذا كان الختمُ خارجَ الصَّلَاة.

وأما إذا كان في الصَّلَاة فيكره التَّكرير، وحفاظُ زماننا مصرَّون على هذا التَّكرير ظانِّين أنَّ التَّروايح تطوُّع، والتَّطوُّعُ يجوزُ فيه تكريرُ سورةٍ واحدة، ولا يعلمون أنَّ التَّروايح وإن كان من التَّطوعات لكنه منقولٌ بهيئةٍ معهودةٍ من السَّلف، ولم ينقل عنهم التَّكرير. وقد صرَّحَ بعضُ الفقهاء أنَّ للتَّروايح حكمَ الفرض لهذا. والله أعلم.

(١) من سورة الكوثر، آية (١).

مسألة

لا تُسنُّ البسْملةُ قبلَ دعاءِ القنوتِ في الوتر؛ لخلوِّ أكثرِ الأحاديثِ الواردةِ في دعاءِ الوترِ المرويةِ في الصَّحاحِ الستَّةِ وغيرها عن ذكرها، كيف لا ؟ وهو دعاءٌ من الأدعية، وذكرٌ من الأذكار، والبسْملةُ غيرُ مسنونةٍ عند الذِّكر والدُّعاء.

نعم ؛ عند ابن مسعودٍ رضي الله تعالى عنهما القنوتُ من القرآنِ وكان سورتين:

أحدهما: تُسمَّى سورة الخلع، وهي بسم الله الرحمن الرحيم، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِلَى قَوْلِهِ: مَنْ يَفْجُرْكَ.

والأخرى: سورة الحقد، وهي بسم الله الرحمن الرحيم، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ إِلَى مَلْحَقٍ. كما ذكره السيوطيُّ في «الدَّر المنثور»^(١).

لكن مذهبَ عامَّةِ العلماءِ خلافاً، فإنَّهم قالوا: هو من قبيل ما نسخَ رسمه من القرآن، وبقي حفظُه على سبيلِ الذِّكر، كما ذكره أبو الحسن في كتاب «التَّاسِخِ والمنسوخ».

وروى ابنُ السَّنيِّ، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «مُصَنَّفِهِ»، موقوفاً على بعضِ الصَّحابة، أنَّه قرأ في الوتر مثل هذا.

قال العينيُّ في «الْبَنَاءِ»: التَّسميةُ في القنوتِ على قولِ ابن مسعودٍ عليه السلام أنَّهما سورتان من القرآن عنده.

(١) «الدَّر المنثور» (٨: ٦٩٥).

وأما على قول أبي بن كعب رضي الله عنه فَإِنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّسْمِيَةِ، وَبِهِ أَخَذَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنْ الْإِحْتِيَاظُ أَنْ تَجْتَنِبَ^(١) الْحَائِضُ وَالْجَنْبُ وَالنَّفْسَاءُ عَنْ قِرَاءَتِهِ. انْتَهَى^(٢).

مسألة

لَا تَسْنُ الْبِسْمَلَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّشْهَدِ؛ لِعَدَمِ وُرُودِهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ فِي أَلْفَاظِ التَّشْهَدِ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فِيمَا عَلِمْنَاهُ، بَلْ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «آثَارِهِ»: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كُنْتُ أَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ، فَقَالَ لِي ابْنُ مَسْعُودٍ: قُلِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الصَّلَوَاتُ... الخ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهِ نَأْخُذُ، لَا نَرَى أَنْ يُزَادَ فِي التَّشْهَدِ وَلَا يُنْقَصَ مِنْهُ حَرْفٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. انْتَهَى^(٣).

نَعَمْ؛ قَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٤)، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا التَّشْهَدَ، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ...» الخ^(٥).

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَجْتَنِبُ».

(٢) مِنْ «الْبَيِّنَاتِ» (٢: ٥٠٨).

(٣) مِنْ «الْآثَارِ» (١: ٥٣).

(٤) فِي النَّسَائِيِّ: «هُوَ ابْنُ نَابِلٍ»، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «النَّقَرِيبِ» (ص ٥٦): ثَمَنُ بْنُ نَابِلٍ أَبُو عَمْرَانَ، وَيُقَالُ أَبُو عَمْرٍ الْحَبَشِيُّ الْمَكِّيُّ نَزِيلُ عَسْقَلَانَ، صَدُوقٌ يَهُمُّ مِنَ الْخَامِسَةِ.

(٥) فِي «سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (١: ٣٧٩)، وَ«مُسْتَدْرَكِ» (١: ٣٩٩)، وَ«سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ الْكَبِيرِ» (٢: ١٤١).

رواه الحاكم وصححه، لكن ضعفه البخاري والترمذي والنسائي والبيهقي كما قاله التتوي في «الخلاصة».

وفي «المقاصد الحسنة» للسخاوي: حديث «بسم الله في أول التشهد». رواه الدلمي من حديث محمد بن ثابت بن زهري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقول قبل أن يتشهد: بسم الله خير الأسماء، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول:». وثابت بن زهري: ضعفه ابن عدي، وأورد هذا الحديث في ترجمته، وله طرق أخر عنه، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

وللنسائي وابن ماجه والطبراني والترمذي في «العلل» والحاكم، كلهم من حديث أيمن عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «كان رسول الله يعلمنا التشهد: بسم الله وبالله، التحيات لله...»^(١) الخ. ورجاله ثقات إلا أن أيمن أخطأ في إسناده، وخالفه الليث، وهو من أوثق الناس، فقال: عن أبي الزبير عن طاووس وسعيد بن جبير كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ويروي في البسمة في التشهد غير ذلك، ولكن قد صرح غير واحد بعدم صحته، كما أوضحه شيخنا في «تخريج أحاديث الرافعي». انتهى^(٢).

وفي «تهذيب التهذيب»: أيمن بن نائل الحبشي أبو عمران، وقيل: أبو عمر والمكي نزيل عسقلان. قال ابن معين وابن عمار والحسن بن علي ابن نصر والحاكم ثقة. وقال النسائي: لا بأس به. قال الدارقطني: لا بأس به.

(١) سبق تخريجه (ص ١٧٩).

(٢) من «المقاصد الحسنة» (١: ٢٩٢).

قلت^(١): زاد في أول الحديث الذي رواه عن أبي الزبير، عن طاووس، عن ابن عباس رضي الله عنه، في التشهد: «بسم الله وبالله». وقد رواه الليث وعمر بن الحارث وغيرهما عن أبي الزبير بدون هذا. قال النسائي بعد تخريجه: لا نعلم أحداً تابع أئمن على هذا وهو خطأ. وقال الترمذي: حديث أئمن غير محفوظ. انتهى ملخصاً^(٢).

وروى الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بسنده عن ابن جريج أنه قال لنافع: كيف كان ابن عمر رضي الله عنه يتشهد، فقال: كان يقول: بسم الله، التحيات لله، الصلوات لله، الزاكيات لله... الخ^(٣). ثم روى عن عائشة مثله.

ثم روى عن ابن مسعود رضي الله عنه: تشهد المعمول عند أصحابنا الحنفية. ثم روى: من طريق الليث عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، وطاووس، عن ابن عباس: تشهد المعمول عند الشافعية، وفيه زيادة «المباركات».

ثم روى عن ابن عمر من طرق مرفوعاً، مثل: تشهد ابن مسعود من غير زيادة «بسم الله»، وقال: هذا الذي روينا عنه، بخلاف ما رواه سالم ونافع عنه، وهذا أولى؛ لأنه حكاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم، وعن أبي بكر، وعلمه مجاهداً.

(١) القائل هو ابن حجر العسقلاني.

(٢) «تهذيب التهذيب» (١: ٣٤٤)، رقم (٧٢٥). دار الفكر. ١٩٨٤م.

(٣) «شرح معاني الآثار» (١: ٢٦١).

فمحال أن يكون ابنُ عمرَ يدعُ ما أخذهُ عنه.

ثمَّ روى من طريقِ أيمن المذکور: تشهدَ جابر رضي الله عنه ثمَّ قال بعد كلامٍ طويلٍ محتجاً على قول الشافعية من أن الأخذَ بتشهدِ ابنِ عباسٍ أولى؛ لزيادة «المباركات فيه»: لو وجب الأخذُ بما زاد لوجب أن يؤخذَ بما زاد أيمن عن الليث عن الزبير؛ فإنه قد قال في التَّشهد: «باسمِ الله» أيضاً، ولو وجب الأخذُ بما زاد أبو أسلم عن عبد الله بن الزبير؛ فإنه قال في التَّشهد أيضاً: «بِسْمِ الله».

فلما كانت هذه الزيادة غير مقبولة، لم تقبل زيادة ابنِ الزبير في حديثِ ابنِ عباسٍ أيضاً.

ولو ثبتت هذه الأحاديثُ كُلُّها بأسانيدها لكان تشهدُ ابنِ مسعودٍ أولاهَا؛ لأنَّ ما رواه كان قد وافقَ عليه كلُّ من رواه، زاد عليه ما ليس في تشهدِهِ، فكان ما أجمعَ عليه أولى.

ثمَّ روى بإسناده عن ابنِ رافع، قال: سمعَ ابنَ مسعودٍ رجلاً يقولُ في التَّشهد: بِسْمِ الله التَّحيات، فقال له: أتناكل؟

فظهرَ من رواياتِ الطحاويِّ وتصريحاته، أنَّ رواياتِ زيادة: بِسْمِ الله في أولِ التَّشهدِ ليست بمقبولة، وهو مذهبنا بل مذهبُ عامَّةِ أهلِ العلم.

مسألة

يسنُّ لمن يريدُ قراءةَ القرآنِ خارجَ الصَّلَاةِ أن يبدأ بِبِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في ابتداءِ كلِّ سورةٍ إلا سورةَ براءة إذا وصلها بالأنفال اتفاقاً، وإن

ابتدأ بها بسمَل في ابتدائها أيضاً، وكذا إذا بدأ بآية منفردة، كما ذكره النووي في «التبيان».

وقال السيوطي في «اللاتقان»: ليحافظ على قراءة البسملة أول كل سورة غير براءة؛ لأن أكثر العلماء على أنها آية، فإذا أحل بها كان ختمه ناقصاً، فإن قرأ من أثناء سورة استحبت له أيضاً، نص عليه الشافعي فيما نقله العبادي.

قال القراء: ويتأكد عند قراءة نحو: «إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ»^(١)، وآية: «وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ»^(٢)، في ذكر ذلك بعد الاستعاذة فقط من البشاعة وإيهام رجوع الضمير إلى الشيطان. انتهى^(٣).

وفي «المحيط» عن محمد بن مقاتل: في من أراد قراءة سورة أو آية فعليه أن يستعيز بالله من الشيطان، ويتبع ذلك: بسم الله، فإن استعاذ بسورة الأنفال وسمى، ومر في قراءته إلى سورة التوبة وقرأها، كفاه ما تقدم، ولا ينبغي له أن يخالف الذين اتفقوا وكتبوا المصاحف. وإن اقتصر على ختم الأنفال، ثم أراد أن يتدئ سورة التوبة كان كإرادته ابتداء قراءته من الأنفال، فيستعيز ويسمي، وكذلك سائر السور. انتهى.

وقال الشاطبي^(٤) في «حرز الأمان»:

(١) من سورة فصلت، الآية (٤٧).

(٢) من سورة الأنعام، الآية (١٤١).

(٣) «اللاتقان في علوم القرآن» (١: ٢٨١-٢٨٢).

(٤) وهو قاسم بن فيره بن خلف الرُعيني الشاطبي، أبو محمد، ولد بشاطبة في الأندلس، قال الذهبي: كان إماماً علامة محققاً ذكياً كثير الفنون، له القصيدتان اللتان قد سارت بهما الركبان. والقصيدتان هما: «الشاطبية» المسماة «حرز الأمان» ووجه التهاني في القراءات لل سبع»، و«الآية» التي ضمنها كتاب «التمهيد»، (٥٣٨-٥٩٠ هـ). ينظر: «وفيات» (٤: ٧١). «العم» (٤: ٢٧٣).

وبسمل بين السورتين بسنة رجال نوهها درية وتحملا
ومهما تصلها أو بدأت براءة لتزليها بالسيف لست مبسلا
ولا بد منها في ابتدائك سورة سواها وفي الأجزاء خير من تلا
قال علي القاري^(١) في «شرحه»: دليل المسلمين رسم الصحابة إياها
في المصاحف، وما روي عن ابن عباس: «كان رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم إذا نزل بسم الله، علم أن تلك السورة قد انقضت»^(٢).
وهذا أخذ المحققون من أصحابنا أن البسملة آية مستقلة لا من السور.
وفي رواية عن سعيد بن جبير، قال: «كان رسول الله عليه الصلاة
والسلام لا يعلم انقضاء السورة حتى ينزل عليه بسم الله»، ففيه دليل على
أنه قد تكرر إنزالها في أول كل سورة، فهذه السنة التي نوهها.
ودليل التاركين ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: كنّا نكتبُ
بسمك اللهم، فلما نزلت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾^(٣)، كتبنا بسم
الله، فلما نزلت: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٤)،
كتبناها. وجه الدلالة: أن في الصدر الأول كان الوصل بين السورتين من
غير بسملة، فالجمع أن يسمل في الابتداء ويترك في حال الوصل.

(١) وهو علي بن سلطان محمد الهروي القاري الحنفي، أبو الحسن، نور الدين. له: «فتح باب العناية

بشرح النقاية»، و«مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، و«شرح مسند الإمام» (٩٣٠-

١٠١٤هـ). ينظر: «الخلاصة الأثر» (٣: ١٨٥-١٨٦)، «الكواكب السائرة» (١: ٤٤٥-٤٤٦).

«الإمام علي القاري» (ص ٤٤).

(٢) مرّ تخريجه (ص ٢٢).

(٣) من سورة هود، الآية (٤١).

(٤) من سورة النمل، الآية (٣٠).

والحاصلُ أنَّ التَّارِكِينَ أخذوا بالحالِ الأوَّل، والمبسمِلِينَ بالأخيرِ
المعول، ولا تخفى قوَّة دليلِ المبسمِلِ لا سيما مع كتابةِ البسملةِ أوَّلَ كُلِّ
سورةٍ إجماعاً من الصَّحابة. وقال الحافظ أبو عمر: في التَّسمية أثرٌ مرويٌّ
من أهلِ المدينة. وقال أبو القاسم: كُنَّا إِذَا فَتَحْنَا الآيةَ على مشايخنا من
بعضِ السُّور، ابتدأنا ببسمِ الله. وروي نحوه عن حمزة.
وحاصلُ المرامِ في هذا المقام: إنَّ من القراءِ الأعلامِ مَنْ اختارَ البسملةَ
في الأجزاءِ وجوَّزَ تركها، وهم جمهورُ العراقيين.
ومنهم: مَنْ اختارَ تركها، وجوَّزَ إتيانها، وهم جمهورُ المغاربة.
ومنهم: مَنْ اختارَ التَّخْيِيرَ من غيرِ ترجيح، كأبي عمرو الدَّانِي،
والشَّاطِطِي. انتهى كلامُهُ ملخَّصاً، وتَمَّ مَرَامُهُ ملتقطاً.

مسألة

تحرمُ قراءةُ البسملةِ للحُبِّ على الأصحَّ؛ لأنَّها آيةٌ من القرآنِ على
المختارِ إلَّا أن يقرأها على قصدِ الشُّكر، أو افتتاحِ أمرٍ فحينئذٍ تجوزُ اتِّفاقاً.
كذا في «الخلاصة»، و«المجتبى»، و«المحيط»، وغيرها.
وفي «التلويح»: أمَّا التَّسميةُ فالمشهورُ من مذهبِ أبي حنيفةٍ على ما
ذُكِرَ في كثيرٍ من كُتُبِ المُتَقَدِّمِينَ أنَّها ليست من القرآنِ إلَّا ما تواترَ بعضُ
آيةٍ من سورةِ النَّمْلِ، وإن قولَهُم في تعريفِ القرآنِ بلا شُبْهَةٍ احترازٌ عنها،
إلَّا أنَّ المتأخِّرينَ ذهبوا إلى أنَّ الصَّحِيحَ من المذهبِ أنَّها في أوائلِ السُّورِ
آيةٌ من القرآنِ أنزلتَ للفصلِ بدليلِ أنَّها كُتبت في المصاحفِ بخطِّ القرآنِ.

وعدم جواز الصلوة بها إنَّما للشُّبهة في كونها آيةً، وجواز تلاوتها للجنِّب والحائض إنَّما هو بقصد التبرُّك والتمسُّن، كما إذا قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ على سبيل الشُّكر دون التلاوة.

فإن قيل: فعلى ما اختاره المتأخرون هل يبقى فرق بين المذهبيين؟ قلنا: نعم؛ هي عند الشافعية مئة وثلاث عشرة آية كما أن قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾^(١) عدَّة آيات.

وعند الحنفية: آية واحدة أنزلت للفصل، وجاز تكريرها في أوائل السُّور؛ لأنَّها نزلت كذلك، بخلاف من أخذ يلحق بالمصحف آية، مثل أن يكتب في أول كل سورة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فإنَّه يعدُّ زنديقاً أو مجنوناً. انتهى.

ومثله في «شرح المنار» لابن ملك وغيره.

مسألة

من أنكر كون البسملة آية من القرآن لا يكفر، وإن كان منكر القرآن كافراً؛ لوقوع الشُّبهة في قرأتها^(٢)، كذا في «التلويح».

وقال ابن الهمام في «تحرير الأصول»: ما لم يتواتر تنتفي عنه القرآنية غير أن إنكار القطعي إنَّما يكفر به إذا كان ضرورياً من ضروريات الدين، وإن كان نظرياً في نفسه كحشر الأجساد فلا.

(١) من سورة الرُّحْمَن.

(٢) في الأصل: «قرآنيته».

وَمَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي التَّكْفِيرِ كَوْنَهُ ضَرْوَرِيًّا، إِنَّمَا يَحْكُمُ بِالتَّكْفِيرِ فِي الْقَطْعِيِّ إِذَا لَمْ تَثْبُتْ فِيهِ شَبْهَةٌ قَوِيَّةٌ، بِحَيْثُ لَا تَبْقَى عِنْد مَنْ عَرَضَتْ لَهُ قَطْعِيًّا، كإِنْكَارِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ فَإِنَّهُ ضَرْوَرِيٌّ دِينِيٌّ وَلَمْ تَثْبُتْ فِيهِ شَبْهَةٌ؛ فَلِذَا لَمْ يَحْكَمْ كُلُّ مَنْ يَدَّعِي قُرْآنِيَّةَ الْبِسْمَلَةِ وَمَنْكَرِيَّهَا تَكْفِيرَ الْآخَرِ. فَقَدْ عَرَضَ فِيهَا شَبْهَةٌ قَوِيَّةٌ؛ لِعَدَمِ تَوَاتُرِ كَوْنِهَا فِي الْأَوَائِلِ قُرْآنًا.

وَأَمَّا كِتَابَتُهَا فِي الْقُرْآنِ، فَيَحْزُزُ أَنْ تَكُونَ بِشَهْرَةِ الْإِسْتِنَانِ بِهَا فِي الشَّرْعِ، فَهَذَا الْوَجْهَ يَقْتَضِي بَأْنَ لَا تَكُونَ الْبِسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ وَلِذَا ذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَيْهِ وَنَسَبَ إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ، فَهَذِهِ شَبْهَةٌ قَوِيَّةٌ قَادَتِ الْمُنْكَرِينَ إِلَى الْإِنْكَارِ.

وَهَاهُنَا وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى كِتَابَتِهَا مَعَ أَمْرِهِمْ بِتَجْرِيدِ الْمُصْحَفِ عَنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ حَتَّى مَنَعُوا كِتَابَةَ: آمِينَ، وَلِهَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى كَوْنِهَا قُرْآنًا.

وَأَمَّا الْإِسْتِنَانُ بِالْإِفْتِتَاحِ بِهَا لَا يُسَوِّغُ الْكِتَابَةَ؛ لِتَحَقُّقِهِ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ وَآمِينَ.

فَقَدْ وَجَدَ الْوُجْهَانِ فِي الطَّرْفَيْنِ مُتَعَارِضَيْنِ كُلُّ يَزْعُمُ وَجْهَهُ قَطْعِيًّا، وَهَذَا مَانِعٌ مِنَ التَّكْفِيرِ. انْتَهَى مُلْتَقَطًا^(١).

وَفِي «شَرْحِ الْفَقْهِ الْأَكْبَرِ» لِعَلِيِّ الْقَارِي فِي «جَوَاهِرِ الْفَقْهِ»: مَنْ جَحَدَ الْقُرْآنَ أَيَّ كَلِّهِ أَوْ سُورَةً مِنْهُ أَوْ آيَةً.

(١) مِنْ «التَّحْرِيرِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ص ٢٩٨).

قلتُ: وكذا كلمة أو قراءة متواترة، أو زعم أنها ليست من كلام الله كَفَر: يعني إذا كان كونه من القرآن مُجمَعاً عليه، مثل البسملة في سورة النمل، بخلاف البسملة في أوائل السور. انتهى^(١).

مسألة

قال عليُّ القاري في «شرح الفقه الأكبر» ذكرَ صاحب «التَّمَّة»: إنَّ مَنْ قال موضع الأمرِ للشيءِ أو موضع الإجازة: بسم الله، مثل أن يقول له: أدخل، أو إصعد، أو أتقدم، أو أسير، فقال المستشار: بسم الله، يعني به أذنتك كفر، حيثُ وضعَ كلامَ الله موضعَ كلامه، وهذا تصويرُ موضع الإجازة.

وأما تصويرُ مسألة الأمر، فهو أن صاحبَ الطَّعام يقولُ لمن حضر: بسم الله.

وهذه المسألة كثيرة الوقوع في هذا الزَّمان، وتكفيهم حرج^(٢) في الأديان، والظَّاهر المتبادرُ من صنيعهم هذا أنَّهم يتأدَّبون مع المخاطب، حيث لا يشافهونه بالأمر، ويتباركون بهذه الكلمة مع احتمال تعلقه بالفعل المُقدَّر، أي كُلُّ باسم الله أو أدخل باسم الله، على أن مُتعلِّق باسم الله في غالبِ الأحوال يكون محذوفاً من الأحوال، فلا يقالُ للمصنِّف أو

(١) من «شرح الفقه الأكبر» للقاري (ص ١٦٧).

(٢) وقع في الأصل: خرج، والثبت من «شرح الفقه الأكبر».

القارئ إذا قال: باسم الله، إنَّه أراد وضع كلام الله موضع كلامه، بل يقال تقديره: أُصنِّفُ، أو أقرأ، أو نحوه.

فالمقصود أنَّه لا ينبغي للمفتي أن يعتمد على ظاهر الثقل لا سيما وهو مجهول الأصل، وليس مستنداً إلى مَنْ يَتَعَيَّن علينا تقليده.

وأما ما نقله البرزازي^(١): عن مشايخ خوارزم من أنَّ الكيال والمنان، يقول في العدد في مقام أن يقول واحد: بسم الله، ويضع مكان قوله واحد لا يريد به ابتداء العد، لأنَّه لو أراد به ابتداء العد، يقال: بسم الله واحد، لكنَّه لا يقول ذلك بل يقتصر على بسم الله يكفر.

ففيه المناقشة المذكورة هنالك، فإنَّه لا يبعد أنَّه أراد ابتداء العد، كما تدلُّ عليه البسمة المتعلِّقة غالباً بأبتدئ، أو ابتدأت المقدرة، فحينئذ يستغني بهذا القدر عن قوله واحد، فتدبر. فإنَّه يجوز في الكلام، وليس على صاحبه شيء من الملام.

ونظيره ما يقول بعض الجهلة عند استلام الحجر الأسود: اللهم صلي على نبيِّ قبلك، فإنَّه كفر بظاهره إلا أنَّهم يريدون^(٢) به^(٣) الالتفات في الكلام. انتهى كلامه، وتمَّ مرامه^(٣).

(١) وهو محمد بن محمد بن شهاب الكردي النريقي الخوارزمي الحنفي، المعروف بابن البرزاز، حافظ الدين، قال الكفوي: كان من أفراد الدهر في الفروع والأصول، وحاز قصبات السبق في العلوم. من مؤلفاته: «الوجيز» المشهور بـ«الفتاوى البرزازية»، (ت ٨٢٧). ينظر: «تاج» (ص ٣٥٤)، «الفوائد» (ص ٣٠٩)، «الكشف» (١: ٢٤٢).

(٢) ساقطة من الأصل، ومثبتة من «شرح الفقه الأكبر».

(٣) أي القاري في «الفقه الأكبر» (ص ١٦٩-١٧٠).

قلت: جرى الله القاري خير الجزاء، حيث حقق ما هو المختار عنا.
 أرباب الانتقاء، وإن أتعجب من أرباب الفتاوي، كيف لا يحتاطون في أمر
 التكفير، مع قولهم: من كان في كلامه مئة إلا واحد محملاً يوجب تكفيره
 لا يكفر، وقد التزم صاحب «البحر الرائق»^(١) أن لا يُفتي بشيء من ألفاظ
 التكفير المنقولة في الفتاوى، إلا أنه خرج عن التزامه ونسي ما قدّمت يده
 في بعض المسائل؛ كمسألة تكفير الروافض، فإنه مال إلى تكفيرهم، بقولهم
 سبُّ الشيخين كفرٌ وأمثاله، ولم يفهم أن هذه الأمور التي صدرت عنهم
 إنما هي لشبهة عرضت لهم فتكون مانعة من التكفير. كما حققه ابن
 الهمام في «تحرير الأصول»، وغيره.

وقد إلتزمت أنا بعون الله تعالى أن لا أفتي بشيء من ألفاظ التكفير
 المنقولة في الفتاوى في موضع من المواضع إن شاء الله تعالى، ولولا أنه
 يجوز حمل كلامهم على التهديد والتشديد، وهو لكلامهم محملٌ شديد،
 لكان إطلاق الفقهاء عليهم غير شديد، فإنَّ الفقيه من يتدبّر ويتفكّر^(٢) لا
 من يمشي على الظاهر ولا يتدبّر، ولنعم ما خطر بخاطري، الفتاوى
 كالصحاري تجمع الرطب واليابس لا يأخذ بكل ما فيها إلا الناعس.

هذا وليكن هذا اختتام هذه الرسالة، وكان ذلك يوم الخميس الثاني
 من صفر من سنة تسع وثمانين بعد الألف والمئتين من هجرة رسول الثقلين
 عليه وعلى آله صلاة ربّ المشرقين حين إقامتي بالوطن حفظ عن شرو

(١) «البحر الرائق» (٥: ١٣٦).

(٢) في الأصل: «يتكفر».

الزَّمن، وكان الشُّروع في تأليفها في سَنَةِ سِتٍّ وثمانين حين إقامتي بجيـدر
 آباد مِن مملكة الدِّكن نَقَّاهَا اللهُ عن البدع والفتن، فوقعت وقائعُ منعتني
 عن تمامها، وعاقبت عوائق، فوقعتُ الطُّفَرَةُ في اختتامها.
 وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلَاةُ على رسوله مُحَمَّدٍ
 وآله أَجمعين^(١).

(١) خاتمة الطبع الهندية المتعمدة في إخراج الكتاب:

جاء فيها وصف للإمام اللَّكْنَويِّ بالصفات الجميلة الجليلة، وعُدَّه من مجدِّدين الأمة المحمَّديَّة،
 وتصوير للحالة التي اعترت النَّاسَ بوفاته، لذلك أوردتها على طولها:

نحمدك يا مَنْ أُنقِضَ حُكْمُهُ في السَّمَوَاتِ والأَرْضين، ودَبَّرَ أَمْرَهُ في كُلِّ آنٍ وَحين، شَيْدَ أَرْكَانِ الدِّينِ
 بحبلِهِ الثَّمين، وسَنَدَ بِنْيَانِ اليَقينِ بَسِيْدَ المرسلين، قَطَعَ أَهْلَ الكُفر والإلحاد والطُّغيانِ بِرِسالِ خُلَفائِهِ
 الرَّاشدين، وقَمَعَ فَصلَ الجورِ والاعتسافِ والكُفرانِ بِانزالِهِ ورِثائِهِ الهادين، ونَشَرَكَ على أَلَتِكَ العائِمَة،
 ونَذَرَكَ بِنِعْمَاتِكَ الثَّامَةِ، ونَسَأَلُكَ أَنْ تَصَلِّيَ على مَنْ لولاه لَمَّا تَحَلَّى الإنسانُ بالفضائل، وَلَمَّا تَحَلَّى الجِبانُ
 عن الرُّذائل، حَبِيبَكَ ورسولَكَ، سَيِّدُ الأشراف، وسَنَدُ الأحناف، الشَّافِعُ المَشْفَعُ، الرَّافِعُ المَرْفَعُ، مُحَمَّدُ
 النَّبِيِّ الأُمِّيِّ، وعلى آلِهِ الخَيْرَةِ الواصلين، وأَصْحَابِهِ البررةِ الكاملين.

وبعد؛ فيقول العبدُ المعْتَصِمُ بحبلِ اللهِ الباري، مُحَمَّدُ يوسف الأنصاريّ، صانه اللهُ عن شرورِ العادي
 في العواقب والمبادي: أَيُّهَا النَّاسُ تَنَبَّهُوا عَنِ الثُّومِ والثَّماسِ، واخْرَجُوا عَنِ جَلَابِيبِ المَفْوَاتِ، وأنسَلُوا عَنِ
 سراويلِ الشُّهُواتِ، فَإِنَّمَا زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا، لَغْوٌ وهوى. وَمَنْ يَمُدَّهُ إِلَيْهَا فَقَدْ ضَلَّ وَغَوَى، وَأَنْتُمْ لِعِبَادَةِ
 خَالِقِكُمْ مَخْلُقُونَ، ولِطَاعَةِ رَازِقِكُمْ مَجْبُولُونَ، وَأَعْمَارُكُمْ التَّفِيسَةُ يسيرة، وَأَفْكَارُكُمْ الخَسِيسَةُ كثريرة،
 وَضَعْفُ الإِسْلَامِ بِرَفْعِ مَوَدِّعِهِ ساري، وحَذَفُ الإِعْلَامِ بِدَفْعِ مَمَّهَدِيهِ طاري، أَوَّلًا تَرُونَ الأَدْوَارَ السَّابِقَةَ،
 وَهَذَا الدُّورَ، أَوَّلًا تَنْظُرُونَ الأَطْوَارَ السَّالِفَةَ، وَهَذَا الطُّورَ، فَكَمْ مُجَدِّدِينَ على المَنَاتِ المَاضِيَةِ، مَضُوا، وَكَمْ
 مُجَدِّدِينَ على الدُّورَاتِ الخَالِيَةِ فَنَوا، وَإِنَّهُ لَا يَوجِدُ مِنْهُمْ إِلَّا الأَثَارَ، وَلَا يَورِدُ عَنْهُمْ إِلَّا الأَخْبَارَ.

وبالحِمْلةِ إِنَّهُ اسْتَمَرَّ على إِزَالَتِهِم الدَّهْرَ، كإِقالةِ الموسى الشَّعْرَ، حَتَّى جَاءَتْ نوبةُ مُجَدِّدِ هَذِهِ المِئَةِ،
 رَأْسُ أَجَلَةِ الفِئَةِ، ماحيِ المَبْتَدَعَاتِ، ناهيِ المُسْتَنَكِرَاتِ، نَاشِرِ غَرَرِ الشَّرِيعَةِ السَّمْحَةِ للَمَعَاءِ، نَاشِرِ دُرَرِ
 الطَّرِيقَةِ السَّهْلَةِ البَيضاءِ، حَامِلِ عَرشِ الإِسْلَامِ، ماسِكِ لَوَاءِ الأَعْلَامِ، كَشَّافِ حَقَائِقِ الفُرُوعِ والأَصُولِ،
 حَلَالِ دِقَاتِ المطاويِّ للعقولِ، جَمْعِ العالمينِ الأَعْلَى والأَدْنَى، مَنعِ الفَهمينِ الأَقْصَى، والأَسْنَى الحَافِظُ الحَاجُّ
 الحَلِيَّ بِفَضْلِ النَّاجِ، عَمِّي وَأَسْتَاذِي قَامِعِ الغيِّ والعِيِّ، مولانا أَيُّ الحَسَنَاتِ مُحَمَّدُ عَبْدُ الحَيِّ، بِحَيْثُ مُلِكتْ

الأكثاف بصيت فضله وكماله، وطُبت الأطراف بنقش عدله وجلاله، حتى ما بقي أحدٌ في الأقطار إلا هو من أوار علمه الغالي مُقتبس، وما لقي واحدٌ من الأخيار إلا هو عن أثار فهمه العالي مُقتبس، واشتعلت سراج الأخبار بزيت فيضه، وأضاءت فجاج الأبرار بضوء ذاته.

ثم لما خرجَ إلى هذا المشغل من الكمال، وولجَ هذه المبلغ من الجلال مشى الدهر عليه مشى طريقته، ومضى العصر عليه، مضى وتبرته، فاحتفظت اختطاف الباري للصيد، واختلقت اختلاف الماضي للتعبد، فطارت الأفهام مناشير، أو صارت الأيام دجاجير، أو أظلمت المطالب بعدما استنارت، وخفت المآرب بعدما لاحت، ومالت الفنون معاودة، وسالت العيون مباحدة، واحترقت النفوس اشتياقاً، واحترقت القلوب افتراقاً، ورأيت الكلمة سكارى، ووحدة الطلبة حيارى، ونست العنادل تترتمها، ولفت المحافل تبسهما، وبلغت الحسرة غايتها، ووصلت الحيرة نهايتها، وكملت الرحشة عين الأعيان، وركبت الدهشة بنوع الإنسان، ولسقت الأكباد والحناجر، ولصقت الأحفاد الزواجر، فلحققت كل المصيبة، ولزقت الفضيحة كل الفضيحة، ومضت الآثار على القيامة، ودلت الأخبار على الندامة، ولكن لما كان الصبر أولى، والشكر أوفى، رجع الكل إلى الصبر، ورفع الجُل إلى الشكر، فإلى الله المشتكى، وإليه المرجع والمآوى، ومنه سؤال إثابة الجنة، وإصاية المنة، بفضله القدسم، وفيضه العميم، فإنه مُجيب السائلين، ومُنِيب السالين.

وخلاصة المرام أن هؤلاء الأعلام لما فتوا من هذه الدار ومضوا عن هذا القرار، فبسيروا أيهم تفتنون، وطينة أيهم تقتدون، ومن أيهم تستفسرون مآرب الهدى، وعن أيهم تسألون مطالب الثقي، كلا بل تنهمكون في الغواية، وتنقطعون بالغواية إلا أن تعتصموا بباقياتهم الصالحة، وتمسكوا بصدقائهم الجارية، فها من جملتها هذه المجموعة للرسائل الثمانية: «التحقيق العجيب في الثنويب»، و«إفادة الخير بسواك الغير»، و«تدوير الفلك في الجماعة بالجن والمملك»، و«جمع الثمر في رد نثر الدرر»، و«حسرة العالم بوفاة مرجع العالم»، و«غاية المقال فيما يتعلق بالنعال مع تعليقها ظفر الأنفال»، و«وثيقة الأخيار في إحياء سئة سيد الأبرار مع تعليقها غبة الأنظار»، و«إحكام القنطرة في أحكام البسمة»، المنسوبة إلى مجدد هذه الملة المذكور حمده، والمذبور مدحه قدس سيرة، وفُسر برّه.

فصبروا الخيل لتحصيلها، وشقروا الذيل لتمثيلها لتفوزوا بالمراتب فوزاً عظيماً، وتغوضوا في المناصب خوضاً عميماً، فبذلك انطبعت بأمر المؤلفي مُحَمَّد خادِم حسين العظيم آبادي، أدامه الله ذو الأسادي بكرمه المادي، في المطبع المسمى بمجشيمة فيض، بَعَدَ الله عن الغيظ، الذي احتّم به نادر حسين خان، سلمه الله المّان. وكان ذلك في جمادى الأولى من السنة الخامسة بعد الألف وثلاثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والتحية. هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه مُحَمَّد وآله، وأصحابه أجمعين.

المحتويات

١. الآيات القرآنية.
٢. الأحاديث النبوية.
٣. الآثار الموقوفة.
٤. أسماء الرواة.
٥. أسماء الأعلام.
٦. أسماء الكتب.
٧. مراجع التحقيق.
٨. الموضوعات.

١- الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
﴿وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ [الفتح: ٢٦].....	١٨
﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].....	١٩
﴿إِنْ يَغْضُ الظَّنَّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].....	٢٩
﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].....	٥١، ٣٦، ٣٥
﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧].....	٤١
﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].....	١٧٧، ٤٣
﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١].....	٤٩
﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].....	٥٤
﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة: ١٥٢].....	٥٨
﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].....	٩٤
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].....	١٠٢
﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠].....	١٤٢
﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧].....	١٨٣
﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ﴾ [الأنعام: ١٨٣].....	١٨٣
﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَفُرْسَاتَهَا﴾ [هود: ٤١].....	١٨٤
﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].....	١٨٤
﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن].....	١٨٦

٢. الأحاديث النبوية

الحدِيث	الصفحة
أتيت رسول الله ﷺ وهو يتوضأ فسلمت عليه.....	٨٨
إذا أكل أحدكم فنسي أن يذكر الله على طعامه.....	١٠٤
إذا تطهر أحدكم وذكر اسم الله عليه.....	٩١
إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله.....	٥٩، ٥٦
إذا طهر أحدكم فليذكر اسم الله عليه.....	٧٥
إذا قرأ بسم الله هزئ منه المشركون.....	١٤٢
إذا قرأتم أم القرآن فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم.....	١٢٩
أغفل الناس آية من كتاب الله.....	٢٠
أقبل من نحو بئر جمل.....	٨٩
ألا أخبرك بآية لم تنزل على أحد بعد سليمان.....	٣٩
أمّني جبريل عند الكعبة.....	١٣٢
إن المعلم إذا قال للصبي قل بسم الله.....	١٦
إن النبي ﷺ جهر بيسم الله.....	١٢٩
إن النبي ﷺ كان يقرأ بسم الله.....	٤٢
إن النبي ﷺ مر على كتاب في الأرض.....	١٥
إن رجلاً مر على رسول الله ﷺ وهو يبول.....	٨٩
إن رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان كلهم كانوا.....	١٦١
إن رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة بدأ بيسم الله.....	١١٤

- إن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة بسم الله فعدها آية..... ١٣٣
 إن رسول الله ﷺ كان يجهر بسم الله في الفريضة..... ١٣٥
 إن رسول الله ﷺ كان يجهر في المكتوبات بسم الله..... ١٣٠
 إن رسول الله ﷺ كان يسر بسم الله..... ١٥٧، ١٥٦
 إن رسول الله ﷺ كان يقول قبل أن يتشهد..... ١٨٠
 إن رسول الله ﷺ لم يترك الجهر بسم حتى قبض..... ١٣٥
 أنزلت عليّ آية لم تنزل على أحد بعد سليمان..... ٢٠
 إنما رددت عليك خشيت أن تقول..... ٨٩
 إنه كان يخفي بسم الله..... ١٢٧
 إنه كان يسكت قبل القراءة..... ١١١
 إنه لم يمنعني أن أرد عليك..... ٥٩
 أول ما نزل جبريل على رسول الله ﷺ..... ٥١
 أول ما نزل من التوراة بسم الله..... ١٩
 بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل باب..... ١٩
 البيت قبله لأهل المسجد..... ١٦٢
 بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى..... ٤٣
 التحيات لله والصلوات..... ١٧٩
 التقى آدم وموسى..... ٦٤
 توضؤوا بسم الله..... ٧١
 جعلت الأرض مسجداً..... ١٤٥
 حديث المسيء صلاته..... ٩١، ٨١، ٧٤
 حديث بسم الله في أول التشهد..... ١٨١، ١٨٠
 الحمد لله هي أم القرآن وهي السبع المثاني..... ١٤٩
 الحمد لله هي فاتحة الكتاب..... ٥٥

- ستر ما بين أعين الجن ٥٥
- ستر ما بين أعين الجن وعورات أمي ٥٧
- صعد رسول الله ﷺ ذات يوم المنبر فحمد الله ٦٩
- صليت خلف رسول الله ﷺ ٣٣
- صليت خلف رسول الله ﷺ فحجر ببسم الله في صلاة الليل ١٣٣
- صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ١٥٣، ١٣٤، ١٣٢
- صليت وراء رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر ١١٨، ١١٥، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧
- طلب بعض أصحاب رسول الله ﷺ وضوءاً ٧٠
- علمي جبريل الصلاة فقام فكير ١٢٩
- فإذا هي تنعت مفسرة حرفاً ١٥٥
- قرأ رسول الله ﷺ بسم الله في الفاتحة في الصلاة ١١٤
- قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ١٤٧، ١٤٥، ٤٧، ٤٥
- كان إذا مسّ طهوراً ذكر اسم الله عليه ٧١
- كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله ١٨٤، ٢٢
- كان جبريل إذا جائي بالوحي ٢١
- كان رسول الله ﷺ إذا بدأ الوضوء سمي ١٠٠، ٧١
- كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء ٥٨
- كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة الثانية ١٤٦
- كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة ٢٢
- كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله ١٤٢
- كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ١٣٠
- كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله في السورتين جميعاً ١٣٠
- كان رسول الله ﷺ يجهر ببسم الله في المكتوبات ١٣٥
- كان رسول الله ﷺ يجهر في الصلاة ببسم الله ١٣١

- كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ٦١
- كان رسول الله ﷺ يستفتح صلاته بالتكبير ١٢٤
- كان رسول الله ﷺ يفتح صلاته بسم الله ١١٣
- كان رسول الله ﷺ يقرأ بسم الله في الصلاة ١١٣
- كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد ١٧٩
- كان رسول إذا صلى يقرأ بسم الله في الصلاة ١٣١
- كان يقول بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث ٩٩، ٥٨
- كانت وصفت قراءة رسول الله ﷺ ١٥٦
- كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله ١٠١، ٩٠، ٨٣، ٣٧، ١٨
- كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ ٥٤
- كنت مع رسول الله ﷺ في المسجد إذ دخل رجل ٤٢
- لأعلمنكم آية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري ٢٠
- لا أخرج من المسجد حتى أحيرك بآية لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري .. ١١٤
- لا تحذفوا فإنه لا يصاد به صيد ١٢٢
- لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ٩٢، ٨٧، ٨٤، ٨١
- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ٩٤
- لا صلاة لحائض إلا بخمار ٩٤
- لا صلاة لمن لا وضوء له ٦٨، ٦٢
- لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ... ١٠٠، ٩٤، ٨٧، ٨٤، ٨٣، ٨٠، ٧٢، ٦٧، ٦٥
- لما نزلت بسم الله ضجت جبال مكة ١٦
- لما نزلت بسم الله هرب الغنم إلى المشرق ٢٣
- ليس المؤمن من يبیت شعبان وجاره جائع ٧٢
- ليس المسكين من ترده اللقمة واللقمتان ٧٢
- ما أعظم آية في كتاب الله ٣٧

- ما آلو أن أقتدي بصلاة رسول الله ﷺ ١٣٣
- ما توضاً من لم يذكر اسم الله عليه ٦٤
- ما جهر رسول الله ﷺ في صلاة مكتوبة بسم الله ١٢٦
- ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ٣٩، ٣٨
- ما من إمام يبيت ١٢٢
- مر رجل علي رسول الله ﷺ في سكة من سكك المدينة ٨٨، ٥٩
- من أراد أن ينجيّه الله من الزبانية التسعة عشر ١٧
- من ترك بسم الله قد ترك آية من كتاب الله ٤٢
- من توضاً وذكر اسم الله عليه ٧٤
- من رفع قرطاس من الأرض ١٥
- من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ٤٤
- من قرأ بسم الله كتب له بكل حرف ١٦
- من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ١٥
- هذه الخشوش مختصرة ٥٧
- يا أبا هريرة إذا توضأت فقل بسم الله ١٠٠، ٩٧
- يا رسول الله أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ١١١

٣. الآثار الموقوفة

الأثر	الصفحة
أبو هريرة ؓ : إذا قرأتم أم القرآن فلا تدعوا بسم الله..... ٤١	
: إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل ٤٨	
: والذي نفسي بيده إني أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ١١٢، ١٢٨، ١٤٧	
الأسود ؓ: صليت خلف عمر سبعين صلاة..... ٣٣	
أنس بن مالك ؓ: إنك لتسألني عن شيء لا أحفظه..... ١١٩	
: إنه قدم معاوية فصلى بهم..... ١٣٤	
: قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان..... ١٠٨	
: قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله ﷻ ١٦١	
: كان أبو بكر وعمر وعثمان يستفتحون القراءة..... ٣٢	
ابن عباس ؓ: استرق الشيطان من الناس أعظم آية..... ٤١	
: الجهر ببسم الله من قراءة الأعراب ١٦٢	
: سئل عن قوله ولقد آتيناك سبعاً من المثاني..... ٤٠	
: قلت لعثمان بن عفان ما حملكم ٥٠	
: من ترك البسملة فكأنه ترك مئة وأربعة عشر آية..... ٣٤	
ابن عمر وعائشة ؓ: كان يقول التحيات لله ١٨١	
ابن مسعود ؓ: القنوت من القرآن وكان سورتين..... ١٧٨	
عبد الله بن مغفل ؓ: أي بني صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر... ١٢١	
علي بن أبي طالب ؓ: كان يقرأ بسم الله وكان يقول من تركها فقد نقص ٤١	
عمر بن الخطاب ؓ: إن عمر جهر ببسم الله ٣٣	

٤- أسماء الرواة

الراوي	الصفحة
أبو أمامة ابن النقاش ؓ ١٦٥	ابن عباس ؓ ١٦، ٢٠، ٢٢، ٢٣،
أبو جعفر ؓ ١٩	١١٣، ١٣١، ١٣٥، ١٤٢،
أبو سبرة ؓ ٦٩	١٥٢، ١٦٢، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤،
أبو سعيد الخدري ؓ ٦٧، ٥٤	ابن عمر ؓ ٢١، ٧٤، ٧٥، ٨٨،
أبو هريرة ؓ ٤٧، ٤٤، ٤٢، ١٨	١١٤، ١٤٠، ١٥٣، ١٨٠، ١٨٢،
١٤١١١، ٩٧، ٦٧، ٦٦، ٦٤، ٦٢، ٥٣	ابن مسعود ؓ ١٦، ١٧، ٢٣، ٣٩،
١٤٩، ١٤٨، ١٤٦، ١٤٦، ١٤٣، ٢٩	١٧٩، ١٢٧، ١٢٦، ٧٥
أبي بن كعب ؓ ١١١	بريدة ؓ ١٩، ٢٠، ٣٩، ١١٤،
أم سبرة ؓ ٧٠	جابر بن عبد الله ؓ ٨٩، ١٥٧،
أم سلمة ؓ ١٣٣، ١١٤، ٤٤، ٤٢	١٧٩، ١٨٠، ١٨٢،
١٥٦، ١٥٥	الحكم بن عمر ؓ ١٣٣، ١٥٤،
أنس بن مالك ؓ ٤٤، ٤٢، ١٥	حمزة ؓ ١٦٥
١٠٨، ١٠٧، ٧١، ٧٠، ٥٨، ٥٧	رفاعة بن رافع ؓ ٧٤
١٠١٣٣، ١٢٣، ١١٨، ١١٥، ١١٢	سمرة ؓ ١١١
١٦، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٣٥، ٣٤	طلحة ؓ ٤٢
١٦٤، ١٦٢، ١	

علي بن أبي طالب ؑ ١١٣، ٥٧،

١٤٠، ١٣٥، ١٣٠

عمار ؑ ١٤٠، ١٣٥، ١٣٠

عمر بن عبد العزيز ؑ ١٥

مهاجر بن قنفذ ؑ ٨٨، ٥٩

النعمان بن بشير ؑ ١٣٢

عائشة ؑ ٧٢، ٧١، ٦١، ١٦،

١٨٠، ١٢٦، ١٢٤، ٨٢، ٧٦

عبد الله بن عمر بن العاص ؑ ١٩

عبد الله بن مغفل ؑ ١٢٠، ٣٢،

١٢٣، ١٢١

٥. أسماء الأعلام

- | | |
|----------------------------------|--------------------------------|
| أبو حنيفة ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، | إبراهيم أبي يحيى ١٦١ |
| ٧٤، ١٢٧، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٠، | أبو الجوزاء ١٢٥، ١٢٥ |
| ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٥، | أبو الحسن ١٧٨ |
| أبو داود ١٥، ٢٢، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٨، | أبو السائب ٤٤ |
| ٤٩، ٥٤، ٥٩، ٦٢، ٨٣، ٨٨، ٩٠، | أبو السعود ٩٩ |
| ١٠٤، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٠، | أبو السلط الهروي ١٥١ |
| أبو زرعة (٦٨)، ١١٣، ١٥١، ١٦٠، | أبو الشيخ (٥٠) |
| أبو زيد القيرواني ١٠٥ | أبو بكر الرازي (٢٦)، ٣١، ١٢٦، |
| أبو عبيد (٢٢)، ٤١، ٤٤، | أبو بكر الزاهدي (٧٥)، ١٠١، |
| أبو عمرو ١٦٥، ١٨٥، | أبو بكر الصديق ١٦٣ |
| أبو قتادة ١٦١ | أبو بكر بن عمر ٨٩ |
| أبو موسى ٧٠ | أبو ثفال ثمامة بن حصين ٦٥، ٦٦، |
| أبو نعمة الحنفي (١٢٠)، ١٢٣، | أبو جعفر الهندواني ١٧٠ |
| أبو نعيم (١٥)، ١٦، ٣٩، ٦٩، ١٢٤، | أبو حاتم (٤٠)، ٦٨، ٦٩، ١١٣، |
| أبو هريرة ١٤٠ | ١٥٣، ١٥٧، |
| أبو يعلى (١٠٩) | أبو حازم بن دينار ٦٨ |
| أبو يوسف ٧٤، ١٧٠، ١٧٢، | |
| أبي بن عباس ٦٩، | |
| أبي بن كعب ٣٧، ١٧٨، | |

ابن أمير حاج ١٧١
 ابن الأنباري ٤٤، ٤٢
 ابن الجوزي ١٦٢، ١٥٤، ١١٥
 ابن الحاجب (٥٣)
 ابن السكيت (١٣)
 ابن السني (٥٧)، ١٧٨
 ابن الصلاح ٩٠
 ابن الضريس (٤١)
 ابن القطان (٦٥)، ٩٢
 ابن المبارك (٢٥)، ١٢٠
 ابن المنذر (١٧)، ٥٣، ٤٩، ٤٠
 ابن النقاش (٣٢)
 ابن الهمام (٢٦)، ٩٤، ٨٦، ٨٥، ٤٣
 ١٩٠، ١٨٦، ١٧١، ٩٥
 ابن جريج (٤٧)
 ابن جرير (١٧)، ٥١، ٤٤، ٤٠
 ٥٤، ٥٣
 ابن حازم محمد ١٧٢
 ابن حبان (٤٨)، ٦٦، ٥٩، ٥٤، ٥٠
 ١١٢، ٩٠، ٨٨، ٧٥، ٦٨، ٦٧
 ١٥٧، ١٥٤، ١٥١، ١٢٢، ١١٣
 ١٦٠
 ابن حجر العسقلاني ١٢٥

الأثرم ٦٧
 أحمد بن حنبل ٤٤، ٤١، ٣٩، ٢٥
 ٦٩، ٦٧، ٦٢، ٥٤، ٥٣، ٤٩، ٤٨
 ١١٨، ١١٥، ١٠٩، ٩٤، ٨٣، ٨٢
 ١٥٥، ١٥٤، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠
 أحمد بن رشد بن خيثم ١٥٢
 الأزدي ١٥٥
 إسحاق بن راهويه ٦٢، (٨٢)
 ١٦٣، ١٣١، ١٢٠، ١٠٦
 أسد بن زيد ١٥٠
 الأعمش ٩١، ٧٦، ٧٥
 الأكمّل (٩٦)
 إلياس زاده (٧٩)
 الأوزاعي (٢٨)، ١٦٣، ١١٨، ٨٤
 أيمن بن نابل (١٧٩)
 ابن أبي الدنيا (٥٨)
 ابن أبي حاتم (١٨)، ١١٣، ٦٥، ٥٣
 ١٦٠، ١٥٤، ١٥١، ١٢٥
 ابن أبي داود ١٣٥
 ابن أبي شيبة (٣٢)، ١٢٧، ٤٩، ٤١
 ١٧٨
 ابن أبي فديك ٦٨
 ابن أبي مريم ٦٤
 ابن أبي يعقوب ١٥٣

ابن حجر الهيتمي (٣١)، ٥٦، ٣٢، ٥٩

٥٩

ابن حزم (١٠٦)

ابن خزيمة (٤١)، ٧٠، ٤٢، ٧٠

١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١٥٦، ١٥٧

ابن دحية (١٣)، ١٣٩

ابن دقيق العيد (٦٠)، ٦٣

ابن سعد (٤١)

ابن عامر ١٦٥

ابن عباس: ١٦٣

ابن عبد البر ٤٢، (٤٥)، ١٢٠، ١٢١، ١٢٦

١٦١، ١٢٦

ابن عبد الهادي (١١٩)، ١٤٠، ١٤٠

١٦١، ١٥٧

ابن عدي ٤٦، ٨٢، ١١٣، ١٢٥

١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥

ابن عمر: ١٦٣

ابن فارس (١٢)

ابن كثير (٢٤)، ١٦٥

ابن ماجه ٤٤، ٤٨، ٦٣، ٦٥، ٦٦

٦٤، ٦٨، ٨٨، ٩٠، ١٢٠، ١٣٨

١٨٠

ابن مردويه (٢٣)، ٤٠، ٤١، ٥٠

٥٤، ٥٣

ابن مسعود ١٦٣

ابن ملك (٨٥)، ٨٦

ابن نجيم (٩٣)

ابن وهبان (١٦٨)

الاتقاني (٢٧)، ١٠٧

الباقلائي (٥٢)

البخاري ٤٤، ٥١، ٥٤، ٦١، ٦٤

٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٩٦، ١٢٥

١٢٦، ١٣٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٣

١٤٥، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٧، ١٨٠

بديل بن ميسرة ١٢٤

البرجندي (٧٩)

برهان الدين البخاري (١٠١)

برهان الدين الحلبي (١٥٣)

البرهان الكافي ٣٠

البيزار (٢٢)، ٦٦، ٧١، ٨٢، ٨٩

١٣١، ١٥٢

البيزاري (١٨٩)

البغوي (٤٢)

البيضاوي (٢٨)، ٣٦

البيهقي (٢٠)، ٢٢، ٢٣، ٤٠، ٤١

٤٢، ٤٤، ٥٠، ٥٤، ٦٥، ٧١، ٧٤

٧٥، ٧٦، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١

١٣٤، ١٣٩، ١٥٨، ١٦٢، ١٨٠

حماد ١٦٣

خالد بن إلياس ١٤٨

الخطيب البغدادي (١٥)، ٢١، ١٩،

١٣٤، ١٣٢، ١٢٩، ١٢١، ٤٢

١٣٨، ١٣٦، ١٣٥

الدارقطني (١٩)، ٤٢، ٤٠، ٢١،

٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٤، ٦٣، ٤٧، ٤٤

١١٩، ١١٨، ١١٤، ١١٣، ٧٤

١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩

١٤٩، ١٤٨، ١٣٩، ١٣٥، ١٣٤

١٥٥، ١٥٤، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠

١٥٨، ١٥٧

الدارمي (٥٤)

الداروردي (٤٧)، ٨٣

داود الظاهري ٢٧، ٢٥

الدبوسي (١٠١)

الدولابي (٧٠)

الديلمى (١٦)، ١٨٠،

الذهبي (١٥٣)، ١٥٠، ٧٠، ١٥٦،

١٦٣، ١٦٢

رباح بن عبد الرحمن ٦٧، ٦٦، ٦٥

ربيعه الرأي (٨٣)

أرهاوي (١٨)

الزرقاني (٢١)، ٢٧،

تاج الشريعة (٧٨)

الترمذي ٦٥، ٥٧، ٥١، ٤٩، ٤٨، ٤٤

١١٦، ١١٣، ١٠٤، ٩٢، ٦٧، ٦٦،

١٥٠، ١٤٨، ١٤٣، ١٣٨، ١٢٠،

١٨١، ١٨٠، ١٥٧

التفتازاني (٣١)

التمرناشي (٧٩)

الثعلبي (٢٣)، ٤٤، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩،

جابر الجعفي ١٥٠

الجزري (٤٩)

حارثه بن محمد ٨٣

الحازمي ١٤٠

الحاكم (٢٢)، ٤٨، ٤٢، ٤٠، ٢٣،

٦٧، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦٠، ٥٩

١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١١٤، ١١٢

١٥٦، ١٥١، ١٥٠، ١٣٩، ١٣٣

١٨٠، ١٥٨، ١٥٧

الحدادي (١٠٤)

الحسن بن أحمد ١٦٣

الحسن بن الحسين ١٦٠

الحسن بن زياد (١٦٩)، ١٧١،

الحصكفي (٧٩)

الحكم ١٦٣

الحلي (١٠٤)، ١٧٤، ١٧٢، ١٦٨،

الزخشري (٢٩)، ٣٤،
 الزهري (١٨)
 زيد بن الحباب ٦٩
 الساجي ٦٩
 الساعدي ١٦١
 السخاوي (٣٩)، ١٨٠
 السرخسي (٢٥)
 سعيد بن المسيب ١٣٤
 سعيد بن جبير (٢٢)، ٤١، ١٣١،
 ١٤٢، ١٦٣، ١٨٠، ١٨١
 سعيد بن نخثمة ١٥٢
 سعيد بن زيد ١١٨
 سعيد بن عبد الرحمن بن أبزه ١٣٤
 سعيد بن منصور ٤١، (٥٨)
 سفيان الثوري ١٢٠، ١٣٩
 سفيان بن عيينة (٤٤)، ٤٧، ١٦١
 السمديسي (٣٠)
 السهيلي (٢٧)،
 السيوطي (١٤)، ١٥، ١٦، ٣٢،
 ١١١، ١٧٨، ١٨٣
 الشاطبي ١٨٣
 الشافعي ٢٥، ٢٧، ٣٢، ١٠٦، ١٠٧،
 ١١٦، ١١٧، ١٣٤، ١٨٣
 الشبلي (٥٧)

الشرنبلالي (٥٥)، ٨٠، ١٠٠، ١٦٧
 الشهاب الخفاجي (١٤)، ٢٨، ٣١،
 ٥٢
 الصاحب بن عباد (ت ١٢)
 صالح بن نيهان ١٣٥، ١٦١
 صدر الشريعة (٧٨)
 الصفوري (٢٣)
 طاهر البخاري (١٦٧)
 طاهر بن حماد ١٥٣
 طاووس ١٦٣، ١٨٠، ١٨١
 الطبراني (٢٠)، ٢٢، ٢٣، ٤٠، ٦٢،
 ٦٩، ٩٧، ١٠٩، ١٢١، ١٢٢، ١٤٢
 ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٨٠،
 الطحاوي (٤٣)، ٥١، ٦٥، ٧٣، ٩٦،
 ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١٢٨،
 ١٤٦، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٨١
 ١٨٢
 الطحطاوي (٥٦)، ١٠٥، ١٦٨
 ظهير الدين (٧٨)
 عاصم (٢٤)، ١٦٥
 عالم بن علاء (١٧٤)
 عبادة بن زياد ١٥٣
 عباس الجشمي ٤٨
 عبد الحق الدهلوي (١١٦)

الزخشري (٢٩)، ٣٤،
 الزهري (١٨)
 زيد بن الحباب ٦٩
 الساجي ٦٩
 الساعدي ١٦١
 السخاوي (٣٩)، ١٨٠
 السرخسي (٢٥)
 سعيد بن المسيب ١٣٤
 سعيد بن جبير (٢٢)، ٤١، ١٣١،
 ١٤٢، ١٦٣، ١٨٠، ١٨١
 سعيد بن نخثمة ١٥٢
 سعيد بن زيد ١١٨
 سعيد بن عبد الرحمن بن أبزه ١٣٤
 سعيد بن منصور ٤١، (٥٨)
 سفيان الثوري ١٢٠، ١٣٩
 سفيان بن عيينة (٤٤)، ٤٧، ١٦١
 السمديسي (٣٠)
 السهيلي (٢٧)،
 السيوطي (١٤)، ١٥، ١٦، ٣٢،
 ١١١، ١٧٨، ١٨٣
 الشاطبي ١٨٣
 الشافعي ٢٥، ٢٧، ٣٢، ١٠٦، ١٠٧،
 ١١٦، ١١٧، ١٣٤، ١٨٣
 الشبلي (٥٧)

عطاء ١٦٣
 عطاء بن أبي باح ١٦٠، ١٣٤
 العقيلي ١٥٢
 عكرمة ١٦٢
 علي ؓ ١٦٣، ١٦٠، ٩٠، ٨٧
 علي بن الجنيد ٦٨
 علي بن المديني (١٥١)، ١٥٧
 عمار ١٦٣
 عمر ابن نجيم (١٠٢)
 عمر بن الخطاب
 ١٦٣، ١٥٩، ٨٩، ٣٣
 عمر بن حفص ١٦٢
 عمرو بن سمرة ١٥٠
 العيني (٤٣)، ٤٧، ٦١، ٦٨، ٧٠، ٧٥
 ١٧٨، ٩٨، ٨٨، ٨٢، ٨١
 الغزالي (٥٢)
 فخر الدين الرازي (٣٥)
 الفريابي (١٢٦)
 القاري (١٨٦)، ١٨٨، ١٨٧
 قاضي خان (٩٨)، ١٦٧
 القدوري (٧٧)
 القسطلاني (٥٨)، ١٦٦
 القهستاني (٧٩)

عبد الحلیم اللكنوي (٨٥)، ١٧٦
 عبد الحميد بن جعفر ١٥٠
 عبد الحي ١١
 عبد الرزاق (١٧)، ١٢٧
 عبد الله الزيلعي (٢٦)، ٤٩، ٦٣،
 ٦٥، ٧١، ٧١، ١٠٦، ١١٤، ١١٥،
 ١١٧، ١١٩، ١٢٧، ١٤٠، ١٥٤
 ١٥٥
 عبد الله المزني ١٣٥
 عبد الله بن الزبير ١٦٣، ١٨٢
 عبد الله بن حكيم ٧٥
 عبد الله بن خيثمة ١٥٧، ١٥٨
 عبد الله بن زياد ٤٧
 عبد الله بن عمر بن حسان ١٥١
 عبد الله بن نافع ٦٨
 عبد الله بن يزيد ١٢١
 عبد المهيمن بن عباس ٦٨، ٦٩
 عبد بن حميد (١٧)
 العتابي ٩٧
 عتيق بن يعقوب الزبيدي ٦٩
 عثمان الزيلعي (٣٠)، ٩٩، ١٦٧
 عثمان بن عفان ٨٧، ٩٠
 عروة بن الزبير (١٥٩)
 العزيزي (١٩)

المعلى ١٧٢،٢٥
 معمر ٧١،٧٠
 المقدسي ١٦٨،٣٠
 ملا جيون (٨٦)
 ملا خسرو (٨٠)
 المنذري ٦٤،٦٢
 موسى بن أبي حبيب ١٥٥
 موسى بن الحكم ١٥٥
 نافع ١٦٥
 النحاس (٤٩)
 النخعي ١٢٧،١٠٧
 النسائي ٥٤،٥١،٤٩،٤٨،٤٦،٤٤
 ١٠،١١٥،١٠٩،٩٠،٧٠،٦٩،٦١
 ١٥،١٥٤،١٥٠،١٢٨،١٢٢،٢٠
 ١٨١،١٨٠،١٧٩،١٦٠،٧
 النسفي (٧٨)، ١٦٧، ٨١
 نعيم ١١٢
 نعيم المجر ١٤٦
 النووي (٦١)، ٧٢، ١٢٠، ١٨٠
 ١٨٣
 هرمز ١١٣
 هشام بن حكيم ٣٣
 هشام بن عروة ١٤٩

الكادوري (١٧٣)
 الكاساني ١٧١
 الكاشغري ١٧٠
 الكاكي ١٦٩
 الكرخي ٧٧، ٢٩
 الكسائي (٢٤)، ١٦٥
 الليثي (٨٤)
 مالك ٨٤، ٤٤، ٣٢، ٢٨، ٢٧، ٢٥
 ١٠، ١٠٧، ١١١، ١٤٣، ١٦١، ١٠٥
 ٦٣
 مجاهد ١٦٣
 محب الله البهاري (١٧٦)
 محمد النيسابوري ١٥٣
 محمد بن أبي بكر الرازي (٧٧)
 محمد بن إسحاق ٤٧
 محمد بن الحسن ١٢٧، ٧٤، ٢٥
 ١٧٩، ١٧٠
 محمد بن السري ١٥٧
 محمد بن القاسم (٣٠)
 محمد بن ثابت العبدي ٨٨، ٦١
 المنزي (١١٤)، ٧٥
 مسلم ١٠٩، ٥٩، ٥٧، ٥١، ٤٤
 ١٠، ١٢٤، ١٣٠، ١٤٣، ١٤٨
 ١٦٠، ١٥٧، ١٥٤

يحيى بن خلاد ٩٢

يحيى بن معين ٤٤، ٦١، ٦٩، ٧٥،

١١٤، ١١٥، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨

٦٠

يحيى بن هاشم ٧٦

يعقوب بن أبي سلمة ٦٢، ٦٣، ٦٤

يعقوب بن محمد الزهري ٦٨

الهمداني (١٦٣)

الواحدي (٢٣)

الوبري (٩٦)، ١٠١

وكيع (١٧)

ولي اللكنوي ١٧٦

ولي الله الدهلوي (٣٢)

الوليد بن مسلم ١١٨

اليافعي (٢٣)



٦. أسماء الكتب

البنية في شرح الهداية ٤٧، ٦١،	الآثار ١٢٧، ١٧٩
١٣٨، ١١٩، ١٠١، ٧٧، ٦٨، ٦٧ :	أحكام القرآن ١٢٦
١٧٨	أربعينية الرهاوي ١٨
التاتارخانية ١٧٤	إرشاد الساري ٥٨
تاريخ أصبهان ١٥	أصول الفقه للسرخسي ٢٥
التيبان ١٨٣	أكام المرجان في أحكام الجان ٥٧
تبين الحقائق شرح الكثر ١٦٨	الأم ١٣٤
التبين شرح المنتخب الحسامي ٢٧،	الإمام ٦٠، ٦٣
١٠٧، ٢٨	ابن أبي مليكة ١٥٦
التتمة ١٨٨	الاتقان ١٨٣
تحرير الأصول ٢٦، ١٨٦، ١٩٠	إصلاح المنطق ١٣
تحفة الملوك ٧٧	البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٩٣،
التحقيق ١٦٢	١٧٣، ١٧١، ١٦٩، ١٠٢، ٩٥
تخريج أحاديث الرافي ١٨٠	١٩٠، ١٧٤
تدوين مذهب الناطق بالصواب عمر	البدائع ١٧١
ابن الخطاب ٣٢	
ترغيب التهيب ٦٤	

حاشية الطحطاوي على المراقي ٥٦،

١٦٨، ١٠٥، ٩٩

حرز الأماني ١٨٣

حلية الأولياء ١٢٤، ١٠٩

حواشي الخفاجي على البيضاوي

٥٢، ٢٨

حواشي الكشف ٣١

الخلاصة ١٢٠، ١٦٧، ١٨٠،

١٨٥

الخلافيات للبيهقي ١٣٤

الدر المختار ١٠٥، ٧٩

الدر المشور ١٧٨، ٥٨، ١٦، ١٥

الدر النظيم في خواص القرآن الكريم

٢٣

درر الحكام شرح غرر الأحكام ٨٠

الذخيرة ١٠١، ١٠٢، ١٧٠، ١٧١،

١٧٢

رمز الحقائق شرح كنز الدقائق ٣٠

السراج الوهاج شرح مختصر

القدوري ١٠٤

سنن أبي داود ٨٨

سنن البيهقي ١٣١، ١٢٩، ٢٢

التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله

في الجنة ١١١

تفسير ابن عينة ٤٤

تفسير الثعلبي ٣٩

تفسير الفخر الرازي ٣٥

التلويع على التوضيح ١٨٥، ١٧٥،

١٨٦

التمهيد ١٢٦

تنوير الأبصار ١٧٠، ٧٩

التنوير لابن دحية ١٣

التهذيب ٤٨

تهذيب التهذيب ١٢٥، ٦٨، ٦٦،

١٨٠

الثقات ١٢٥، ١١٣، ٦٦، ٤٨

جامع اسحاق بن راهويه ٨٣، ٨٢

جامع الترمذي ٦٦

جامع الخطيب ١٩

جامع الرموز ١٦٧

الجرح والتعديل ١٥٤

جوامع الفقه ٩٧

جواهر الفقه ١٨٧

الجوهرة النيرة ١٠٥

سنن الدارقطني ١١٣، ١١٤، ١٣٠،
 سنن النسائي ١٠٩، ١٢٨،
 سنن سعيد بن منصور ٤١، ٥٨،
 شرح الجامع الصغير ١٩،
 شرح الفقه الأكبر ١٨٧،
 شرح القاري على حرز الأمان ١٨٤،
 شرح المختار ٣٠،
 شرح المنار لابن ملك ٨٥، ٨٦،
 ١٧٥، ١٨٦،
 شرح المواهب اللدنية ٢١، ٢٧، ٥١،
 شرح النظم ١٦٨،
 شرح صحيح مسلم للنووي ٦١، ٧٢،
 شرح مختصر الطحاوي ٧٧،
 شرح مختصر الكرخي ٧٧،
 شرح معاني الآثار ٥١، ٦٥، ٧٣،
 ١٠٨، ١١٢، ١٢٨، ١٥٦، ١٥٩،
 ١٦٢، ١٨١،
 شرح ولي الله اللكنوي على مسلم
 الثبوت ١٧٦،
 شعب الإيمان ٤١،
 صحيح ابن حبان ٤٨، ١١٢،
 صحيح ابن خزيمة ١١٢، ١١٤، ١٢٨،

صحيح البخاري ٥٨، ٨٩، ١٠٩،
 ١١١، ١١٢، ١٣٦، ١٤٩،
 صحيح مسلم ٥٨، ٨٩، ١٠٩، ١١١،
 ١١٢، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٤،
 صفة الصلاة ١٠٥،
 الطبقات ٤١،
 الظهيرية ٧٨،
 العتائية ١٧٣،
 علل ابن أبي حاتم ٦٥،
 علل الترمذي ٦٦، ٦٧، ١٨٠،
 الغاية ١٠٣،
 غاية البيان ٨١، ٨٨،
 غرر الأحكام ٨٠،
 غنية المستملي ٩٨، ١٠٤، ١٦٨،
 ١٧٠، ١٧٤،
 فتح القدير ٨٥، ٨٨، ١٠٣، ١٧٢،
 فضائل القرآن لأبي عبيد ٤٤،
 فقه اللغة ١٢،
 قمر الأقمار على نور الأنوار ٨٥،
 ١٧٥،
 القنية ١٧١، ١٧٢،
 الكافي ٧٨،

سنن الدارقطني ١١٣، ١١٤، ١٣٠،
 سنن النسائي ١٠٩، ١٢٨،
 سنن سعيد بن منصور ٤١، ٥٨،
 شرح الجامع الصغير ١٩،
 شرح الفقه الأكبر ١٨٧،
 شرح القاري على حرز الأمان ١٨٤،
 شرح المختار ٣٠،
 شرح المنار لابن ملك ٨٥، ٨٦،
 ١٧٥، ١٨٦،
 شرح المواهب اللدنية ٢١، ٢٧، ٥١،
 شرح النظم ١٦٨،
 شرح صحيح مسلم للنووي ٦١، ٧٢،
 شرح مختصر الطحاوي ٧٧،
 شرح مختصر الكرخي ٧٧،
 شرح معاني الآثار ٥١، ٦٥، ٧٣،
 ١٠٨، ١١٢، ١٢٨، ١٥٦، ١٥٩،
 ١٦٢، ١٨١،
 شرح ولي الله اللكنوي على مسلم
 الثبوت ١٧٦،
 شعب الإيمان ٤١،
 صحيح ابن حبان ٤٨، ١١٢،
 صحيح ابن خزيمة ١١٢، ١١٤، ١٢٨،

مسلم الثبوت ١٧٦
 مسند أبي يعلى ١٠٩
 مسند أحمد ١٠٩، ٤٨، ١٢١
 مسند البزار ١٣١، ٧١
 مسند السراج ٨٩
 مسند الفردوس ١٦
 المصاحف لابن أشته ١٥
 مصنف ابن أبي شيبة ١٢٧
 مصنف عبد الرزاق ١٢٧
 المضمرة ١٧٣
 معالم التنزيل ٤٢
 المعجم الصغير ٩٧
 معجم الطبراني ١٢١، ١٥٦
 المعجم الكبير ١٥٥
 معراج الدراية ١٦٩
 المعرفة ١٥٨، ١٢٣، ٢٢
 المعرفة لأبي موسى ٧٠
 المعلم ١٦٩، ١٣٩
 مفتاح الحصن الحصين ٤٩
 المقاصد الحسنة ١٨٠
 منح الغفار ١٧٠

الكامل في الضعفاء ١٤٨، ١٥٥
 كتاب البسمة ٤١، ٤٢
 كتاب المصاحف ٤٢، ٤٩
 الكشف ٢٩
 الكشف الخفي ١٥٣
 كشف الكشاف ٣٥
 كنز الدقائق ٧٨
 الكنى لابن أبي حاتم ١١٣
 الكنى وألقاب الصحابة ٧٠
 اللمعات شرح المشكاة ١١٦
 المجتبى ٣٠، ١٠١، ١٧١، ١٨٥
 المحيط ١٠٥، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٥
 مختارات النوازل ٧٧، ١٠٢، ١٧٣
 مختصر ابن أبي خزيمة ١٥٦
 مختصر الذهبي ١٥٦
 مختصر القدوري ٧٧، ٨٧
 مراسيل أبي داود ١٥، ١٤٢
 مراسيل ابن أبي حاتم ١٢٥
 مراقي الفلاح ٨٠، ٩٩
 مستدرك الحاكم ٤٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣
 ١١٢، ١١٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٩
 المستصفى شرح الفقه النافع ٧٨، ٨١

نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية

١،١١٤،١٠٨،٦٥،٦٣،٤٩،٢٦

١٥٥،١٣٨،١٢١،١١٧،١٣

النقاية ٧٨

النهر ١٧٣،١٦٩

نور الأنوار ٨٦

نور الإيضاح ١٦٧،٨٠

الهداية ١٠٢،٩٧،٩٥،٨٧،٨١،٧٧

الوقاية ٧٨

الوهم والإيهام ٦٥

منحة السلوك ٧٧

منية المصلي ١٧٤،١٧٠

المواهب اللدنية ١٦٦

الموطأ ١٦١،٤٤

ميزان الاعتدال ١٦٣،١٥٣

الناسخ للنحاس ٤٩

الناسخ والمنسوخ ١٧٨،١٦٣

نزهة المجالس ٢٣

٧. مراجع التحقيق

١. «القرآن».
٢. «أحكام القرآن» لأحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٠٥-٣٧٠هـ). دار الفكر.
٣. «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» لأحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ). المطبعة الأميرية ببولاق. ط ٧. ١٣٢٣هـ. طباعة أوفست دار الكتاب العربي. بيروت.
٤. «إصلاح المنطق» ليعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت (١٨٦-٢٤٤هـ)، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف المصرية.
٥. «أصول الفقه تاريخه ورجاله» للدكتور شعبان محمد. دار المريح. الرياض. ط ١. ١٩٨١م.
٦. «آكام المرجان في أحكام الجان» لمحمد بن عبد الله الشبلي، (٧١٢-٧٦٩هـ). ت: مجدي محمد الشهاوي، مكتبة الإيمان، القاهرة.
٧. «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (ت ١٣٣٩هـ)، دار الفكر، ١٤١٠هـ.
٨. «الأعلام»: لخير الدين الزركلي. بدون دار طبع، وتاريخ طبع.
٩. «الإمام الزهري وأثره في السنة» للدكتور حارث سليمان الضاري. مكتبة بسام. الموصل. ١٤٠٥هـ.
١٠. «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» لابن مجير الحنبلي. مكتبة المختب. عمان. ١٩٧٣م.
١١. «الأنساب» لعبد الكريم بن محمد السَّمْعَانِي (ت ٥٦٢هـ). ت: عبد الله بن عمر البارودي. مؤسسة الكتب الثقافية. ط ١. ١٩٨٨هـ.
١٢. «الاتقان في علوم القرآن» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣. «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» لمحمد بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٤٨هـ.

١٤. «البنية في شرح الهداية» لمحمود بن أحمد العيّشي (٧٦٢-٨٥٥هـ). دار الفكر. ط ١. ١٩٨٠م.
١٥. «التاريخ الكبير» لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ). ت: هاشم الندوي. دار الفكر.
١٦. «التحرير في أصول الفقه» لمحمد بن عبد الواحد ابن الحمام (ت ٨٦١هـ). مطبعة الحلبي. ١٣٥١هـ.
١٧. «الترغيب والترهيب من الحديث الشريف» للمندري. تحقيق: مصطفى عماره. إحياء التراث العربي. ط ٣. ١٩٦٨م.
١٨. «التعليقات السنية على الفوائد البهية» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، ت: أحمد الزعي، دار الأرقم، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
١٩. «التلويح على التوضيح» لمسعود بن عمر التفتازاني، سعد الدين، (ت ٧٩٢هـ). مطبعة صبيح بمصر.
٢٠. «التنبية» لإبراهيم بن علي الشيرازي (٣٩٣-٤٧٦هـ)، ت: عماد الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٢١. «الثقات» لمحمد بن حبان التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ). ت: السيد شرف الدين أحمد. ط ١. ١٣٩٥هـ. دار الفكر.
٢٢. «الجامع لأخلاق السامع والراوي» لأحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ). ت: محمود الطحان. دار المعارف. الرياض. ١٤٠٣هـ.
٢٣. «الجرح والتعديل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط ١. ١٢٧١هـ.
٢٤. «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» للثعلبي. مطبوع في أربع مجلدات. مؤسسة الأعلى للمطبوعات. بيروت. الجواهر المضية
٢٥. «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» لمحمد بن علي الحصكفي الحنفبي (ت ١٠٨٨هـ). مطبوع مع «ردّ المحتار». دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٢٦. «الدر المنثور» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). دار الفكر. بيروت. ١٩٩٣م.

٢٧. «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لأحمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الجليل.
٢٨. «الرسائل الزينية» لإبراهيم بن محمد بن نجيم (ت ٩٧٠هـ): ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.
٢٩. «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» لـ محمد بن جعفر الكتاني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
٣٠. «السراج المنير على الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» لعلي بن أحمد بن محمد العريزي الشافعي (ت ١٠٧٠هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط ٣. ١٣٧٧هـ.
٣١. «السعاية في كشف ما في شرح الوقاية» للإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). طبع في المطبع المصطفائي سنة (١٣٠٧هـ)، ثم صورة هذه الطبعة الحجرية في باكستان، والناشر هو: سهيل اكريمي. لاهور. ١٩٧٦م.
٣٢. «الشنودة في الأحاديث المشتهرة» لمحمد بن علي الدمشقي (٨٨٠-٩٥٣هـ). ت: كمال بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٣هـ.
٣٣. «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكيري زاده (ت ٩٦٨هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٩٧٥م.
٣٤. «الضوء الالامع لأهل القرن التاسع» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ). دار الكتب العلمية. بدون تاريخ طبع.
٣٥. «العبر في خير من غير» لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). ت: د. صلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت. ١٩٦٣م.
٣٦. «العناية على الهداية» لمحمد بن محمد الرومي البائري (٧١٤-٧٨٦هـ). بمأمش «فتح القدير». دار إحياء التراث العربي. بيروت. بدون تاريخ طبع.
٣٧. «الفتاوى التاتارخانية» لعالم بن علاء الحنفي الأندري، (ت ٧٨٦هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
٣٨. «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» لعبد الحي الكنوي (ت ٢٣٠٤هـ)، ت: أحمد الزعبي. دار الأرقام. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م.
٣٩. «الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر العسقلاني (ت ٧٤٨هـ). مطبوع بنذيل «الكشاف». ت: محمد عبد السلام. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٩٩٥هـ.

٤٠. «الكامل في التاريخ» لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ). دار الكتاب العربي.
٤١. «الكامل في ضعفاء الرجال» لعبد الله بن عدي أبو أحمد الجُرْجاني (٢٧٧-٣٦٥هـ). ت: يحيى مختار غزاوي. ط ٣. ١٤٠٩هـ. دار الفكر . بيروت.
٤٢. «الكشاف في حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» لمحمود بن عمر الزُّمخشري (ت ٥٣٨هـ). ت: محمد عبد السلام. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٩٩٥هـ.
٤٣. «المحيط في اللغة» لإسماعيل بن عباد، صاحب، (٣٢٦-٣٨٥هـ). ت: محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف. بغداد. ط ١. ١٣٩٥هـ.
٤٤. «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). ت: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٩٩٨هـ.
٤٥. «المستدرك على الصحيحين»: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (٣٢١-٤٠٥هـ). ت: مصطفى عبد القادر. دار الكتب العلمية . بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
٤٦. «المستصفى» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي . دار العلوم الحديثة. بيروت.
٤٧. «المصنف في الأحاديث والآثار» لعبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ (١٥٩-٢٣٥هـ). ت: كمال الخوت، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٤٨. «المصنف» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦-٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٤٩. «المعجم الأوسط» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ). ت: طارق بن عوض الله. دار الحرمين. القاهرة. ١٤١٥هـ.
٥٠. «المعجم الصغير» لسليمان بن أحمد الطَّبْرَانِي (٢٦٠-٣٦٠هـ). ت: عمر شكور محمود. ط ١. ١٤٠٥هـ المكتب الإسلامي. دار عمار. بيروت. عمان.
٥١. «المعجم الكبير» لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبْرَانِي (٢٦٠-٣٦٠هـ). ت: حمدي السلفي. ط ٢. ١٤٠٤هـ مكتبة العلوم والحكم. الموصل.
٥٢. «المغرب في ترتيب المغرب» لناصر بن عبد السيد المطرزي الحنفِي (ت ٦١٦هـ). دار الكتاب العربي.
٥٣. «المنتخب من مسند عبد بن حميد» لعبد بن حميد بن نصر الكسبي (ت ٢٤٩هـ). ت: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي. مكتبة السنة . القاهرة. ١٤٠١هـ.

٥٤. «الناسخ والمنسوخ» لأحمد بن محمد المرادي النحاس (ت ٣٣٩هـ). ت: د. محمد عبد السلام. مكتبة الفلاح. الكويت. ط ١. ١٤٠٨هـ.
٥٥. «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» ليوسف بن تغرة بردة الأتابكي (٨١٣-٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.
٥٦. «النقاية» لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود (ت ٧٤٧هـ). مطبع دهلبي، ١٢٨٦هـ.
٥٧. «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسي (١٥٧٠-١٦٢٨م). دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٥هـ.
٥٨. «المهذبة شرح بداية المبتدي» لعلي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ). مطبعة مصطفى البابي. الطبعة الأخيرة. بدون تاريخ طبع.
٥٩. «الوجيز في علامات الكتابة الترقيم» للدكتور توفيق حمارشه. عمان. ط ١. ١٤١٥هـ.
٦٠. «الوفيات» لأبي المعالي محمد بن رافع السلامي (٧٠٤-٧٧٤هـ). ت: صالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٩٨٢م.
٦١. «بدع التفاسير» لعبد الله صديق الغماري. دار الرشاد الحديثة. الدار البيضاء. ط ٢. ١٩٨٦هـ.
٦٢. «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). ت: محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية. بيروت.
٦٣. «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ط ١. ١٤١٩هـ.
٦٤. «تاج التراجم» لقاسم بن قُطْلُوبُغا (ت ٨٧٩هـ). ت: محمد خير رمضان. دار القلم. دمشق. ط ١. ١٩٩٢م.
٦٥. «تاريخ بغداد» لأحمد بن علي الخطيب (٣٩٣-٤٦٣هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٦٦. «تبيين الحقائق شرح كَنْز الدقائق» لعثمان بن علي الزيلعي، فخر الدين، المطبعة الأميرية بمصر، ط ١. ١٣١٣هـ.
٦٧. «تحفة الكملة بتحشية مسح الرقة» للإمام الكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٣٠١هـ.

٦٨. «تحفة الملوك» لمحمد بن أبي بكر لرازي. تحقيق : د. عبد الله نذير أحمد. دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٩٩٧م.
٦٩. «تذكرة الحفاظ» للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٧هـ). دار الكتب العلمية.
٧٠. «تذكرة الراشد يرد تبصرة الناقد» للإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع أنوار محمد. لكنو. ١٣٠١هـ.
٧١. «تذكرة للموضوعات» لمحمد بن طاهر بن علي الفتني (٩١٤-٩٨٦هـ). بدون دار نشر وتاريخ نشر.
٧٢. «تقريب التهذيب»: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ). ت: عادل مرشد. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٩٩٦م.
٧٣. «تلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ). ت: السيد عبد الله هاشم. ١٣٨٤هـ. المدينة المنورة.
٧٤. «تميز الطب من الحديث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» لعبد الرحمن بن علي الزبيدي (٨٦٦-٩٤٤هـ). دار الكتاب العربي. بيروت.
٧٥. «تنوير الأبصار وجامع البحار» لمحمد بن عبد الله الخطيب الثمرتاشي القسري الحنفي (ت ١٠٠٤هـ). مطبعة الترقى بحارة الكفارة. ١٣٣٢هـ.
٧٦. «تقذيب الأسماء واللغات»: لمحيي الدين يحيى بن شرف الثوري الشافعي (ت ٦٧٦هـ). المطبعة المنيرية.
٧٧. «تقذيب التهذيب» لأحمد بن علي العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ). ط ١. ١٤٠٤هـ. دار الفكر. بيروت.
٧٨. «تقذيب الكمال في أسماء الرجال» ليوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ). تحقيق : بشار عواد. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٩٩٢م.
٧٩. «جامع الرموز في شرح الشافية» لشمس الدين محمد القهستاني، المطبعة المعصومية، استانبول، ١٢٩١هـ.
٨٠. «حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» لأحمد بن محمد الطحطاوي الحنفي (ت ١٢٣١هـ). ت: محمد عبد العزيز الخالدي. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٨هـ.

٨١. «حسرة العالم بوفاة مرجع العالم» للإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع جشمه فيض. ١٣٠٥هـ.
٨٢. «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ). مطبعة دار الوطن. القاهرة.
٨٣. «حلي صغير» لإبراهيم بن محمد الحلي (ت ٩٥٦هـ). مطبوع في اسطنبول. ١٣٠٣هـ.
٨٤. «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» لمحمد أمين المحي (ت ١٦٩٩م). دار صادر.
٨٥. «درر الحكام شرح غرر الأحكام» لمحمد بن فراموز، ملا خسرو الحنفي، (ت ٨٨٥هـ)، الشركة الصحفية العثمانية، ١٣١٠هـ.
٨٦. «دفع الغواية» للمقبة بـ «مقدمة السعاية» للكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، باكستان، ١٩٧٦م.
٨٧. «رسالة ابن أبي زيد القيرواني» لعبد الله بن أبي زيد بعد الرحمن النفري القيرواني (ت ٣٨٩هـ). ط ٣. مصر. ١٣٢٣هـ.
٨٨. «روض المناظر في علم الأوائل والأواخر» لمحمد بن محمد ابن الشحنة (٨١٥هـ). ت: سيد محمد مهني. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٧هـ.
٨٩. «سنن أبي داود» لسليمان بن أشعث السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ). ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
٩٠. «سنن ابن ماجه» لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٠٧-٢٧٣هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٩١. «سنن البيهقي الكبير» لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ). ت: محمد عبد القادر عطا. ١٤١٤هـ. مكتبة دار الباز. مكة المكرمة.
٩٢. «سنن الترمذي» لمحمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ)، ت: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٩٣. «سنن الدارقطني» لعلي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ)، ت: السيد عبد الله هاشم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.
٩٤. «سنن الدارمي» لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدرامي (١٨١-٢٥٥هـ). ت: فوز أحمد وخالد العلمي. ط ١. ١٤٠٧هـ. دار التراث العربي . بيروت.

٩٥. «شرح الفقه الأكبر» لعلي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت ١١٠٤هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط. ٢. ١٣٧٥هـ.
٩٦. «شرح المنار» لعبد اللطيف بن عبد العزيز الكرمانى، المعروف بابن ملك، (ت ٨٠١هـ). المطبعة العثمانية في دار الخلافة. ١٣١٦هـ.
٩٧. «شرح المواهب اللدنية» لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (١٠٥٥-١١٢٢هـ)، ت: محمد الخالدي. دار الكتب العلمية. ط. ١. ١٩٩٦هـ.
٩٨. «شرح النقاية» لعبد الله بن محمد، أبو المكارم، (ت: بعد ٩٠٧هـ). من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية.
٩٩. «شرح الوقاية» لعبيد الله بن مسعود، صدر الشريعة، (ت ٧٤٧هـ)، مطبع فتح الكرم الواقع في بشار لمبي، ١٣٠٣هـ.
١٠٠. «شرح الوقاية» لمحمد بن عبد اللطيف الكرمانى، ويعرف بابن ملك، (ت: بعد ٨٠٦هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
١٠١. «شرح معاني الآثار» لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٢٢٩-٣٢١هـ)، ت: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٣٩٩هـ.
١٠٢. «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» لمحمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ). ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ٢، ١٤١٤هـ.
١٠٣. «صحيح البخاري» لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ). ت: د. مصطفى البغا. ط. ٣. ١٤٠٧هـ. دار ابن كثير واليامة . بيروت.
١٠٤. «صحيح مسلم» لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٠٥. «طبقات الشافعية الكبرى» لعبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار المعرفة، ط. ٢.
١٠٦. «طبقات الشافعية» لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ). ت: عادل نويهض. دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط. ٣. ١٤٠٢هـ.
١٠٧. «طبقات الشافعية» لأحمد بن محمد ابن القاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩-٨٥١هـ). ت: د. الحافظ عبد العليم خان. دار الندوة الجديدة. بيروت. ١٤٠٨هـ.

١٠٨. «طبقات الشافعية» لعبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (٧٠٤-٧٧٢هـ). ت: كمال الحوت. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٧هـ.
١٠٩. «طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ). ت: خليل الميس. دار القلم. بيروت. بدون تاريخ طبع.
١١٠. «طبقات الفقهاء» لأحمد بن مصطفى طاشكيري زاده (ت ٩٦٨هـ)، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط ٢، ١٣٨٠هـ.
١١١. «طبقات المفسرين» لمحمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ)، ت: علي محمد، مكتبة وهبة، مصر، ط ١، ١٣٩٢هـ.
١١٢. «طرب الأماثل بتراجم الأفاضل» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م.
١١٣. «ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرجاني» للكنوي (ت ١٣٠٤هـ). تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ٣. ١٤١٦هـ.
١١٤. «علل ابن أبي حاتم» لعبد الرحمن بن محمد الرازي (٢٤٠-٣٢٧هـ)، ت: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١١٥. «عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي» لمحمد بن عمر الخفاجي الحنفي. دار صادر.
١١٦. «غرر الأحكام» لمحمد بن فراموز بن علي، المعروف بمُلا خسرو الحنفي، (ت ٨٨٥هـ)، الشركة الصحفية العثمانية، ١٣١٠هـ.
١١٧. «غنية المستملي شرح منية المصلي» لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلي (ت ٩٥٦هـ)، مطبعة سنده، ١٢٩٥هـ.
١١٨. «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام» لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، المطبع العلوي، لكنو، ١٣٠٤هـ.
١١٩. «فتاوى قاضي خان» لحسن بن منصور بن محمود الأوزجنددي (ت ٥٩٢هـ)، الطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣١٠هـ. بامش «الفتاوى الهندية».
١٢٠. «فتح القدير للعاجز الفقير على الهداية» لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام (٧٩٠-٨٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢١. «فتح الله المعين على شرح ملا مسكين» لأبي السعود. مطبعة إبراهيم المويلحي. مصر. ١٢٨٧هـ.
١٢٢. «فوات الوفيات» لمحمد بن شاکر الکتبی (ت ٧٦٤هـ). ت: د. إحسان عباس. دار صادر.
١٢٣. «قمر الأقطار على كشف الأسرار على المنار» لمحمد عبدالحليم اللکونی (ت ١٢٨٥هـ). المطبعة الأميرية ببولاق. ١٣١٦.
١٢٤. «فتية المنية» لمختار بن محمود الزاهدی العزیمي الحنفي (ت ٦٥٨هـ)، من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية.
١٢٥. «كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار» لمحمد بن سليمان الكفوي (ت نحو ٩٩٠هـ)، من مخطوطات المكتبة القادرية، بغداد.
١٢٦. «كشف الأسرار شرح أصول الزدوي» للعلامة علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي (٧٣٠هـ). طبع اصطنبول. ١٣٠٨هـ.
١٢٧. «كشف الالتباس عما أورده افهام البخاري على بعض الناس» لعبد الغني الغنيمي الميّداني الدمشقي (١٢٢٢-١٢٩٨هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ١. ١٤١٤هـ.
١٢٨. «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، ت: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.
١٢٩. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي (١٠١٧-١٠٦٧). دار الفكر.
١٣٠. «كمال الدراية بشرح النقاية» لأحمد بن محمد الشُّمَّي الحنفي، (٨٠١-٨٧٢هـ)، من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
١٣١. «كنز الدقائق»: لأبي البركات عبد الله بن أحمد التَّسْفِي (ت ٧٠١هـ). طبع بالمطبعة الحميدية المصرية بالمنصورة بمصر. ١٣٢٨هـ.
١٣٢. «متن القدوري» لأحمد بن محمد القدوري (ت ٤٢٨هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط ٣، ١٣٧٧هـ.
١٣٣. «مرآة الجنان وغير اليقظان في ما يعتبر من حوادث الزمان» لعبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط ١، ١٩٧٠م.

١٣٤. «مراسيل أبي داود» لسليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ١، ١٤٠٨هـ.
١٣٥. «مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح» لحسن بن عثمان الشرنبلالي (١٠٦٩هـ)، ت: عبد الجليل عطا، دار النعمان للعلوم، بيروت. ط. ١، ١٤١١هـ.
١٣٦. «مسند أبي داود الطيالسي» لسليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
١٣٧. «مسند أبي يعلى» لأحمد بن علي أبي يعلى الموصلي (٢١٠-٣٠٧هـ). ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. ١، ١٤٠٤هـ.
١٣٨. «مسند أحمد بن حنبل» لأحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ). مؤسسة قرطبة. مصر.
١٣٩. «مسند البزار» لأحمد بن عمرو البزار (٢١٥-٢٩٢هـ). ت: د. محفـوظ الرحمن. ط. ١. ١٤٠٩هـ. مؤسسة علوم القرآن. مكتبة العلوم والحكم. بيروت. المدينة.
١٤٠. «معالم التنزيل في علم التفسير» لحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، ت: خالد العلك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٤١. «معجم الأدياء» لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ)، مكتبة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة.
١٤٢. «معجم المؤلفين» لعمر كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ١، ١٤١٤هـ.
١٤٣. «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لأحمد بن مصطفى، طاشكيري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤٠٥.
١٤٤. «مقدمة التعليق الممجد على موطأ محمد» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ)، ت: الدكتور تقي الدين الندوي، دار السنة والسيرة بومباي، ودار القلم دمشق، ط. ١، ١٩٩١م.
١٤٥. «مقدمة الهداية» لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ). ديوبند سهارنيور. ١٤٠١هـ.
١٤٦. «منح الغفار في شرح تنوير الأبصار» لـ محمد بن عبد الله الخطيب التمرناشي الغزي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ)، من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية.
١٤٧. «منية المصلي وغنية المبتدي» للإمام سديد الدين محمد بن محمد الكاشغري (ت ٧٠٥هـ). مطبعة محمدي. بمبئي. ١٣١٣هـ.

١٤٨. «موطأ مالك» لمالك بن أنس الصبحي (٩٣-١٧٩هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي ز دار إحياء التراث العربي . مصر.

١٤٩. «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: د. عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ١، ١٤١٦هـ.

١٥٠. «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر»: لعبد الحى الحسيني (ت ١٣٤١هـ). دائرة المعارف العثمانية. الهند. راجعه أبو الحسن الندوي. ط. ١. ١٩٧٢م.

١٥١. «نزهة الفكر في سبحة الذكر» لعبد الحيا للكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع النظامي. كنفور. ١٢٩٩هـ.

١٥٢. «نزهة المجالس ومنتهى النقائس» لعبد الرحمن بن عبد السلام الصفوري، دار الجليل، بيروت، ط. ١، ١٤٠٨هـ.

١٥٣. «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»: لعبد الله بن يوسف الزيّلي (ت ٧٦٢هـ)، ت: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.

١٥٤. «نور الأنوار شرح المنار» لأحمد بن أبي سعيد الصديقي الميهوي الحنفي. المعروف بملاحيون (ت ١١٣٠هـ). المطبعة الأميرية ببولاق بمصر. ١٣١٦هـ.

١٥٥. «نور الأيضاح ونجاة الأرواح» لحسن بن عمّار الشرنبلالي (١٠٦٩هـ)، ت: عبد الجليل عطا. دار النعمان للعلوم. بيروت. ١٤١٧هـ.

١٥٦. «هدية العارفين»: لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ). دار الفكر. ١٤٠٢هـ.

١٥٧. «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لأحمد بن محمد ابن خلكان (٦٠٨-٦٨١هـ). ت: د. إحسان عباس. دار الثقافة . بيروت.

١٥٨. «وقاية الرواية في مسائل الهداية» لمحمود بن عبيد الله، تاج الشريعة، من مخطوطات مكتبة الأوقاف العراقية.

٨. الموضوعات

الصفحة	
٥	تقدمة المحقق للكتاب
٦	المؤلفات في البسملة
٧	تحقيق نسبة الكتاب للمؤلف
١١	وصف المؤلف
١٢	البسملة من باب النحت
١٢	معنى النحت
١٢	أمثلة على النحت
١٤	مراد الفقهاء من قولهم تسنّ البسملة
١٥	فضائل البسملة في الأحاديث النبوية
١٦	الحديث الضعيف يكفي في فضائل الأعمال
١٩	بسم الله مفتاح الكتب السماوية
	اختلاف أصحاب السيرة في أن بسم الله الرحمن الرحيم هل هي من
٢٠	خصائص رسول الله ﷺ أم لا؟

الباب الأول

٢٤	في ذكر الاختلافات الواقعة في كون البسملة من القرآن
٢٤	اختلفوا في البسملة على تسعة أقوال:
٢٤	الأول: إنها آية تامة من كل سورة
٢٥	الثاني: إنها ليست بآية أصلاً

- ٢٥ الثالث: إنها آية من الفاتحة
- ٢٥ الرابع: إنها بعض آية منها فقط
- ٢٥ الخامس: إنها آية فذة
- تحقيق لقول: إنها آية فذة، ونسبته إلى أبي حنيفة، واختيار المتأخرين من
- ٢٥ الحنفية لكونها آية من القرآن
- ٣١ السادس: إنه يجوز جعلها آية السور
- ٣٣ جعلها جزء وعدمه من نتائج كون القرآن نازلاً على سبعة أحرف
- ٣٤ السابع: إنها بعض آية من السور كلها
- ٣٤ الثامن: إنها آية من الفاتحة وجزء آية من السور
- ٣٤ التاسع: عكسه
- ٣٥ أدلة القائلين بكونها آية والذاهبين إلى خلافه مع ما لها وما عليها
- ٣٥ القائلين بكونها جزء من السورة استدلوا بوجوه كثيرة:
- ٣٥ منها: قراءة بسم الله واجبة في أول الفاتحة... ونقضه له
- ٣٦ ومنها: أن التسمية مكتوبة بخط القرآن... ونقضه له
- ٣٧ ومنها: أن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله... ونقضه له
- ٣٧ ومنها: حديث: كل أمر ذي بال... وجوابه عنه
- ومنها: حديث: أن النبي ﷺ قال لأبي بن كعب: ما أعظم آية...
 وجوابه عنه
- ٣٧ ومنها: إن سائر الأنبياء كانوا عند الشروع في أعمال الخير... وجوابه عنه
- ٣٨ ومنها: إن الله تعالى متقدم بالوجود... وجوابه عنه
- ٣٩ تحريج حديث: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن
- ٤١ معنى السبع المثاني...
- ٤٤ احتج من لم يجعلها جزء من السور بوجوه:
- ٤٤ منها: حديث: من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن...

- ٤٥ كلام ابن عبد البرّ في دلالة الحديث على المقصود... وجوابه عنه
ومنها: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن سورة من القرآن ثلاثون آية وجواب
الجزريّ عنه وتأنيده له
٤٨
٥٠ ومنها: عن ابن عباس رضي الله عنه: قلت لعثمان: ما حملكم بأن عمدتم ...
٥١ ومنها: قصة بدء الوحي ونزول اقرأ باسم ربك ...
أحاديث الجزئية ضعيفة، ولكن بعضها يعضد بعض فهي محصلة للظن
القوي ...
٥٢
كلام الخفاجي في أن الاختلاف بين الشافعية والحنفية مبنيّ على الاختلاف
الأصولي ...
٥٢
لما لاح لتأخري الحنفية الدليل على كون البسملة آية من القرآن اختاروا
أما جزء من القرآن لا السورة ...
٥٣
الاختلاف في تعيين آيات سورة الفاتحة ...
٥٣

الباب الثاني

- ٥٥ في نبذ من الأحكام المتعلقة بها
٥٥ مسألة: استحباب البسملة عند دخول الخلاء، وأقوال العلماء في ذلك ...
٥٩ مسألة: ينبغي أن ييسمل عند ابتداء الوضوء، واختلفوا فيه كثيراً:
٥٩ منهم: من منعه، وقال: لا يسمّي قبل الوضوء ...
٦٠ الردّ على مَنْ منعهها ...
٦٢ منهم: من قال: هي فرض ... وذكر أدلتهم:
٦٢ حديث: لا صلاة لمن لا وضوء له ...
٦٣ استدراك عليّ الزيلعيّ بأن ابن دقيق العيد لم ير مستدرك الحاكم
٦٤ وحديث: ما توضع من لم يذكر اسم الله عليه.. وفيه ثمانية بن وائل
٦٥ أقوال العلماء في ثمانية بن وائل ...
٦٧ في حديث ثمانية عن أبي هريرة رضي الله عنه نظر والظاهر أنه مقطوع ...

- ٦٧ وحديث: لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ...
- ٦٧ ذكر كلام العلماء في رجال سند هذا الحديث ...
- ٦٨ وحديث: لا صلاة لمن لا وضوء له... وفيه سنده عبد المهيمن...
- ٦٨ ذكر أقوال العلماء في عبد المهيمن بن سهل
- ٦٩ وحديث: صعد رسول الله ﷺ ذات يوم المنبر... وهو عن أبي سيرة..
- ٧٠ نقل مثله عن أم سيرة، وقال الذهبي: لها حديث لا يصح...
- ٧٠ وحديث: طلب بعض أصحاب رسول الله ﷺ وضوء...
- ٧١ قال الزيلعي: إنه أصح ما في التسمية...
- أجاب الحنفية عن هذه إجمالاً: بأن كلاً منها ضعيف لا تقوم به حجة
- ٧١ فكيف تثبت الفرضية...
- ٧١ وأجابوا تفصيلاً:
- ٧١ إن حديث أنس رضي الله عنه ليس فيه ما يدل على الوجوب...
- ٧٢ وحديث عائشة ليس فيه ما يدل على المدعى...
- إن الأحاديث السابقة يحتمل أن يكون معناها لا وضوء متكامل في
- ٧٢ الثواب...
- ٧٤ استدلال الحنفية على عدم فرضية التسمية: بحديث المسيء صلاته
- ٧٤ وحديث: من توضأ وذكر اسم الله ...
- ٧٥ وحديث: إذا طهر أحدكم فليذكر...
- ٧٥ الجواب عن ضعف هاتين الروايتين
- اتفق الحنفية على أن التسمية ليست بفرض عند الوضوء، ولكنهم اختلفوا
- ٧٦ فيها على ثلاثة أقوال:
- ٧٦ أحدها: إنها سنة مؤكدة عند ابتداء الوضوء...
- ٧٧ ذكر من ذهب إليه من الحنفية...
- ٨٠ ذكر ما اعترضوا عليهم به ... والجواب عنه...

- الذكر الذي يضاد النسيان بضم الذال، والذكر بالكسر بكون باللسان... ٨٤
- الاعتراض على القول بأن الوضوء لا واجب فيه... ٨٦
- الأدلة السمعية أربعة أنواع... ٨٦
- ثانيها: وهو أضعفها إنها مستحبة... ٨٧
- اعتراض العيني على أن تكون مستحبة... ٨٨
- ذكر ما قاله ابن الهمام في مستند صاحب الهداية في الاستحباب، وهو ٨٨
- ضعف الأحاديث وغيره... والجواب عنه... ٨٨
- ثالثها: وهو أصحها وأحسنها إنها واجبة... ٩١
- ذكر اعتراض صاحب البحر على ابن الهمام... والرد عليه... ٩٣
- الوجه الثاني: اختلفوا في لفظها... ٩٦
- الوجه الثالث: اختلفوا في وقتها... ٩٧
- ذكر أقوال العلماء في أنها قبل الاستنجاء وبعده... ٩٧
- حقق أن عبارات الفقهاء موهمة هنا... والحاصل أن التسمية التي اختلفوا في ٩٩
- فرضيتها ووجوبها وسنيتها واستحبابها إنما محلها ابتداء الوضوء... ٩٩
- الوجه الرابع: جمهور الفقهاء يكتفون على ذكر التسمية في هذا المقام ٩٩
- ...دون التعوذ... ١٠١
- حرر فيه أن بين سنّة التعوذ وسنّة التسمية عموم وخصوص، فعند قراءة ١٠٣
- القرآن كلّ منها سنة... ١٠٣
- فروع: نسي التسمية فذكرها خلال الوضوء فسمّى لا تحصل السنة... ١٠٣
- مسألة: اختلفوا في قراءة البسملة في الصلاة عند الشروع في القراءة ١٠٥
- المشهور من مذهب مالك إنها مكروهة مطلقاً... ١٠٥
- المشهور من مذهب الشافعي وطائفة من أهل الحديث إنها واجبة... ١٠٦
- المشهور من مذهب الحنفية وأحمد إنها سنة مؤكدة... ١٠٦
- اختلفوا في الجهر بالبسملة على ثلاثة أقوال: ١٠٦

- ١٠٦ أن يسنّ الجهر ، وفيه قال الشافعيّ ...
- ١٠٦ أن يخير بين السرّ والجهر، وهو قول ابن حزم وإسحاق ...
- ١٠٧ أن يسنّ السر ويكره الجهر وهو مذهب الحنفية ...
- ١٠٧ أدلة المانعين لقراءة البسملة في الصلاة عند الفاتحة والسورة مع أجوبتها:
- ١٠٩ ألفاظ البسملة السبع
- ١١٠ إن الثابت عن أنس رضي الله عنه الجهر بما لا ينفي قراءتها مطلقاً ...
- ١١٢ ذكر بعض الروايات في الجهر ...
- ١١٥ الكلام في الجهر والسر
- ١١٥ أدلة المانعين القائلين بالسر:
- ١١٥ أحدها: حديث: ولم يكن النبي ﷺ يجهر ولا ...
- ١١٦ حمل الافتتاح بالحمد على السورة لا الآية مما تستبعده القرينة ...
- ١١٧ تسمية الفاتحة بالحمد عرف متأخر ...
- ١٢٠ ثابتهما: سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول بسم الله ... ومداره على عبد الله بن مغفل ...
- ١٢١ روايات عبد الله بن مغفل وأولاده ...
- هذا الحديث صريح في عدم الجهر بالتسمية، وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن والحسن محتج به ...
- ١٢٢ ثالثها: حديث: كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة... وفيه أبو الجوزاء ...
- ١٢٤ كلام العلماء في أبي الجوزاء ...
- ١٢٤ رابعها: حديث: ما جهر رسول الله ﷺ في صلاة مكتوبة ... والكلام في رجال إسناده ...
- ١٢٦ وخامسها: عن ابن مسعود رضي الله عنه: إنه كان يخفي بسم الله ...
- ١٢٧ وسادسها: عن إبراهيم النخعي: أربع يخفين ...
- ١٢٨ أدلة الداهيين إلى الجهر :

- الأول: وهو أجودها عن نعيم بن المجر: صليت وراء أبي هريرة... ١٢٨
- الثاني: إن النبي ﷺ جهر بيسم الله... ١٢٩
- الثالث: قال رسول الله ﷺ: علمني جبريل... ١٢٩
- الرابع: إذا قرأت أم القرآن... ١٢٩
- الخامس: إن رسول الله ﷺ كان يجهر في المكتوبات... ١٢٩
- السادس: كان رسول الله ﷺ يجهر... ١٢٩
- السابع: كان رسول الله ﷺ يجهر... ١٢٩
- الثامن: كان رسول الله ﷺ يجهر... ١٣١
- التاسع: كان رسول الله ﷺ يقرأ بيسم الله... ١٣١
- العاشر: إنه كان يجهر في السورتين... ١٣١
- الحادي عشر: صليت خلف رسول الله ﷺ... ١٣٢
- الثاني عشر: صليت خلف ابن عمر رضي الله عنهما... ١٣٢
- الثالث عشر: قال رسول الله ﷺ: أمي جبريل عند الكعبة... ١٣٢
- الرابع عشر: صليت خلف رسول الله ﷺ... ١٣٢
- الخامس عشر: إن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة بيسم الله... ١٣٣
- السادس عشر: صليت خلف المعتمر... ١٣٣
- السابع عشر: صليت خلف رسول الله ﷺ... ١٣٤
- الثامن عشر: إنه قدم معاوية رضي الله عنه... ١٣٤
- التاسع عشر: صليت خلف عمر رضي الله عنه... ١٣٤
- العشرون: إن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم... ١٣٤
- الحادي والعشرون: صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه... ١٣٤
- الثاني والعشرون: صليت خلف أبي سعيد رضي الله عنه... ١٣٥
- الثالث والعشرون: صليت خلف عبد الله بن الزبير رضي الله عنه... ١٣٥
- الرابع والعشرون: إن رسول الله ﷺ كان يجهر بيسم الله.. ١٣٥

- الخامس والعشرون: إن رسول الله ﷺ لم يترك الجهر... ١٣٥
- السادس والعشرون: كان رسول الله ﷺ يجهر بقراءة بسم الله.. ١٣٥
- السابع والعشرون: كان رسول الله ﷺ يجهر بقراءة بسم الله... ١٣٦
- مسالك الحنفية ومن تبعهم في نقض أدلة الجهر: ١٣٦
- مسلك الترجيح: ١٣٦
- أحاديث السر مقدمة على أحاديث الجهر بوجوه: ١٣٦
- أحدها: ليس حديث الجهر الذي يدل عليه صريحاً في الصحاح الستة... ١٣٦
- البخاري كثير التبع مما يرد على أبي حنيفة... ١٣٦
- ثانيها: إنه لم يخرج أحاديث الجهر أحد من أصحاب المسانيد المعتمدة... ١٣٨
- تعصب الخطيب... ١٣٨
- تساهل الحاكم... ١٣٩
- كتاب الدارقطني مملوء بالأحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة والمعللة... ١٣٩
- لا عبرة لمخرجي أحاديث الجهر ورواتها خصوصاً في مقابلة أصحاب ١٤٠
- الصحاح... ١٤٠
- كثر الكذب في أحاديث الجهر على رسول الله ﷺ وأصحابه؛ لأن الشيعة ١٤٠
- ترى الجهر... ١٤٠
- ثالثها: إن أحاديث الجهر ضعيفة... ١٤٠
- رابعها: إن الجهر مما تفرّد به أبو هريرة... ١٤٠
- لا عبرة لكثرة الرواة في باب الترجيح عن عند جمع من الحنفية... ١٤١
- ومنهم من سلك مسلك التأويل: ١٤١
- ومنهم من سلك مسلك النسخ: ١٤٢
- الايوارد على أحاديث الجهر حديثاً حديثاً تفصيلاً: ١٤٣
- عن الحديث الأول: إنه محلول... ١٤٣
- التفصيل في قبول زيادة الثقة... ١٤٣

- ١٤٨ عن الحديث الثاني: أبو أويس غير محتج بما انفرد به...
- ١٤٨ مجرد التكلم في الرجل لا يسقط حديثه بل تفردته ومخالفته الثقات...
- ١٤٨ عن الحديث الثالث: إسناده ساقط...
- ١٤٩ عن الحديث الرابع: ليس فيه دلالة على الجهر..
- ١٥٠ عن الحديث الخامس: رواه كلهم ضعفاء...
- ١٥٠ لا عبرة لتصحيح الحاكم فإنه كثيراً ما يصحح ما ليس بصحيح...
- ١٥١ عن الحديث السادس: إن عيسى بن عبد الله متهم بالوضع...
- ١٥١ عن الحديث السابع: إنه ليس بصحيح ولا صريح...
- ١٥١ عن الحديث الثامن: إن أبا الصلت متروك...
- ١٥٢ عن الحديث التاسع: المنقول عن ابن عباس رضي الله عنه مجرد القراءة...
- ١٥٢ عن الحديث العاشر: إن سعيد بن خيثم تكلم فيه...
- ١٥٢ عن الحديث الحادي عشر: إن المتهم به أحمد بن عيسى...
- ١٥٣ عن الحديث الثاني عشر: عبادة لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به...
- ١٥٤ عن الحديث الثالث عشر: إنه حديث منكر بل موضوع...
- ١٥٥ عن الحديث الرابع عشر: إن موسى بن حبيب مجهول...
- ١٥٥ عن الحديث الخامس عشر: إنه ليس بحجة لإثبات الجهر...
- ١٥٦ عن الحديث السادس عشر: إنه يعارض ما رواه ابن خزيمة...
- ١٥٦ عن الحديث السابع عشر: إنه حديث ساقط...
- ١٥٧ تصحيح الحاكم كتصحيح الترمذي وأحياناً يكون أدون منه...
- عن الحديث الثامن عشر: مداره على عبد الله بن عثمان بن خيثم وهو متكلم فيه...
- ١٥٧
- ١٥٨ الاضطراب في الإسناد والمتن من أسباب الضعف...
- ١٥٩ عن الحديث التاسع عشر: إنه مخالف للصحيح الثابت...
- ١٦٠ عن الحديث العشرين: إن في إسناده عثمان أجمعوا على ترك الاحتجاج به

- ١٦٠ عن الحديث الحادي والعشرين: إن عطاء لم يلق علياً...
- ١٦٠ عن الحديث الثاني والعشرين: إن الحسن بن الحسين شيعي ضعيف...
- ١٦١ عن الحديث الثالث والعشرين: إنه محمول على الاعلام بأن قراءتها سنة...
- ١٦١ عن الحديث الرابع والعشرين: إنه سقط منه لا...
- ١٦٢ عن الحديث الخامس والعشرين: إنه فيه عمر بن حفص أجمعوا على تركه
- ١٦٢ عن الحديث السادس والعشرين: إنه حديث ضعيف...
- ١٦٣ عن الحديث السابع والعشرين: إنه حديث موضوع...
- ١٦٣ قول الحازمي في اختلاف العلماء في الجهر بالبسملة في الصلاة
- ١٦٣ أحاديث السر أولى من أحاديث الجهر
- ١٦٤ طريق الإنصاف ادعاء النسخ في كلا المذهبين متعذر...
- ١٦٥ قصة الحازمي في دخول المسجد واختلاف المصلين في جهر إمامهم بالبسملة
- ١٦٥ أن هذه المسألة بعلم القراءات أمس من علم الحديث..
- ١٦٦ الحق أن إنكار الجهر عن رسول الله ﷺ متعسر بل متعذر...
- ١٦٦ إن السر أكثر وقوعاً...
- ١٦٧ تفصيل الكلام في مذهب الحنفية من وجوه:
- ١٦٧ الأول: اختلفوا في البسملة في الصلاة ماذا؟ هل هي سنة أو واجبة؟
- ١٦٧ الأصح هو وجوبها...
- ١٦٨ كل آية من الفائحة واجبة فيها، فيجب السجود بتركها
- ١٦٩ الثاني: اختلفوا في أنه هل يأتي بها المصلي عند ابتداء السورة أم لا؟
- ١٧١ الخلاف في الاستئذان، أما عدم الكراهة فمتفق عليه...
- ١٧١ الثالث: اختلفوا في أنها هل تتكرر....
- ١٧٣ فروع: محل التسمية بعد التعوذ، فلو سمي قبل التعوذ أعاد...
- ١٧٤ هل يجوز قراءتها بالفارسية...
- ١٧٥ مسألة: قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فحسب ولم يزد لم تجز...

- ١٧٥ في قراءتها في ختم القرآن في التراويح...
- ١٧٧ قراءتها على رأس سورة الإخلاص في الختم....
- ١٧٧ تكرار سورة الإخلاص في الختم...
- ١٧٨ مسألة: لا تسنّ البسملة قبل دعاء القنوت في الوتر والدعاء
- ١٧٩ مسألة: لا تسنّ عند ابتداء التشهد...
- ١٧٩ روايات زيادة بسم الله في أوّل التشهد وليست بمقبولة
- ١٨٢ مسألة: يسنّ لمن يريد أن يقرأ القرآن خارج الصلاة أن يبدأ بيسم الله...
- ١٨٣ اختلاف العلماء في اجزاء قراءة بالبسملة...
- ١٨٥ مسألة: تحرم قراءة القرآن للجنب على الأصح...
- ١٨٦ مسألة: من أنكر كون البسملة آية من القرآن لا يكفر
- ١٨٩ لا ينبغي للمفتي أن يعتمد على ظاهر النقل، لا سيما وهو مجهول الأصل.
- ١٩٠ الاحتياط في التكفير...
- ١٩٠ تكفير الروافض...
- ١٩٠ اختتام الرسالة...
- ١٩١ خاتمة الطبعة الهندية
- ١٩٣ محتويات الكتاب
- ١٩٥ فهرس الآيات القرآنية
- ١٩٦ فهرس الأحاديث النبوية
- ٢٠١ فهرس الآثار الموقوفة
- ٢٠٢ فهرس أسماء الرواة
- ٢٠٤ فهرس أسماء الأعلام
- ٢١٢ فهرس أسماء الكتب
- ٢١٧ فهرس مراجع التحقيق
- ٢٢٩ فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

هذا تأليف نفيس فريد في باب اسممه :
 «إحكام القنطرة بأحكام البسملة» ، ألفه مجدد
 المئة الثالثة عشرة الهجرية ، الإمام الفقيه الخدث
 اخفق محمد عبدالحى بن محمد عبدالحليم
 اللكنوي الحنفي (ت ١٣٠٤ هـ) .

رفع فيه الستار عن أحكام مسائل البسملة
 المختلفة ، محققاً للخلاف بين المذاهب في
 أحكامها المتعلقة بالطهارة والصلاة ، ولا سيما
 في مسألة الجهر والسر بها في الصلاة ، مرجحاً
 بعين الإنصاف ما يقتضيه الدليل

 المحقق